

احمد كمال النخعي

التكملة

في  
علم الفقه







# التشريع

في  
علم الفقه

على مذهب الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه

تأليف

أحمد كامل النخعي

المدرس بمعهد دمياط

يشتمل هذا الكتاب على مباحث الحج والعمرة . والبيوع . والمعاملات .

والوقف . والموارث . والوصايا . والانكحة . وغيرها

أي جميع مقرر السنة الثالثة بالمعاهد الدينية

( حقوق الطبع محفوظة )

١٣٥٦ هـ — ١٩٣٧ م

« ٢ »

مِطْبَعَةُ وَادِي الْمَلُوكِ  
بشارع البرموني بالخليج بمصر



فهرس المنهذب

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
والتمتع والقران — والثانية		المقدمة	ح
خطب الحج أربعة .		كتاب الحج والعمرة	ك
الباب الخامس في الادعية	ذ	وحكم كل منهما . وأنهما .	
المطلوبة وهي مبينة أحسن		الباب الأول في شروط وجوب	ن
يات		الحج والعمرة .	
تتمة .	٢	مسألة في استطاعة الأعمى	
الباب السادس في محرمات		والمرأة .	
الاحرام .		مسائل — الأولى في التراخي	س
مسائل — الأولى في نزع المحيط	٥	والقود — والثانية في صحة	
قبل الاحرام — والثانية في		حج العبي والمجنون — والثالثة	
شروط التحريم — والثالثة في		لا يجب على الزوجة بيع مسكنها	
وجوب التقية — والرابعة في		الخاص الخ — والرابعة لو تعارض	
الاستثناء ونحوه — والخامسة		النكاح والحج .	
في تمكين الحلال للمحرم —		الباب الثاني في أركان الحج	ع
والسادسة في زوال ملك الصيد		والعمرة .	
عن المحرم — والسابعة للحج		مسائل .	ص
تحللان وللعمرة واحد — والثامنة		الباب الثالث في واجبات الحج	ق
في فساد الحج وبطلانه .		والعمرة	
الباب السابع في دماء النسك	٦	مسائلان — الأولى من عجز	ش
الأول دم الترتيب والتقدير	٧	عن الرمي — الثانية طواف	
مسألة في الصوم	٨	الوداع	
الثاني دم التخيير والتقدير		الباب الرابع في سنن الحج	
الثالث دم الترتيب والتعديل	٩	والعمرة	
الاحصار وأسبابه		مسائلان — الأولى في الافراد	خ

( تابع فهرس التهذيب )

الموضوع	صحيفة	الموضوع	صحيفة
مسائل أربعة	٣٣	الراج دم التخيير والتعديل	١٠
كتاب الحجر	٣٤	مسائلان . في الحكم بالثلثية	١١
الباب الأول في المحجور عليهم		مسائل ستة في الدماء	
الباب الثاني في إيقاع الحجر	٣٧	الباب الثامن في زيارة النبي ﷺ	١٤
وانصكاكه - مسألة		كتاب البيع	١٧
كتاب الصلح	٣٨	الباب الأول في أنواعه .	
الباب الأول في أركان الصلح		مسألة في المراد بالجواز والحزمة	١٨
وأنواعه		الباب الثاني في أركانه .	
الباب الثاني في شروط صحة	٣٩	مسائل سبعة في البيع .	٢٠
الصلح - مسائل خمسة		الباب الثالث في بيع الربوى	٢٢
كتاب الحوالة	٤٠	تعريف الربا وحكمه وأقسامه -	٢٣
باب في أركان الحوالة وشروطها	٤١	مسألة في ربا القرض .	
مسائل أربعة - كتاب الضمان	٤٢	شروط صحة بيع الربوى	٢٤
الباب الأول في ضمان المال	٤٣	مسائل ثلاثة	
مسائل ثمانية	٤٤	الباب الرابع في الخيار -	٢٥
الباب الثاني في ضمان العين -	٤٥	خيار المجلس .	
الباب الثالث في ضمان البدن		مسائل ثلاثة - خيار الشرط	٢٦
مسألة - كتاب الشركة	٤٦	مسائل ثلاثة - خيار العيب	٢٧
الباب الأول في أنواع الشركة	٤٧	مسائل ثلاثة - الباب الخامس	٢٨
الباب الثاني في شركة الضمان -	٤٨	في السلم	
مسائل ثلاثة		أركان السلم وشروطه	٢٩
		مسائل خمسة	٣١
		كتاب الرهن	
		باب في أركان الرهن وشروطه	٣٢



( تابع فهرس التهذيب )

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
الباب الأول في أركانها	٦٥	كتاب الوكالة - الباب الاول	٤٩
الباب الثاني في أحكامها	٦٦	في أركانها	
كتاب الاجارة		الباب الثاني في ضابطها وأحكامها	٥٠
الباب الاول في أركانها	٦٧	مسائل سبعة	٥١
الباب الثاني في أنواعها -	٦٩	كتاب الاقرار - الباب الاول	٥٢
الباب الثالث في أحكامها		في أركانها وشروطه	
مسألة - كتاب الجمالة	٧٠	مسألة - الباب الثاني في أحكامه	٥٤
الباب الاول في أركانها	٧١	كتاب العارية - الباب الاول	٥٥
الباب الثاني في أحكامها -	٧٢	في أركانها	
مسألة		مسألة - الباب الثاني في أحكامها -	٥٦
كتاب المزارعة والمخابرة وكراء	٧٣	مسألة	
الارض - مسائل ثلاثة		كتاب الغصب - باب في	٥٧
كتاب إحياء الموات	٧٤	أحكامه	
مسألة - كتاب الوقف	٧٥	مسائل خمسة	٥٨
الباب الاول في أركانها	٧٦	كتاب الشفعة	٥٩
مسألة - الباب الثاني في أحكامه	٧٨	الباب الاول في أركانها وشروطها	٦٠
مسألة - كتاب الهبة	٧٩	الباب الثاني في أحكام الشفعة -	٦١
الباب الاول في أركانها	٨٠	مسائل خمسة	
قاعدتان - الباب الثاني في أحكامها	٨١	كتاب القراض	٦٢
مسألة في العمرى والرقي	٨٢	الباب الاول في أركانها	
كتاب اللقطة	٨٣	الباب الثاني في أحكامه	٦٣
الباب الاول في أركانها وأحكامها	٨٤	مسألة - كتاب المساقاة	٦٤
مسائل ثلاثة - الباب الثاني في	٨٦		
أقسامها			

(تابع فهرس التهذيب)

مصحفة	الموضوع	مصحفة	الموضوع
٨٧	مسائل ثلاثة — كتاب اللقيط	١٠٤	المشتركة — الاكدرية — حساب
٨٨	باب في أركان الالتقاط وأحكامه		المسائل
	مسألان .	١٠٥	المناسخة — كتاب الوصايا
٨٩	كتاب الوديعة	١٠٦	الباب الاول في أركانها
	باب في أركانها وأحكامها	١٠٧	الباب الثاني في أحكامها
٩٠	مسألة	١٠٨	مسألة — الباب الثالث في الايصاء
٩١	مسألان — تنبيه	١٠٩	كتاب النكاح
	كتاب الفرائض	١١٠	تمهيد — حكم النكاح
٩٢	تمهيد. أول ما يبدأ من تركة الميت —	١١١	حكم الجمع بين الزوجات — مسألة
	الباب الاول في الارث	١١٢	حكم النظر الى النساء
٩٣	أسبابه . شروطه . موانعه .	١١٤	مسائل ستة — الباب الاول في
٩٤	الارث نوعان — مسألان —		أركان النكاح .
	الباب الثاني في الورثة	١١٥	ترتيب الأولياء .
٩٥	مسائل أربعة	١١٦	مسائل ستة — الباب الثاني في الخطبة
٩٦	أقسام الورثة — الباب الثالث في	١١٧	حكمها — تزويج المرأة .
	الفروض وأصحابها	١١٨	مسألة — الباب الثالث في محرمات
٩٨	مسألة — الباب الرابع في العصبية		النكاح .
	وأنواعها	١١٩	مسألة
٩٩	مسائل أربعة — الباب الخامس	١٢٠	الباب الرابع في التفسخ بالميب
	في الحجب .	١٢٢	مسألة — الباب الخامس في الصداق
١٠٠	الباب السادس في أحوال الورثة	١٢٤	مسألان — الباب السادس في الوثية
١٠٢	الباب السابع في مسائل متممة	١٢٥	مسألة في منكرات الولائم
	لما سبق — ذور الارحام	١٢٦	كتاب القسم والنشوز
١٠٣	أحوال الجد مع الاخوة — الرد —		الباب الأول في القسم .
	العول	١٢٨	الباب الثاني في النشوز

— ز —

( تابع فهرس التهذيب )

الموضوع	صحيفة	الموضوع	صحيفة
كتاب الرجعة - حكمها	١٣٦	التحكيم	١٢٩
الباب الاول في أركانها - مسألة	١٣٧	كتاب الخلع	١٣٠
الباب الثاني في أحكام الرجعية	١٣٨	الباب الاول في أركانه	
والباين		الباب الثاني في حالاته وأحكامه	١٣١
مسألة - كتاب الايلاء	١٣٩	كتاب الطلاق	١٣٢
الباب الاول في أركانه		الباب الاول في أركانه - مسألة	١٣٣
الباب الثاني في أحكامه	١٤٠	في طلاق المكره	
جدول الخطأ والصواب	١٤٢	الباب الثاني في عدد الطلاق	١٣٤
أسئلة سنة ١٣٥٥ - الدور الاول	١٤٤	الاستثناء - التعليق - مسألة في	١٣٥
أسئلة سنة ١٣٥٥ - الدور الثاني	١٤٥	الطلاق الثلاث	

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين. والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

«وبعد» فلقد كان من نعم الله سبحانه وتعالى على أن وقفتني إلى طبع القسم الاول من ( تهذيب الكفاية . في علم الفقه ) أثناء العام الماضي فقال من حسن القبول والرواج ما حبيب إلى المضي في أتباعه خدمة للطلاب والتفقيين .

وَلَنَكُنَّ حَدِيثًا بَاقًا وَأَوَّلَ صَيْفٍ سَنَةِ ١٩٣٥ م أن قررت إدارة المعاهد الدينية المدول عن تدريس كتاب ( كفاية الاختيار . شرح غاية الاختصار ) للشيخ تقي الدين الحصني . واستبدلته بكتاب ( النهاية ) للشيخ ولي الدين البصير رحمه الله . وهو شرح لكتاب ( غاية الاختصار ) المذكور . ولم يكن معروفاً بل لم يسبق طبعه .

فلما عهد إلى هذا العام بتدريس القسم الثاني منه للسنة الثالثة ووقفت عليه ( أول مرة ) رأيت كسابقه . يشق تحصيله على الطلاب البتدئين لتشتيت مسائله . وصعوبة عباراته . وإن كان يختلف عنه بعدم التعرض لمذاهب السلف إلا ما كان منها مشهوراً معتبراً في المذهب . وهذا أمر قد يمدد البعض ميزة بينما يعتبره الآخرون نقصاً .

فرايت من واجبي أن أتابع خطتي . فأجمع كتاباً يشتمل على ما في ( النهاية ) بالأسلوب الذي درجت عليه في ( تهذيب الكفاية ) من تحرير الأحكام .

وتبنيهم المسائل . وزيادة القوائد . وحسن التبويب . وسهولة التراكيب  
وتخريج الاحاديث . مشيراً الى المخرجين بالرموز اختصاراً . ولها أنا أثبتنا هنا  
لسهولة الرجوع اليها .

م	- وسلم	فالرمز للبخاري ب
ت	- ولترمذى	ولهما ق
هـ	- ولابن ماجه	ولابن داود د
ح	- وللعالم	وللفسائي ن
هـ	- ولليهنى	وللطبراني ط
ي	- وللدارقطني	وللامام أحمد مد

فان اسندت الى غير هؤلاء ذكرت اسمه .

وقد أرين درجة الحديث فارمز للصحيح بحرف (ص) وللحسن بحرف  
(س) وللضعيف بحرف (ف)

ولما كان جل قصدي هو نشر هذا الكتاب بين الطلاب ليعم انتفاعهم  
به . وكنت أخشى ان يحول بقاء اسمه على ما هو عليه دون ذلك . وأن يصرفهم  
عن الانتفاع بما فيه حينما يفهمون من اسمه أنه تهذيب للكتاب الذي عدل  
عن تدرسه وهو «الكفاية»

ولما كنت قد ذكرت في مقدمة القسم الاول من كتابي «تهذيب  
الكفاية» ما يأتي «وقد سميت تهذيب الكفاية . وصلاته بالكتاب المقرر والا  
فهو كتاب آخر في ترتيبه وتبويبه وعباراته» اهـ  
رأيت ان أسمى كتابي هذا «التهذيب» في علم الفقه وهو عبارة عن القسم

## مقدمة

الثاني من تهذيب الكيفاية . ملتزما فيه ذكر كل ما في كتاب النهاية النبي  
تقرر دراسته أخيرا .

وهنا أضعه بين يدي عامة الطلاب . وجمهرة المتقنين . راجيا المولى  
سبحانه وتعالى أن يسم النفع به . وإن يحمله خالصا لوجهه . وذخيرة لي يوم الدين .  
انه لا يضيع أجر العاملين

أحمد فاضل الفاضلي  
المدرس بمعهد دمياط

١٤ رمضان المعظم سنة ١٣٥٥ هـ

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦ م

## كتاب الحج والعمرة<sup>(١)</sup>

الحج لغة القصد . والعمرة لغة الزيارة . وهما شرعا قصد البيت الحرام لأداء النسك مع الاتيان به - والفرق بينهما أن الحج مشتمل على الوقوف بعرفة . وأنه في زمن مخصوص . أما العمرة فلا وقوف فيها وليس لها زمن محدد بل تصح في جميع أوقات السنة .

والحج ركن من أركان الاسلام بالإجماع . قال تعالى ( والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ) وقال ﷺ ( بني الاسلام على خمس . وذكر منها حج البيت - ق ) فنكره كافر . وتاركه فاسق .

وشرع في السنة السادسة من الهجرة . وقيل في الخامسة . وفعله الرسول ﷺ في السنة العاشرة<sup>(٢)</sup> . ويجب بأصل الشرع في العمر مرة واحدة لقوله ﷺ ( الحج مرة فمن زاد فهو تطوع - ح . ن . ص .

والعمرة كذلك من فرائض الاسلام عند جبهة العلماء منهم الإمام أحمد والشافعي في الجديد وهذا هو الصحيح لقوله تعالى ( وآتوا الحج والعمرة لله )<sup>(٣)</sup>

(١) الحج بكسر الحاء وفتحها وكذلك الحجة - وقد كان معلوما عند العرب . ولكنهم غيروه فبين رسول الله ﷺ حقيقته . وأعاد على ملة ابراهيم عليه السلام صفته . وحث على تعمله فقال ( خذوا عني مناسككم - م . هـ ) ( ويكون فرض عين كحجة الاسلام . وفرض كفاية لعمران البيت . وسنة للصبيان . ومكروها لمن خاف وقوع ضرره . وحراما لمن يقن ذلك اهـ )<sup>(٢)</sup> وهي حجة الوداع . وفيها نزل قوله تعالى ( اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً ) وتوفي الرسول صلى الله عليه وسلم بعدها بواحد وثمانين يوما اهـ<sup>(٣)</sup> على معنى اتوا بها تامين . أو أما على معنى إذا بدأتم بها فاتمموها فلا تكون دليلا اهـ

وقوله ﷺ (الحج والعمرة فريضتان - ح) ف. وقوله لمن سأله عن أبيه العاجز عن الحج والعمرة (حج عن أبيك واعتمر - د. ت. هق) ص. وقوله لجبريل حين أتاه على صورة إنسان يسأله عن الاسلام والايمان (وتحج البيت وتعتمر - هق. ن) ص. ولحديث عائشة رضى الله عنها (قلت يا رسول الله هل على النساء جهاد؟ قال نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة - مد. ه. هق) ص. وقيل هي سنة. وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي في القديم لقوله ﷺ (العمرة تطوع - هق) ف. ولأنه سئل عن العمرة أواجبة؟ فقال (لا. وأن تعتمر خير لك - ن. هق) ف.

وتجب بأصل الشرع في العمر مرة واحدة عند القائلين بالوجوب لانه ﷺ حين - أله سراقه بن مالك (أعمرتنا هذه لعامنا أم للابد؟ قال (بل للابد - ب. ن))

والحج أفضل أركان الاسلام بعد الصلاة يكفر الذنوب الصغائر والكبائر حتى التبعات على المتمد (١) قال ﷺ (من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه - ق)

وهو من الشعار الاسلامية ذات الاثر المحيد في تقوية الروابط بين المسلمين وتدعيم عوامل الالفة والمحبة واقامة مظاهر التعارف والتعاون فيجتمع المسلمون من مشارق الارض ومغاربها حول البيت المقدس يتعارفون ويتذاكرون في مصالحهم العامة وشئونهم الدينية في ذلك الحرم الامين الذي كان مشرق أنوار الاسلام والذي يثير في النفوس ذكرى ماضيه الزاهر.

(١) وهي حقوق الآدميين. وذلك اذا مات في حجه. أو بعده وقبل التمكن من أدائها مع عزمه على الاداء اه



وجهاد أهله السابقين. وبعد انقضاء الموسم يعود كل إلى وطنه حاملا إلى أمته من الآراء والقوائد ما يقوي الروح المعنوية ويشعر بجزء الاخوة الاسلامية وفي ذلك من الخير العام ما فيه . قال تعالى « وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق . ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومة على ما رزقهم من بهيمة الانعام فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير »

على أن في الحج أيضا تهذيبا عظيما للنفس وتعويدا لها على تحمل الصعاب وإظهارا للاذعان التام والايمان الصادق لله تعالى حيث يفارق المرء وطنه وأهله ومصالحه . ويصرف أعز شيء لديه وهو المال في سبيل طاعة الرحمن عز وجل.

وحسبك من الحج موقف عرفة العظيم. ذلك الموقف الرائع الذي تجتمع فيه الخلائق عراة الرؤوس في صحراء قاحلة. عرت عن مظاهر الترف والرفاهية خاشعين خاضعين ضارعين ملينين ملك الملوك صاحب القوة والجبروت . هناك تمثل العبودية بأظهر مثلها وتتجلى الربوبية بأجلى مظاهرها . هناك تنخلع القلوب هيبة ولا كبارا . وتنكسر الرؤوس خشية واعتبارا . هناك يتفضل الرب على عباده بالنعو والفران والكرامة والرضوان . فما أجله من موقف وما أروع من اجتماع.

لهذا كله وجب على الناس أن ينصوا بالحج وان يفهموا أحكامه . ويقفوا على أسرار وآدابه . وهانحن إن شاء الله نسوقها إليك مفصلة وبالله التوفيق .

## الباب الاول

﴿ في شروط وجوب الحج والعمرة ﴾

وهي خمسة : ( الاول ) الاسلام فلا يجبان على الكافر الاصلى وجوب  
مطالبة اما المرتد فيجبان عليه وجوب مطالبة بحيث لو استطاع وهو مرتد  
ثم أسلم وهو غير مستطيع لزمه أدائها ( الثانى ) البلوغ فلا يجبان على  
الصبي ( الثالث ) العقل فلا يجبان على المجنون لقوله ﷺ « رفع القلم عن  
ثلاث عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحلم وعن المجنون حتى  
يعقل سدت » ( والرابع ) الحرية فلا يجبان على الرقيق لقوله ﷺ « أبا عبد  
حج ثم عتق فمليه حجة أخرى ط ص ( الخامس ) الاستطاعة وهى نوعان  
« الاول » الاستطاعة بالنفس وهى أن يكون زمن الحج صحيح الجسم . قادرا  
على الوصول الى عرفة قبل فجر يوم النحر . آمنا على نفسه وماله وعياله . مالا  
لثون الحج ذهابا وايابا . فاضلة عن « ١ » نفقة من عليه نفقتهم مدة غيبته عنهم  
« ٢ » ومسكنه اللائق به « ٣ » وخادمه المحتاج اليه لكبر أو منصب « ٤ » ودينه  
الحال أو المؤجل لله أو لآدمى « ٥ » ووسائل تكسبه كآلات التجارة ونحوها .  
وفي عروض التجارة التى يتكسب منها وجهان . الصحيح وجوب بيعها والحج  
منها « مسألة » لا تحقق استطاعة الاعمى الا ان وجد قائدا . ولا استطاعة  
المرأة إلا ان كان معها محرم أو زوج أو امرأتان ثقتان <sup>(١)</sup> ولو بالاجرة ولا  
يجب المشى بالنسبة للمرأة مطلقا . ولا بالنسبة للرجل ان كان سفره لمكة

(١) وهذا بالنسبة للنسك المفروض . أما المندوب فلا تخرج له المرأة مع نساء

مرحلتين فأكثر (١) فإنت كان أقل من مرحلتين وقدر على المشي وجب عليه « النوع الثاني » الاستطاعة بالنير . وذلك بالنسبة للميت والمضروب . فينوب عنهما من أدى فرضه — والأناقة عن الميت واجبة لأن كان له تركه . وإلا فندوبة — والمضروب هو من عجز عن أداء الحج بنفسه حالاً وما لا لكبراً أو مرض لا يرجى برؤه . وبينه وبين مكة مرحلتان فأكثر — فإن كان بينه وبينها أقل من مرحلتين لزمه الحج بنفسه مالم يصل إلى حالة لا يحتمل معها الحركة — وتجب إنايته فوراً إن غضب بعد الوجوب والتمكن من الأداء : وعلى التراخي إن غضب قبل الوجوب أو بعده ولم يتمكن من الأداء .

« مسائل » — « الأولى » الحج (٢) واجب عندنا على التراخي وعند مالك وأحمد على الفور . وليس لأبي حنيفة نص في المسألة . واختلف أصحابه فقال محمد على التراخي . وقال يوسف على الفور : وعلى كل فينبى المبادرة بأدائه لقوله ﷺ ( حجوا قبل ألا تمجوا — هـ . ح ) وقوله ( تسجلوا إلى الحج ) فإن أحدكم لا يدري ما يمرض له — مد ) وعمل كونه على التراخي مالم يتضيق بخوف ضياع ماله : أو خوف كبر يمنه من الأداء . فيجب حينئذ على الفور . ومعنى كونه على التراخي عندنا أنه متى استطاعه تعلق به الوجوب ولا يأنم بتأخيرها إلى سنة أخرى بشرط العزم على أدائه ولا يسقط عنه بعد ذلك بحال حتى ولو زالت استطاعته بفقد ماله أو صحته :

« الثانية » يصح الحج والعمرة من المسلم ولو صيباً أو مجنوناً . ويحرم

(١) لكن يسن له الحج إن قدر على المشي خروجاً من خلاف من أوجبه —  
والركوب إن قدر عليه أفضل من المشي على الصحيح اقتداء به ﷺ اه  
(٢) ومثله العمرة عند من قال بوجوبها اه  
( — التهذيب — ثان )

عنها وليها أو غيره بأذن الولي. ويأثر عنها أعمال النسك. وتصح المباشرة أيضا من الصبي المميز إن أحرم بأذن وليه أو أحرم عنه وليه - والمراد ولي المال دون غيره (١) ويصحان أيضا من الرقيق لكن لا يكفيانه إذا عتق كما لا يكفيان الصبي إذا بلغ والمجنون إذا أفاق إلا إن عتق العبد أو بلغ الصبي أو أفاق المجنون حال الإحرام وقبل الوقوف في الحج أو الطواف في العمرة فإنه يكفيهم ويميدون بمد طواف الأفاضة ما فقلوه بمد طواف القدوم .

« الثالثة » لا يجب على الزوجة المسكنة بمسكن الزوجية. ولا على المتنفقة المكتنى بمسكن المدرسة. ولا على المتصوف المكتنى بمسكن الربط. بيع مساكنهم الخاصة للعج لجواز احتياج كل من الثلاثة إلى مسكنه وقيل يجب ورجحه السبكي « الرابعة » لو تعارض الحج والنكاح فالأفضل تقديم الحج إلا إن خاف الفتنة والوقوع في الزنا فالزواج أفضل بل إن تحقق الفتنة كان واجبا. « الخامسة » لو حج المسلم ثم ارتد ثم أسلم أجزأه حجه عندنا خلافا للحنفية ومن تابعهم .

## الباب الثاني في أركان الحج والعمرة

أركان الحج ستة :- (الاول) الإحرام وهو نية الدخول في الحج لقوله ﷺ (إنما الأعمال بالنيات - ق) (والثاني) الوقوف بعرفة لقوله ﷺ (الحج عرفة - مد. حق)

(١) وما روي من أن النبي ﷺ (لحق ركباً بالروحاء ففرغت امرأة فأخذت بعضد صبي صغير فأخرجته من محبتها فقالت يا رسول الله ألهذا من حج ؟ قال نعم ولك أجر - م) فأجيب عنه بأنها أحرمت عنه بأذن وليه أو أن الأجر للجمل والتنفقة . على أنه ليس في الحديث التصريح بأنها هي التي أحرمت عنه اهـ

ووقته من زوال شمس التاسع إلى فجر العاشر - فتكفي لحظة من ذلك الزمن لكن الأفضل الوقوف إلى ما بعد الغروب خروجاً من خلاف من أوجب الجمع بين الليل والنهار . وإنما يعتبر وقوف من كان أهلاً للمباعدة لا يجنونا ولا سكران ولا مغمى عليه . والثائم وقوفه معتبر ( والثالث ) الطواف بالبيت لقوله تعالى « وليطوفوا بالبيت العتيق » ويسمى طواف الأفاضة وطواف الركن - ويدخل وقته من نصف ليلة النحر ويشترط « ١ » كونه سبعا « ٢ » وفي المسجد ولو مع حائل « ٣ » وأن يحمل البيت عن يساره ماراً تلقاء وجهه من غير تنكيس « ٤ » وأن يبدأ بالحجر الأسود « ٥ » وألا يصرفه لغيره كالبحث عن شخص « ٦ » وأن يكون طاهراً من النجس « ٧ » ومن الحدث « ٨ » وسائر العورة كالصلاة في الثلاثة <sup>(١)</sup> لقوله ﷺ ( الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله قد أحل فيه النطق فمن نطق فلا ينطق إلا بخير - ح ) ص . ( والرابع ) السعي بين الصفا والمروة . لقوله ﷺ ( يأيها الناس اسموا فان السعي قد كتب عليكم - ن ) ص . ويشترط « ١ » كونه سبعا « ٢ » وأن يبدأ بالصفا ويختم بالمروة . وبحسب الذهاب إلى المروة مرة والعود إلى الصفا مرة « ٣ » وإيقاعه بمد طواف القدوم أو طواف الركن ما لم يكن بعد الوقوف فيتمين إيقاعه بمد طواف الركن ( والخامس ) الحلق أو التقصير ( لأمره ﷺ أصحابه أن يحلقوا أو يقصروا - الرافعي ) <sup>(٢)</sup> والمراد إزالة ثلاث شعرات أو بعضها من شعر الرأس بحلق أو تقصير أو تف أو إحراق -

(١) ويزاد في الطواف لغير الركن اشتراط النية اهـ (٢) وهذا الحديث رواه جابر . وذكره الرافعي الكبير - وفي البخاري الأمر بالتقصير . ومعلوم أن الحلق للرجل أفضل لحديث ( رحم الله المحققين - ق ) وكررها ثلاثاً ثم قال ( والتقصيرين ) والسنة ان يبدأ في الحلق بالشق الأيمن . وان يقلم أظفاره بعد تمامه اهـ

والأفضل الحلق للرجل والتقصير للمرأة (١) . ومن لا شعر برأسه يمن  
لمرار موسى عليه (والسادس) ترتيب معظم الأركان ( لعله وَالْحَلْقُ -  
النهاية ) وذلك بأن يقدم الاحرام على الجميع . ويقدم الوقوف على الطواف  
والحلق . ويقدم الطواف على السعى لأن لم يكن سعى بعد طواف القدوم .  
أما الطواف والحلق فلا ترتيب بينهما .

وأركان العمرة خمسة . « ١ » الاحرام « ٢ » والطواف « ٣ » والسعى  
« ٤ » والحلق أو التقصير على ما تقدم بيانه في الأربعة « ٥ » و ترتيب كل  
الأركان بأن يحرم ثم يطوف ثم يسعى ثم يحلق أو يقصر .

مسائل « الأولى » لو لبى ولم ينو الدخول في النسك لم يصح  
لحرامه . فان نوى صح . « الثانية » الأفضل تعيين النسك عند الاحرام .  
لكن لو أطلق صح لحرامه . ثم إن كان في أشهر الحج صرفه لما شاء من  
حج أو عمرة أو كليهما - وإن كان في غير أشهر الحج انعقد عمرة « الثالثة »  
لو شك الطائف هل طاف سبعا أو ستا . أو شك الساعي كذلك أخذ كل  
منهما بالأقل « الرابعة » لو أحدث الطائف أو انكشفت عورته جدد الطهر  
وأعاد السار وبني على طوافه . وقيل يستأنف . والصحيح الاول لكن يسن  
الاستئناف خروجاً من الخلاف « الخامسة » لو حمل المحرم في الطواف الصبي  
الذي أحرّم عنه . فان كان قد طاف عن نفسه أجزأ عن الصبي . وإلا انصرف  
ذلك لنفسه : إذ لا يكفيها طواف واحد . بخلاف ما إذا حمل صبيين بعد  
طوافه عن نفسه فإنه يكفيهما طواف واحد « السادسة » لو حمل محرماً في الطواف  
ونوي كل منهما لنفسه فلاصح أنه يقع للحامل وقيل للمحمول وقيل لكل منهما  
(١) ولو نذر الرجل الحلق تعين عليه . وكذلك لو نذرت المرأة التقصير تعين عليها اهـ

## الباب الثالث في واجبات الحج والعمرة

« تنبيه » اصطلاح الفقهاء على التفرقة هنا بين الواجب والركن فعرفوا الواجب بأنه ما لا يتوقف عليه صحة النسك ويجبر بدم . والركن ما يتوقف عليه صحة النسك ولا يجبر بدم . أما السنة فلا ولا :

وواجبات الحج خمسة : - ( الاول ) كون الاحرام به في ميقاته الزماني والمكاني - وميقات الحج الزماني . شوال وذو القعدة وعشر ليال من ذى الحجة . أى من ليلة عيد الفطر الى فجر يوم النحر لقوله تعالى ( الحج أشهر معلومات ) مع بيان النبي ﷺ لها - وميقاته المكاني للمتوجه من المدينة<sup>(١)</sup> « ذو الحليفة » ومن الشام ومصر والمغرب « الجحفة » وهى الآن خراب فأبدلوها برابغ . ومن تهامة اليمن « يللم » ومن نجد اليمن ونجد الحجاز « قرن » ومن العراق « ذات عرق » ومن مكة ولو من غير أهلها نفس مكة . ومن بين مكة والميقات نفس مسكنه . وذلك لقول ابن عباس رضى الله عنها ( وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام الجحفة ولأهل نجد قرنا ولأهل اليمن يللم وقل من هن ولن أتى عليهم من غير أهلهم ممن أراد الحج والعمرة فن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة - ق ) وقول عائشة رضى الله عنها ( أن النبي ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق - د )<sup>(٢)</sup> ص . ( الثانى ) رمى جرة العقبة يوم النحر .

(١) أى ولومن غير أهلها كالمصريين والشاميين . ومثل ذلك يقال في بقية المواقيت اهـ

(٢) وبين مكة وكل من يللم وقرن وذات عرق مرحلتان . أى ستة عشر

فرسها . وبين مكة والجحفة ثلاث مراحل . وبين مكة وذى الحليفة عشرة مراحل اهـ

والجرات الثلاث في أيام التشريق الثلاثة - ويدخل وقت رمى يوم النحر بنصف ليلته (١) . ووقت فضيلته ما بين ارتفاع الشمس وزوالها . ويبقى وقت الاختيار الى آخر النهار . ووقت الجواز الى آخر أيام التشريق - ويدخل وقت رمى كل يوم من أيام التشريق الثلاثة بزوال شمس (٢) ويبقى وقت اختياره الى آخر اليوم . ووقت الجواز الى آخر أيام التشريق - ويشترط في الرمي (١) كونه سبع مرات متفرقة (٣) (٢) وقصد الرمي بالرمي (٣) وتحقق إصابته (٤) وكونه بالحجر (٥) وكونه باليد (٦) وترتيب الجرات بأن يبدأ بالكبرى وهي التي تلى مسجد الخيف . ثم الوسطى . ثم جرة المقبة (الثالث) الميت بمزدلفة ليلة النحر (٤) . والمراد الوجود بها ولو لحظة من نصف الليل الثاني (الرابع) الميت بمنى ليالى التشريق الثلاث معظم الليل (٥) (الخامس) اجتناب محرمات الاحرام على ما سيأتي بيانه . وللعمره واجبان . - (الاول) الاحرام بها من ميقاتها المكاني وهو كقيقات الحج لحديث ابن عباس السابق . إلا لمن في مكة فعليه أن يخرج إلى أدنى الحل (٦) لأنه ﷺ (أرسل عائشة رضي الله عنها بعد قضاء الحج

- 
- (١) ولكنه لا يصح الا بعد الوقوف فتنبه اه (٢) ويسن الرمي قبل صلاة الظهر اه (٣) أى ولو بحصاة واحدة . أما لو رمى حصاتين معا فان ذلك يحسب واحدة اه (٤) وقيل هذا وما بعده سنة وهو رأى ضعيف اه (٥) وذلك ما لم يغادر منى أى يسير منها بأقل قبل غروب شمس الثاني فان غادرها لم يجب عليه البيت بها لقوله تعالى ( فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ) اه (٦) والأفضل أن يكون من الجمرات . وتبعد عن مكة ستة فراسخ . ثم من التنعيم . ويبعد فرسخا . ثم من الحديبية : وتبعد ستة فراسخ — وإنما خالفت العمرة الحج في ذلك لتشتمل أعمالها على مواضع الحل والحرم كالحج فان فيه الوقوف بحرفة وهي بالحل اه



الى التمتع فاعتمرت منه - ق ) والتتميم أقرب أطراف الحل الى مكة ( والثاني )  
اجتناب محرمات الاحرام .

﴿ مسألتان ﴾ ( الاولى ) من عجز عن الرمي يسهده رمى بقوس فان  
عجز فبرجله فان عجز فبقفه فان عجز أتأب عنه غيره ممن رمى عن نفسه  
« الثانية » طواف الوداع ليس من واجبات النسك بل هو واجب مستقل  
على كل من ينادر مكة للسفر حاجاً أو غيره ولو من أهلها إلا الحائض  
والنفساء ( ١ ) . متى كان سفره مسافة قصر مطلقاً أو أقل ولم ينو الرجوع .  
ولما وجب تعظيماً للحرم ولأنه ﷺ ( لما فرغ من أعمال الحج طاف للوداع  
- ب ) ولقوله ﷺ ( لا ينفرن أحدكم حتى يكون آخر عهده البيت - م )

## الباب الرابع في سنن الحج والعمرة

سنن الحج والعمرة كثيرة منها : - « ١ » إزالة الشمت عند اعادة الاحرام  
بقلم ظفر وقص شعر وشارب وتسريح لحية وتنف لإبط وحلق عانة « ٢ »  
والنسل قبيل الاحرام ولو لحائض ونفساء « ٣ » وصلاة ركعتين ( ٢ ) بعده وقبل  
الاحرام « ٤ » ولبس إزار ورداء أبيضين جديدين ونعلين لأنه ﷺ ( أحرم  
في إزار ورداء - ق ) ولقوله ﷺ ( البسوا من ثيابكم البيض - ت. ح ) من  
وقوله ( ليحرم أحدكم في إزار ورداء ونعلين - أبو عوانة ) « ٥ » والافراد .

( ١ ) وذلك لقول ابن عباس رضي الله عنهما ( أمر الناس أن يكون آخر عهدهم  
البيت إلا أنه خفف عن المرأة الحائض - ق ) وقاس العلماء عليها النفساء اه  
( ٢ ) ويحرم إيقاعهما في أوقلت الكراهة لمن كان في غير الحرم لتأخر سبيلهما اه

وهو أن يحرم بالحج ثم بعد الفراغ من أعماله يحرم بالعمرة (١) «٦» والتلفظ  
بأنية يساعد اللسان القلب بأن يقول نويت الاحرام بالحج أو بالعمرة أو  
بهما «٧» والتلبية مع الاكثار في دوام الاحرام الى أن يبدأ في رمي جرة  
العقبة يوم النحر أو في طواف الافاضة (٢) إلا في ثلاثة . في الطواف والسعي  
والرمي . ويسن رفع الصوت بها للرجل (٣) وخفضه للمرأة والخنثى (٤) .  
ونقظها ( لبيك اللهم لبيك . لبيك لاشريك لك لبيك (٥) ) لأن الحمد والثناء  
لك والملك . لاشريك لك - ق ) (٦) ويتأكد طلب التلبية عند تغير الأحوال  
من قيام إلى قعود ومن سهل إلى مرتفع وهكذا « ٨ » والفعل عند دخول  
مكة ولولحائض ونفساء «٩» ودخول مكة نهاراً من باب الملى « ١٠ » ودخول  
المسجد من باب السلام « ١١ » والرمل والاضطباع في الطواف والسعي  
للرجل (٧) «١٢» واستلام الحجر الأسود وتقبيله في أول الطواف وأول كل شوط

(١) أي بشرط إحرامه بالعمرة في عام الحج سواء أكان قبله في غير أشهره  
أم بعده . فإن لم يعتمر كره اه (٢) واتصالها بالاحرام واجب عند المالكية وفي  
مكة دم . وشرط عند الحنفية . فلو نوى ولم يلب لم ينتقد الاحرام عندهم ما لم يسق  
هدياً . وفي قول عندهم أنه يكفي اتصال الاحرام بأي ذكر يقصد به التعظيم -  
واعادتها بعد الطواف والسعي واجب عند المالكية اه (٣) أي في دوام الاحرام  
أما في ابتدائه فالسنة إسماع نفسه فقط اه (٤) فلورفعت المرأة صوتها ككره .  
ولأنما قلنا بالسكراهة هنا وبالحرمة في إقامة الصلاة لأن كل انسان مشغول بتلبية  
نفسه بخلاف الحال في الإقامة اه (٥) ومعنى لبيك . إجابة لك بعد إجابة من لب  
بالمكان وألب فيه إذا أقام . والمراد أنا مقيم على طاعتك . وهي إجابة للدعوة الى  
الحج في قوله تعالى « وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً » الخ اه (٦) ويسن  
للنبي لإدخال أصبعيه في أذنيه . ومن عجز عن التلبية بالعريّة ترجم وتعلم اه (٧)  
للرمل هو الإسراع المشي مع تقارب الخطأ - والاضطباع هو جعل وسط الرداء

إن قدر وإلا لمسه يده أو يعود مع التكبير والصلاة على النبي ﷺ ٢١٣هـ واستلام الركن الثاني يده ثم يضمها على فمه ٢١٤هـ والدعاء حال الطواف بما يشاء من خير : وبعد الطواف بالملتزم وهو ما بين الحجر الأسود وباب اليبات ١٥هـ وصلاة ركعتين بعد الطواف خلف مقام إبراهيم (١) بحيث يكون المقام بينه وبين الكعبة ويقرأ فيها الكافرون والاخلاص وقيل صلاة هاتين الركعتين واجبة ١٦هـ وتقبل الحجر الأسود بعد ذلك وقبل الخروج من المسجد ١٧هـ والموالاة بين الطواف والسمي وبين أشواط السمي نفسه ١٨هـ والارتقاء على الصفا والمروة للرجل وكذا للمرأة إن خلا الموضع ١٩هـ والدعاء فوقها ٢٠هـ وسماع خطبة الامام يوم السابع بعد الظهر بمكة لتعليم المناسك ٢١هـ والخروج من مكة يوم التروية وهو الثامن إلى منى فيصلي بها الظهر . ويستمر بها إلى طلوع شمس التاسع فيخرج إلى عرفة (٢) ٢٢هـ والتزول بنمرة وصلاة الظهر والمصر قصرًا وجماعًا في مسجد هاء ٢٣هـ والوقوف بجبل الرحمة متوضئًا داعيًا صارعًا إلى الغروب ٢٤هـ وجمع العشاءين بمزدلفة تأخيرًا مع قصر العشاء الأخيرة ٢٥هـ وأخذ حصي الجمرات منها وغسلها قبل رميها ٢٦هـ والوقوف بالمشعر الحرام (٣) إلى الأسفار مع الضراعة والدعاء لقوله تعالى ( فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عبيد تحت المنكب اليمن وطرفه على طاقه الأيسر . وإنما يسن الرجل في الأشواط الثلاثة الأولى من طواف بعده سعي مطلوب . والاضطباع يسن فيه وفي السعي بعده اهـ (١) مقام إبراهيم هو الحجر الذي كان يقوم عليه حينما بنى الكعبة مع ولده اسمعيل وهو الذي يقول فيه سبحانه وتعالى (فيه آيات بينات مقام إبراهيم) اهـ (٢) لقوله ﷺ (الظهر يوم التروية والتعجر يوم عرفة بمنى - د) ص . اهـ (٣) وذلك واجب عند الحنفية اهـ

## ـ سخـ

للمشعر الحرام) « ٢٧ » والأسراع ببطن عسر وهو واد بين المشعر الحرام  
ومنى « ٢٨ » والنزول من منى الى مكة يوم النحر لطواف الركن « ٢٩ »  
والوقوف بمدرى الجرة الكبرى والوسطى للدعاء والتناء مستقبلا قدر  
سورة البقرة مع تمام الخشوع « ٣٠ » وزيادة الرسول ﷺ .

## ﴿ مسائلان ﴾

« الأولى » لأداء الحج والعمرة ثلاث كفيات ( الأولى ) الافراد وهو  
الاحرام بالحج منفردا عن العمرة بحيث يأتى بها بعده أو قبله فى عامه ( الثانية )  
التمتع وهو أن يحرم بالعمرة فى أشهر الحج ثم بعد الفراغ من أعمالها يحرم  
بالحج ( الثالثة ) القران . وهو أن يحرم بالحج والعمرة معا أو بالعمرة وقبل  
الشروع فى أعمالها يحرم بالحج (١) ويميل أعمال الحج فيحصل له الحج والعمرة  
وأفضل الثلاثة الأفراد للأجماع على عدم كراهته . ولأنه لا يوجب  
دما وهو الذى فعله الرسول ﷺ (٢) ورواته أكثر وأتقن بخلاف التمتع  
والقران فى ذلك . ثم بعده التمتع لانه أكثر عملا من القران . ثم القران .  
« الثانية » الخطب المشروعة فى الحج التى يخطبها الامام أربعة ( الأولى )  
يوم السابع بمكة عند الكعبة ( الثانية ) يوم عرفة بقرب عرفات ( الثالثة ) بمنى  
يوم النحر ( الرابعة ) بمنى يوم النحر الاول . وهو اليوم الثانى عشر . يذكر

(١) وإنما جاز ذلك دون عكسه . لأن أعمال الحج زائدة عن أعمال العمرة .  
ولأن العمرة ضيقة وإدخال الضعيف على القوى غير جائز اهـ (٢) وقوله صلى  
الله عليه وسلم (لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى ولجعتها عمرة - ق)  
لا يقدح فى ذلك . فان تمنى العمرة ليست لأفضلية التمتع بل لطيب قلوب أصحابه . وبيان  
خلاف ما كانوا يرونه قبل الاسلام من أن العمرة فى أشهر الحج من أجبر القصور اهـ

للناس في كل منها ما بين أيديهم من الناسك والاحكام . وكلها مفردة وبمد صلاة الظهر (١) إلا التي بمرفات فأنها خطبتان قبل صلاة الظهر بمد الزوال.

## الباب الخامس في الادعية

« تنبيه » قدمنا أنه يسن الدعاء في عدة مواطن . ونقول هنا إن أصل السنة يحصل بأي دعاء إلا أن الافضل الدعاء بما ورد عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة والتابعين . ونحن نذكر لك هنا طرفاً من ذلك معتمدين في أكثره على ما ذكره الإمام النووي رحمه الله فنقول وبالله التوفيق .

« ١ » يسن بعد النية والتلية الاولى أن يقول ( اللهم لك أحرم نفسي وشعري وبشري وحملي ودمي ) وبعد كل تلية يسأل الله تعالى المغفرة والرضوان ويستعيذ به من النار ويصلي على الرسول ﷺ وإذا رأى شيئاً أعجب به يقول ( ليك إن العيش عيش الآخرة ) (٢)

« ٢ » وإذا وصل إلى حرم مكة قال ( اللهم هذا حرمك وأمنك فخرمني على النار وآمني من عذابك يوم تبت عبادك واجلني من أوليائك وأهل طاعتك )

« ٣ » فإذا دخل مكة ووقع بصره على الكعبة المشرفة ووصل المسجد رفع يديه (٣) وقال ( اللهم زد هذا البيت تثيرفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة وزد

(١) قال النووي الاحاديث مصرحة بأن الثالثة تكون ضحوة يوم النحر مع اتفاق الشافعي والاصحاب على أنها بعد صلاة الظهر اهـ

(٢) لقوله صلى الله عليه وسلم كما رواه الشافعي والبيهقي بسند صحيح اهـ (٣) لقوله صلى الله عليه وسلم ( ترفع الايدي في الدعاء لاستقبال البيت — هـ ) ف اهـ

من شرفه ممن حجه أو اعتمره تشريفاً وتكريماً وتمظيلاً وبراً (١) اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام (٢)

«٤» وعند دخول المسجد يقول (أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم . الحمد لله . اللهم صل وسلم على محمد وعلى آل محمد اللهم اغفر لي ذنوبي واقطع لي أبواب رحمتك ) ثم يقدم رجله اليمنى قائلاً باسم الله «٥» وعند الخروج من المسجد يقول ما نقله عند الدخول بتغيير كلمة «رحمتك» بكلمة «فضلك» ويقدم الرجل اليسرى (٣)

«٦» وعند ابتداء الطواف واستلام الحجر الأسود (٤) يقول (بسم الله والله أكبر اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك ﷺ) ويكرر ذلك في مبدأ كل طوفة عند محاذة الحجر الأسود - ويقول في الاشواط الثلاثة الأولى « اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً وسمياً مشكوراً » وفي الاربعة الباقية « اللهم اغفر وارحم واعف عما تعلم وأنت الاعز الاكرم . اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار» ويدهو بما يحب فإن الطواف من مواضع الاجابة (٥)

(١) كان صلى الله عليه وسلم ( يقول ذلك — هـ ) ف اه (٢) قال صلى الله عليه وسلم (تفتح أبواب السماء وتستجاب دعوة المسلم عند رؤية الكعبة — الشيرازي) ف. اه (٣) من روايات مسلم وأبي داود والنسائي وغيرهم اه (٤) قال صلى الله عليه وسلم ( نزل الحجر الأسود من الجنة وهو أشد بياضاً من اللبن فسودته خطايا بني آدم — ت ) ص. ويسمى الركن. وفيه وفي مقام ابراهيم يقول صلى الله عليه وسلم ( الركن والمقام يا قوتخان من يواقيت الجنة طمس الله نورهما ولولا ذلك لأضاء ما بين المشرق والمغرب — هـ . ت ) ص. اه (٥) حكى عن الحسن رضى الله عنه أن الدماء يستجاب في خمسة عشر موضعاً في الطواف وعند الملتزم ونحت المزاب وفي البيت وعند زمزم وعلى الصفا والمروة وفي المسمى وخلف المقام وفي عرفات وفي المزدلفة وفي منى وعند الجمرات الثلاث اه

«٧» وبعد ركعتي الطواف عند مقام إبراهيم يقول ( اللهم أنا عبدك وابن عبدك اتيتك بذنوب كبيرة وأعمال سيئة . وهذا مقام المائذ بك من النار فاغفر لي انك أنت الغفور الرحيم ) ويدعو بما يجب .

«٨» فإذا خرج للسعي أطال الوقوف فوق الصفا والمروة وقل على كل منهما وهو مستقبل للقبلة « الله أكبر الله أكبر الله أكبر والله الحمد لله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله انجز وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده . لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون . اللهم انك قلت ادعوني أستجب لكم وانك لا تخلف الميعاد واني أسألك كما هديتني للإسلام ألا تنزع مني حتى تتوفاني وأنا مسلم » (١) يكرر ذلك ثلاث مرات .

وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول على الصفا « اللهم اعصمنا بدينك وطواعيتك وطواعية رسوك ﷺ وجنبنا حدودك . اللهم اجعلنا نجيب ونحب ملائكتك وأنبياءك ورسلك ونحب عبادك الصالحين اللهم حياء اليك والى ملائكتك والى أنبيائك ورسلك والى عبادك الصالحين . اللهم يسرنا لليسرى وجنبنا العسرى واغفر لنا في الآخرة والاولى واجعلنا من أئمة المتقين » (٢) فيحسن اتباعه - وفي حالة السعي بين الصفا والمروة يقول « رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعز الاكرم . اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار »

«٩» وعند ما يشرب اعزمزم يقول « اللهم انه بلغني ان رسول الله ﷺ

(١) روى بعضه عنه صلى الله عليه وسلم من روايات مسلم والنسائي وغيرهما

(٢) رواه البيهقي بإسناد صحيح اهـ

قال « ماء زمزم لما شرب له سعد . هـ اللهم وإني أشربه لتغفر لي ولتفضل بي كذا وكذا فاغفر لي وافعل بي كذا وكذا .

« ١٠ » وبحرص على الدعاء في الملزم ومن المأثور فيه « اللهم لك الحمد هذا يوافي نعمك ويكافئ مزيدك أحمداً بجميع حامدك ماعلمت منها وما لم أعلم على جميع نعمك ماعلمت منها وما لم أعلم وعلى كل حال اللهم صل وسلم على محمد وعلى آل محمد اللهم أعذني من الشيطان الرجيم وأعذني من كل سوء وقنني بما رزقتني وبارك لي فيه . اللهم اجطني من أكرم وفدك عليك وألزمي سبيل الاستقامة حتى القاك يارب العالمين »

« ١١ » وكذلك يدعو في الحجر . ومن المأثور فيه « يارب أتيتك من شقة بعيدة مؤملاً معروفك فأنتني معروفاً من معروفك تغنيني به عن معروف من سواك يا معروفاً بالمعروف »

« ١٢ » وكذلك يدعو في البيت . فقد روى النسائي أنه عليه السلام لما دخل البيت « أتى ما استقبل من دبر الكعبة فوضع وجهه وخده عليه وحمد الله تعالى وأثنى عليه وسأله واستغفره ، ثم انصرف إلى كل ركن من أركان الكعبة فاستقبله بالتكبير والتهليل والتسبيح والثناء على الله عز وجل والمسألة والاستغفار ثم خرج »

« ١٣ » وعند الخروج إلى عرفة يقول . اللهم إياك أرجو ولك أدعو فبأنني صالح أملئ واغفر لي ذنوبي وامنن علي بما مننت به علي أهل طاعتك انك علي كل شيء قدير . فاذا جاوز منى قال . اللهم إليك توجهت . ووجهك الكريم أردت . فاجعل ذنبي مغفوراً وحجتي مبروراً وارحمني ولا تخينني



انك على كل شيء قدير )

«١٤» فاذا وقف عرفة (١) وباله من مجمع عظيم . وموقف رهيب . فليفرغ الى ربه ومولاه . بقلبه وروحه وسائر جوارحه . تائباً مستقراً خاشعاً . خاصماً مستعزاً ذنوبه نادماً عليها مستنكراً لها . لاجئاً الى ربه في ذلّه وانكساراً في فقرها ملحاً في ذلك باً كياً أو متباً كياً . ذا كراً بالدعاء أهله وذويه ومشايخه وكل من أحسن اليه وكافة المسلمين . قارئاً للقرآن (٢) ذا كراً للرحمن . مصلياً على سيد ولد عنان . بادئاً وخاتماً كل دعاء بالحمد لله والثناء عليه والصلاة والسلام على رسوله الاكرم ﷺ بارزاً للشمس في ثياب المسكنة . شاعراً بذل العبودية مظهِراً لعظمة الربوبية سارحاً بفكره في تلك العظمة القاهرة . التي جمعت هذه الجوارح المحتشدة من كل صوب . فجاء واصاغرين مليون ملك الملوك صاحب القوة والجبروت وهام بين يديه قد بلغت أصواتهم غنان السماء وماج بهم الجبل . وزخر بهم سفحه . فينفجر بينهم . مكترأً من التليسة والدعاء في كل مكان . واقفاً وجالساً وماشياً . منفرداً تارة ومجتمعاً تارة أخرى . لا يفتر لسانه . ولا ينفل جنانه . ولا يفرط في شيء مما أسلفنا . في هذا اليوم العظيم . فهو المقصود الاسمي من الحج . وهو أجل مواطن لإجابة الدعاء كما قال أفضل الخلق عليه الصلاة والسلام ( خير الدعاء دعاء يوم عرفة - ت ) ويستحب ان يقف عند الصخرات وأن يستقبل القبلة وان يرفع يديه عند الدعاء . وأن يذكر الله بسائر أنواع الذكر - وأفضله ( لا إله إلا الله وحده لا شريك له . له الملك

(١) لو صادف يوم الجمعة لم تصل الجمعة لأن من شروطها دار الإقامة اهـ  
(٢) ولا سيما سورة الحشر فيكررها ثلاثاً فأكثر . وسورة الاخلاص يقرأها ألف مرة اهـ

وله الحمد وهو على كل شيء قدير - ت ) وأن يدعو بدعاء النبي ﷺ وهو  
 ( اللهم لك الحمد كالذي نقول وخيراً مما نقول اللهم لك صلاتي ونسكي  
 ومحياي ومماتي وإليك مآبى ولك رب قرأتى <sup>(١)</sup> اللهم إني أعوذ بك من شر  
 عذاب القبر ووسوسة الصدر وشتات الأمر اللهم إني أعوذ بك من شر  
 ما تنجي به الريح - ت ) ومن المختار ( اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة  
 حسنة وقنا عذاب النار . اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً كبيراً وأنه  
 لا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني رحمة أسعد بها  
 في الدارين . وتب على توبة نصوحاً لا أنكثها أبداً وألزمي سبيل الاستقامة  
 لا أزيغ عنها أبداً . اللهم انقلني من ذل المعصية إلى عز الطاعة واكفي  
 بحلالك عن حرامك . وأغنني بفضلك عن سواك . ونور قلبي وقبري  
 وأعذني من الشر كله واجمع لي الخير كله . اللهم إني أسألك الهدى والتقى  
 والصفاء والفنى . اللهم يسرني لليسرى وجنبني العسرى وارزقني طاعتك  
 ما أبقيتني . أستودعك مني ومن أحبائي والمسلمين أدياننا وآماناتنا وخواتم  
 أعمالنا وأقوالنا وأبداننا وجميع ما أنعمت به علينا <sup>(٢)</sup>

(١) هكذا في المجموع . وفي غيره ثرائي . والمراد ما تركه الإنسان بعد الموت اه  
 (٢) ويستحب أن يقول أيضا ( اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي سمعي نوراً وفي  
 بصري نوراً . اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري . اللهم يرفع الدرجات  
 ومنزل البركات . وقطر الأرضين والسموات . ضجت إليك الأصوات بصنوف  
 اللغات تسألك الحاجات وحاجتي أن لا تنساني في دار البلى إذا نسيتني أهل الدنيا .  
 اللهم أنك تسمع كلامي وترى مكاني وتعلم سري وعلانتي ولا يخفي عليك شيء  
 من أمري أنا البائس الفقير المستغيث المستجير الوجع المشفق المعترف بذنبي أسألك  
 مسألة المسكين . وأبجل إليك أجهال المذنب الدليل وأدعوك دعاء الخائف الضريع .  
 من خضعت لك رقبته وفاضت لك عبرته . وذلك لك جبهته . ورغم لك أهله . اللهم  
 لا تجعلني بدعائك رب شقياً وكن لي رءوفاً رحماً يا خير المسئولين وأكرم المعطين اه

١٥٥ « فإذا أفاض من عرفة إلى مزدلفة قل ( اللهم اليك أرفع وليالك أرجو فتقبل نسكي ووقفني وارزقني فيه من الخير أكثر مما أطلب ولا تخينني لأنك أنت الله الجواد الكريم ) فإذا وصل إلى المشعر الحرام وهو جبل صئير في آخر للمزدلفة يسمى قزح (١) . استقبل القبلة وذكر الله تعالى وقال ( اللهم كما وقفنا فيه وأرينا إياه فوقنا لذكرك كما هديتنا واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا بقولك . وقولك الحق - فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروه كما هداكم ولأن كنتم من قبله لمن الضالين ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس واستغفروا الله إن الله غفور رحيم - ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار - اللهم لك الحمد كله ولك السجود كله ولك الجلال كله ولك التقديس كله . اللهم اغفر لي جميع ما أسألتك وأعصيتني فيما بقي وارزقني عملاً صالحاً ترضى به عني إذا فضل العظم ) - وعند الدفع من المشعر الحرام يكثر من التلبية والدعاء والذكر . ويحرص على التلبية فهذا آخر أوقاتها .

١٦٥ « فإذا وصل إلى منى قل ( الحمد لله الذي بلغنيها سالماً معافى . اللهم هذه منى قد أتيتها وأنا عبدك وفي قبضتك أسألك أن تمن علي بما مننت به علي أوليائك . اللهم إني أعوذ بك من الحرمان والمصيبة في ديني يا أرحم الراحمين ) - وإذا شرع في رمي جرة العقبة قطع التلبية واشتغل بالتكبير فيكبر مع كل حصاة .

(١) وقيل المشعر الحرام هو المزدلفة كلها . وقيل هو ما بين جبلي المزدلفة من مازمي عرفة إلى وادي عسر . فالأقوال ثلاثة أصحها آخرها . ولم يذكر النووي الثالث وصحح الأول المذكور بالأصل اهـ

١٧٥ . وعند الخلق بمسك ناصيته بيده حال الخلق ويكبر ثلاثاً ثم يقول « الحمد لله على ما هدانا . الحمد لله على ما أنعم به علينا . اللهم هذه ناصيتي فتقبل مني واغفر لي ذنوبي . اللهم اغفر لي وللمحلقين والمقصرين يا واسع المغفرة آمين » وإذا فرغ من الخلق كبر وقال . الحمد لله الذي قضى عنا بسكنائنا . اللهم زدنا إيماناً وبقيناً وتوفيقاً وعوناً ، واغفر لنا ولا آبائنا وأمهاتنا والمسلمين أجمعين .

﴿ تنمة ﴾ قد ذكرنا طرفاً من الأدعية المأثورة ، فينبغي للمرء ألا يقتصر عليها ، بل يدعو في كل موطن بما يحب ، ويكثر من ذكر الله وعن قراءة القرآن ، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ ، ويكرر الأدعية ، ويكرر في كل موطن ( ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ) ويكثر من التلبية في مواطنها . ويحرص على الذكر في أيام التشريق بمنى ، فقد قال ﷺ ( أيام منى أيام أكل وشرب وذكر الله تعالى - م ) - وليذكر دائماً أنه خرج من بلده تاركاً أهله وماله في سبيل رضى الله تعالى ، فلا يفتر لسانه عن ذكره ولا يغفل قلبه عن حفرته وليحذر من التشاحن والخصام وفعل المخالقات ليفوز بحسن القبول ، وبالله التوفيق .

## الباب السادس في محرمات الاحرام

يحرم على الرجل في الاحرام شيان « الاول » لبس المحيط بمضو من أعضائه سواء أكانت أحاطة بسبب خياطته كقميص وسراويل أم بنسج كجورب ودرع ، أم بعقد كلبد لما رواه ابن عمر ( أن رجلاً سأل النبي ﷺ ما يلبس المحرم من الثياب ؟ . فقال ﷺ لا يلبس القميص ولا اللهاقم

ولا السيّاويلات ولا البرانس ولا الخفاف ، إلا أحد لا يجد ثمين فلبس  
لخفين وليقطعها أسفل من الكمين ، ولا يلبس من الثياب مامسه زعفران  
أو ورس - ق ( زاد البخاري ) ولا تنقب المرأة ، ولا تلبس القفازين - ب -  
بشرط أن يلبس المحيط على الوجه المعتاد (١) فلو ائثر بجبة لم يحرم . وله أن يلبس  
خاتما . وأن يتقلد سيفا . وأن يعقد إزاره أو يشده بخيط أو يجعل له باكية  
يدخل فيها تسكته « والثاني » ستر بعض الرأس بما يدسّار عرقا للحديث  
السابق . سواء أكلن خيطا كتلنسوة أم لا كمامة . ولا يضر حل قفة إلا  
إن قصد به الستر .

ويحرم على المرأة (٢) شيثان « الأول » لبس القفاز « والثاني » ستر  
شيء من الوجه بما يدسّار عرقا (٣) للحديث السابق فيها  
ويحرم عليهما ممّا نسمه أشياء « الأول » دهن شعر الرأس أو الوجه  
بزيت أو نحوه - أما تزيينه أو تسريحه فمكروه على الصحيح « والثاني »  
لإزالة شعرة أو بعضها من أى جزء من البدن ، لقوله تعالى « ولا تحلقوا رءوسكم »  
وقيس على شعر الرأس شعر غيره (٤) والثالث تقليم الظفر . إلا إن انكسر  
بعضه وتأذى به فله إزالة المنكسر ولا فدية (والرابع) التطيب في فرش  
أو ثوب أو بدن ولو بأكل (٥) للاجماع . ولما فيه من الترفه المنهي عنه .  
وإنما يحرم بشروط ثلاثة « ١ » أن يكون استعمال الطيب مقصودا . فخرج

(١) ومن المعتاد وضع الحية على المنكبين وإن لم يلبس كيبها فهو محرم اهـ (٢)  
ومثلها الخنثى في ذلك اهـ (٣) ولو أرخت على وجهها ما يستره متجافيا عنه على خشبة  
ونحوها من غير أن يقع على البشرة ولو بغير حاجة جاز . ويجب ذلك عند خوف الفتنة اهـ  
(٤) لكن لو طال شعر رأسه أو حاجبيه وغطى عينيه جاز إزالة ما يضره ولا فدية اهـ  
(٥) فكل طيب أكله حرام إلا اللود اهـ

ما لو ألتق الريح عليه طيباً « ٢ » وأن تقصد منه راحة الطيب . فخرج ما لو شم تقاحة « ٣ » وأن يكون على الوجه المتعاقب استعماله فخرج ما لو حمل وردة من غير شم . أو شم ماء ورد في انائه من غير صب (١) ( والخامس ) التعرض للصيد البري الوحشي المأكول . (٢) أو ما تولد منه مع غيره . بقتله أو وضع اليد عليه أو نحو ذلك لقوله تعالى ( لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ) وقوله ( حرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً ) وخرج بالبري نحو السمك . وبالوحشي نحو النعم والدجاج البلدي . وبالمأكول نحو السبع والذئب (٣) ولو تعرض لحیوان وشك هل هو مأكول أم لا استعجت الفدية احتياطاً ( والسادس ) التعرض لشجر الحرم الرطب ولو كان مستتباً أو حشيشه الرطب الذي لا يستنبته الناس (٤) لقوله ﷺ يوم فتح مكة ( إن هذا البلد حرام حرمة الله لا يعضد شجره ولا ينفر صيده ولا يلتقط لقطته إلا من عرفها ولا يختلى خلاه — قال العباس يارسول الله إلا الأذخر فإنه لقينهم ويؤتهم ؛ فقال إلا الأذخر — ق ) (٥) ( والسابع ) عقد النكاح لنفسه أو لغيره بوكالة أو ولاية خاصة أو عامة لقوله ﷺ ( لا ينكح المحرم ولا ينكحهم ) فلو فعل كان المقد باطلاً . أما الرجعة والخطبة والشهادة على النكاح وزفاف

---

(١) فالعود ونحوه مما اعتيد تطيب إحراقه لا يكون حراماً إلا ان وصل عين الدخار إليه (٢) وماء الدجاج الرومي والأوز والحمام وإن تأنت . وليس منه نحو البعير وإن توحش (٣) ويحرم على الحلال التعرض للصيد المذكور في الحرم إلا إن كان ملكاً له (٤) لكن يجوز إطلاق البهائم عليه لزمه . كما يجوز تقليم الشجر للإصلاح . ويستثنى من النبات المذكور الأذخر والشوك (٥) معنى يعضد يقطع . ويختلى ينتزع بالقطع أو بالقلع : والأذخر حلقاء مكة واحده لذنخة . والقين الدواب

المحرمة ولو إلى محرم فمكروهة - وفي إذن السيد المحرم لعبده الحلال بالنكاح قولان . الجواز والمنع والمعتمد المنع ( والثامن ) الوطء ولو لبهيمة في قبل أو دبر ، وإن لم ينزل لقوله تعالى ( فلا رفث ولا فسوق ) (١) والرفث الجماع ( والتاسع ) المباشرة بشهوة كلس وقبلة ونحوهما وإن لم ينزل .

### مسائل

« الأولى » نزع المحيط قبل الإحرام قيل واجب وهو المعتمد . لأنه من باب ما لا يتم الواجب وهو التجرد إلا به . وقيل مندوب لأن سبب التجرد وهو الإحرام لم يوجد بالفعل « الثانية » إنما تحرم هذه الأشياء بشروط أربعة « ١ » التكليف « ٢ » والعمد « ٣ » والعلم « ٤ » والاختيار (٢) - فلو فقد شرط منها فلا حرمة « الثالثة » يترتب وجوب الفدية على جميع هذه المحرمات إلا عقد النكاح بشرط التكليف مطلقاً . وكذا العمد والعلم أن كان المحرم من قبيل الترفه المحض كالطيب والدهن . أو كان المقلب فيه شائبة الترفه على شائبة الاتلاف كالجماع - فإن لم يكن كذلك كقطع الشجر والحلق لم يشترط في وجوب الفدية غير التكليف « الرابعة » الاستمناة حرام وإن لم ينزل لكن لا تنجب فيه الفدية إلا أن أنزل . والنظر بشهوة واللمس بشهوة مع الحائل كل منهما حرام ولا تنجب فيهما الفدية وإن أنزل إلا أن كان من عادته الانزال بهما أو كررها (٣) « الخامسة » كل ما حرم على المحرم يحرم على الحلال تمكنه منه أو اعاقته عليه كتمكين المحلة نفسها للمحرم . واعطائه آلة صيد لكان لا فدية

(١) ولفظ الآية وإن كان خيراً إلا أن المراد الأمر أي لا ترفثوا ولا فسقوا اه  
(٢) فلو اضطر أن يلمس المحرم محيطاً أو يغطي رأسه لضر برد أو مداواة جاز وعليه الفدية اه (٣) هكذا في حاشية الشرقاوى على التحرير اه

والسادسة « من أحرم وفي ملكه صيد زال ملكه عنه ولزمه إرساله. ومن أخذته قبل الأرسال أو بعده ملكه السابعة » للحج تحللان . يحصل الأول منهما بفعل اثنين من ثلاثة وهي (١) رمى جرة العقبة يوم النحر (٢) والخلق (٣) وطواف الافاضة المتبوع بالسعي ان لم يكن سعى بعد طواف القدوم - وتحل به جميع المحرمات ماعدا عقدا النكاح والوطء والمباشرة بشهوة ويحصل التحلل الثاني بفعل الثالث وبه تحل باقى المحرمات (١) أما العمرة فليس لها الا تحلل واحد يحصل بالتفراغ من أعمالها الثامنة لا يفسد النسك من هذه المحرمات الا الوطء (٢) ان وقع فى الحج قبل التحلل الاول وفى العمرة قبل التفراغ من أعمالها . ويجب المضى فيه مع فساده لعدم قوله تعالى ( وانما الحج والعمرة لله ) ويميده فورا وان كان أصل النسك نفلا ويجب أن يكون احرامه من محل احرامه الاول ودم الترتيب والتعديل كما سيأتى اما ان بطل النسك بالردة فلا يصح المضى فيه ففرق بين الفاسد والباطل فى كتاب الحج والعمرة

## الباب السابع فى دماء النسك

دماء النسك نوعان الاول « ما يقدمه المحرم تطوعا أو وفاء لنذرويسى هديا (٣) ويختص ذبحه بوقت الاضحية على الصحيح . والافضل فى غير المنذور أن يأكل ثلثه ويهدي ثلثه ويصدق بثلثه . أما المنذور فالأصح أنه لا يجوز

(١) ويندب اللبس والتطيب بين التحللين اهـ (٢) أي المحرم وهو ما كان مع التكليف والعمد والعلم والاختيار بخلاف وطء مجنون وناس وجاهل ومكره فانه ليس حراما فلا يفسد النسك اهـ (٣) وقد أهدى عليه السلام فى حجة الوداع مائة بدنة - قى اهـ



الأكل منه وقيل يجوز « والثاني » ما يجب بسبب ترك واجب أو فعل محرم  
ويسمى هدياً أيضاً ودم جبران . والمراد به الحيوان وما يقوم مقامه من طعام  
وصيام . ولا يختص بوقت الاضحية ولا يأكل منه بل تصدق بجميعه ، وأسبابه  
واحد وعشرون تنقسم من حيث حكم الدم المترتب عليها الى أربعة أقسام :-  
« الاول » دم ترتب وتقدير وأسبابه تسعة (١) ترك الاحرام من  
الميقات (٢) والتمتع اذا اعتمر المتمتع في أشهر الحج . وحج في عامه . ولم يعد  
بعد الفراغ من العمرة الى أى ميقات من مواقيت الحج . ولم يكن مسكنه  
دون مرحلتين من مكة (٣) والقران اذا لم يعد القارن الى أى ميقات منها .  
ولم يكن مسكنه دون مرحلتين من مكة (٤) وفوات الوقوف (٥) وترك الميقات  
بمزدلفة ليلة النحر مالم يكن معذورا في تركه (٦) وترك الميقات بمنى ليالى التشريق  
الثلاث مالم يكن معذورا أيضاً . والا لم يجب عليه فيهما دم (٧) وترك الزمى  
لثلاث حصيات فأكثر (٨) وترك طواف الوداع مالم يكن معذورا كحائض  
ونفساء وخائف من ظالم ، أو من فوات رفقة . فلو خرج من مكة أو منى  
من غير طواف ووصل موطنه أو مسافة قصر من مكة تقرر عليه الدم .  
أما لو عاد قبل ذلك وطاف فلا دم عليه (٩) ومخالفة النذر كأن نذر المشي  
نخالف . فلو فعل واحدا من التسعة وجب عليه ذبح شاة مجزئة في الاضحية (١٠)  
فإن فقدتها أصلا . أو وجدها بأكثر من ثمن المثل صام عشرة أيام  
ثلاثة في الحج وسبعة اذا رجع الى وطنه لقوله تعالى في التمتع « فمن لم يجد

(١) في أى وقت شاء . وفي أى مكان من الحرم لكن الأفضل ذبحها يوم النحر

في مناه

فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم» (١)

وقيس عليه غيره . ولا يصح صوم السبعة حال توجهه الى وطنه . ويندب التابع في كل من الثلاثة والسبعة خروجا من خلاف من أوجهه - ويجب في ترك الليلة أو الحصة الواحدة مد فأَنْ عجز صام خمسة أيام . يومين مسجلين وثلاثة إذا رجع . وفي الليلتين أو الحصاتين مدان فأَنْ عجز صام ثمانية أيام . ثلاثة مسجلة وخمسة إذا رجع

### ❦ مسألة ❦

إذا لم يصم الثلاثة حتى عاد الى وطنه . وجب ان يفرق بينها وبين السبعة بمدة السير المعتاد . وكذا بأربعة أيام ان كانت مما يمكن صومها قبل العيد فأَنْ والى المشرة صحت الثلاثة فقط « الثاني دم التخيير والتقدير » وأسبابه ثمانية : « ١ » ازالة ثلاث شعرات فأكثر من أي شعر في جسمه ان انحدد الزمان والمكان عرفا « ٢ » وتقليم ثلاثة أظفار كذلك « ٣ » واللبس « ٤ » والذهن « ٥ » والتعليب « ٦ » والمباشرة بشهوة « ٧ » والوطء الثاني بعد الوطء المفسد « ٨ » والوطء بين التحليلين - فلو فعل واحدا من هذه الثمانية ذمح شاة أو صام ثلاثة أيام « حيث شاء » أو أطعم ستة من مساكين الحرم لكل مسكين نصف صاع لقوله تعالى ( فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام

(١) وهذه الثلاثة يصومها قبل يوم التحرك كل من تارك الاحرام في الميقات والقارن ومخالف نذر المني ونحوه غير الحلق . وكذا المتمتع إن أحرم بالحج قبله بمدة تسعها . فان لم تسعها صام بعضها قبله وجوبا . ومن فاته الوقوف صامها بعد إحرامه في طم القضاء - وتارك طواف الوداع يصومها اذا بلغ موطنه أو مسافة قصر من مكة . أما مخالف نذر الحلق وتاركوا الميئين والرمي فيصومونها بعد أيام التشريق اه

أو صدقة أو نسك) ولأن النبي ﷺ سأل كعب بن عجرة رضى الله عنه (أبؤذيك هوام رأسك ؟ قال نعم . قال فاحلق وانسك شاة أو صم ثلاثة أيام أو تصدق بفرق من الطعام على ستة مساكين - ق) والفرق ثلاثة أصع - ويجب في شعرة أو ظفر مد أو صوم يوم . وفي شعرتين أو ظفرين مدان أو صوم يومين :

« الثالث - دم الترتيب والتعديل » وله سببان « ١ » الوطء المفسد « ٢ » والاحصار . ( أما الوطء المفسد ) فيجب بسببه على الرجل بدنة ، ثم بقرة ، ثم سبع من الفم ، لأن ما سكا روى ذلك عن عمر وعلى وأبى هريرة . ورواه البيهقي عن ابن عمر ، ولا يخالف لهم - وإنما قدمت البدنة على البقرة وهي على الشياه مع كفاية كل في الأضحية عن سبعة لنصهم على ذلك : وللتفاوت المفهوم من قوله ﷺ ( من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة ، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر - ق ) فإذا فقد الشياه قوم البدنة بسعر مكة وأخرج بقيمتها طعاماً وفرقه على فقراء الحرم . فإن عجز صام عن كل مد يوماً :

( وأما الاحصار ) وهو أن يمنع الحرم من إتمام نسكه بمدو ونحوه ، وليس له طريق آخر ، فيجب عليه أن يذبح شاة أو ما يقوم مقامها من بدنة أو بقرة أو سبع إحداها حيث أحصرتم يخلق ناوياً التحلل عند الذبح والخلق لقوله تعالى ( فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي ) ولأنه ﷺ ( تحلل

بالحديبية حينما صده المشركون وكان محرما بعمره - ق ) ولا بد من تقديم الذبيح على الخلق لقوله تعالى ( ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله ) فإن عجز عن الدم حساً أو شرعاً أخرج بقية الشاة طعاماً وفرقه على مساكين ذلك المكان ثم حلق . فإن عجز حلق وصام حيث شاء بمدد الإمداد ولا قضاء عليه . فإن كان هناك طريق آخر وجب سلوكه . فإن فاتته فيه الوقوف لتحل بعمل عمره ولا قضاء عليه إن كان الطريق الذي سلكه أطول من الأول . فإن كان مساوياً له أو أقرب منه فطليه القضاء .

« وأسباب الأحصار » ستة « ١ » المدو « ٢ » والحبس ظمأ كان حبس بدين وهو مصدر « ٣ » والرق لمن أحرم بفراذئ سيده فله أن يتحل ولسيده أمره بالتحل فيحلق ولا صوم عليه بدل الدم على المعتمد « ٤ » والزوجة . فللزوجة تحليل زوجها ولو من فرض الإلام « ٥ » والأصلية لقرع أحرم بفراذئ لاذن أصله وإن علا فلاصل لتحليل القرع من النفل دون القرع « ٦ » والدين الحلال على مؤسر . فلصاحبه منع المدين عن الخروج لتحليله إذ لا ضرر عليه في إحرامه (١)

« الرابع - دم التخيير والتعديل » وله سببان أيضاً « ١ » قتل الصيد . فمن قتل صيداً له مثل من النعم بنقل أو حكم عدلين فقيمين فطينين تخييرين ثلاثة أشياء . ذبح المثل . أو التصديق بقيمة طعاماً بسر مكة وقت الأخراج . أو الصيام بمقدار الإمداد « حيث شاء » لقوله تعالى ( فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياماً ) - والمراد بالثلثة المقاربة في الصورة والخلقة لافي

(١) يستحب للمدين أن يوكل عنه من يقضى دينه الذي يحل في غيبته أه

الجنس. ففي النعامة بدنة. وفي بقر الوحش أو حماره بقرة: وفي الضبع كبش؛ وفي النملب شاة. وفي الغزال عنز - وكذا يتخير بين الثلاثة إن لم يكن له مثل لكن ورد فيه نقل كالشاة عن الحمامة (٢) فإن لم يرد فيه نقل يتخير بين أمرين الأطعام. والصيام

﴿مسألان﴾ (الاولى) يحكم العدلان بالثلثية فيما قتلوا بلا عدوان. أما مع العدوان والعلم بالتحريم فلا يحكمان لنفسهما «الثانية» لو حكم عدلان بمثل وآخران بآخر يتخير كما في اختلاف المفتين فإن حكم عدلان بمثل وآخران بأنه لا مثل قدم قول مثبتى المثل (٢) وقطع شجر الحرم المسكى فى الكيرة عرفا بقرة وفى معناها البدنة والسبع من الشياة - وفى الصغيرة شاة وفى معناها سبع بقرة أو بدنة: فيتخير بين ذبح كل من البقرة والشاة أو ما يقوم مقامها وبين الأطعام بالقيمة وبين الصيام بعدد الامداد.

### ﴿مسائل﴾

«الاولى» ظهر لك مما تقدم أن معنى الترتيب كون الدم مرتباً لا ينتقل فيه إلى خصلة إلا بصد العجز عما قبلها. وضده التخيير - ومعنى التقدير أن الدم مقدر لا يزيد ولا ينقص. وضده التعديل وهو التوقيف «الثانية» من ترك سنة لا يلزمه شيء. ومن ترك واجبا لزمه دم لقوله ﷺ (من ترك نسكا فليده دم - حق) ص. ومن ترك ركنا غير الوقوف لم يخرج من إحرمه حتى يأتي به. ومن ترك الوقوف ولم يكن محصرا تحلل وجوبا بعقل عمرة

---

(٢) المراد بالحمام كل ما عب وهدر كالقواخت والقمرى وكل ذى طوق. والظاهر أنه لم يرد قل فى غير مماثل الا فى الحمام اه

ناوياً عند كل عمل من أعمالها الخروج من الحج (١) وعليه القضاء فوراً وإن كان حجه تفلأ . ودم الترتيب والتقدير ولا يخرج به إلا سنة القضاء في زمن الأحرام وإن لم يكن أحرم بالفعل لقوله صلى الله عليه وسلم (من أدرك عرفة ليلاً فقد أدرك الحج . ومن فاتته عرفة ليلاً فاتته الحج فليله بعمره وعليه الحج من قابل - دهق ص) (٢) - « الثالثة » دماء النسك الواجبة والمندوبة من ذبيح أو إطعام لا تجزئ إلا في الحرم ولتقراؤه الموجودين به ولو غرباء لثلاثة فأكثر إن قدر . فلو فرق على اثنين ضمن ما يقع عليه الاسم . لقوله تعالى ( هديا بالغ الكعبة ) ولأنه صلى الله عليه وسلم (أشار إلى موضع النحر من منى وقال هذا منحر - م - وكل فجاج مكة منحر - د) إلا دم الإحصار فيجزئ في الحرم ويجزئ حيث أحصر . لكن إرساله للحرم أولى إن كان قريباً ولا يخلق إلا بعد علمه بتفريقه لقوله تعالى (ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدي محله) - أما الصيام فحيث شاء إلا الثلاثة المعجلة في دم الترتيب والتقدير ويجب فيه تبيت النية لانتعين جهته من تمتع ونحوه على المتمدد الرابعة ، يحرم نقل تراب الحرم وأحجاره إلى الحل - أما ما زمزم فلا يحرم نقله بل يسن « الخامسة » لو قطع غصناً كبيراً من شجرة ولم يخلف أو أخلف لأمثله ضمن ما نقصه -

---

(١) وهذه العمرة لا يجب فيها ترتيب ولا تنفي عن عمرة الإسلام اهـ (٢) وأيضاً لما روى الإمام مالك في الموطأ (أن هبار بن الأسود جاء يوم النحر . وعمر بن الخطاب ينحدر هديه . فقال يا أمير المؤمنين أخطأنا العد وكنا نظن أن هذا اليوم عرفة فقال له عمر اذهب إلى مكة فطف أنت ومن معك واسعوا بين الصفا والمروة وانحروا هدياً إن كان معكم ثم احلقوا أو قصروا ثم ارجعوا فإذا كان عام قابل فحجوا واهدوا فمن لم يجد فعصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع ) واشتهر ذلك في الصحابة ولم يشكر فكان إجماعاً اهـ

فإن أخلف مثله في سنته فلا ضمان . والحشيش يضمن بقيمته طعاماً أو بصوم  
بعدد الامدد « السادسة » ماذكرناه بالنسبة لحرم مكة ثابت لحرم المدينة ووج  
الطائف من حيث الحرمة دون الضمان لقوله صلى الله عليه وسلم ( إن إبراهيم  
حرم مكة وإنى حرمت المدينة ما بين لابتيها لا يقطع شجرها - ق - ولا يصاد  
صيدها - م ) وقال أيضاً ( ألا إن صيد ووج وعضاهه حرام محرم - د. ت. س ) (١)  
والحلال ولو كافراً كالحرم في الحرمة والضمان . (٢)

(١) اللابان ثنية لابة . وهى أرض ملبسة بحجارة سوداء . وفى شرق المدينة  
لابة . وفى غربها لابة . ووج واد معروف بصحراء الطائف . والعضاء الشجر اه  
(٢) وقد نظم ابن المقرئ دماء الحج بقوله :

أربعة دماء حج تحصر	أولها الرب المقدر
تمتع فوث وحج قرنا	وترك رمى والميت بمنى
وتركة الميقات والمزدلفة	أو لم يودع أو كشي أخلفه
ناذره يصوم إن دما فقد	ثلاثة فيه وسبعا فى البلد
والثاني ترتيب وتعديل ورد	فى محصر ووطه حج انهد
إن لم يجد قومه ثم اشترى	به طعاما طعمة للفقرا
ثم لجز عدل ذلك صوما	أعنى به عن كل مد يوما
والثالث التخيير والتعديل فى	صيد وأشجار بلا تكلف
إن شئت فاذبح أو فعدل مثالا	عدلت فى قيمة ما تقدم
وخيرن وقد روت فى الرابع	إن شئت فاذبح أو فجد بأصع
للاشخص نصف أو فصم ثلاثا	تبحث ما اجتنته اجشانا
فى الحلق والقلم ولبس دهن	طيب وتقبيل ووطه ثنى
أو بين تحلى ذوى إحرام	هذى دماء الحج بالهام
والحمد لله وصلى ربنا	على خيار خلقه نبينا اه

## الباب الثامن

﴿ في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم ﴾

اعلم أن زيارة المصطفى عليه الصلاة والسلام من أقرب القرب وأفضل الطاعات ؛ حتى لقد قال البعض بوجوبها مستدلاً بحديث ( وحق على كل مسلم زيارتها - ط ) وقد قال صلى الله عليه وسلم ( لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا - ق ) فينبغي للحاج عند انصرافه من مكة أن توجه لزيارة الحبيب صلى الله عليه وسلم الذي كان سبباً في هدايته إلى رب العزة ليوفى به من الحق عليه وليفوز بشفاعته مصداقاً لقوله ﷺ ( من زار قبري وجبت له شفاعتي - هـ . ق ) ف . وليحظى بالصلاة في مسجده الشريف الذي تضاعف فيه الاجور - قال صلى الله عليه وسلم ( صلاة في مسجدي هذا تعدل ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام - ق ) ولينعم بروضته الطاهرة التي يقول فيها صلى الله عليه وسلم ( ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة . ومنبري على حوضي - ق ) فمن ذا الذي يرف لهذه الأماكن المقدسة هذا الفضل العظيم ويرضى لنفسه بالحرمان منه ؟ اللهم ان النفس المؤمنة لتذوب شوقاً . ونحن حينئذ إلى زيارة النبي العظيم والرسول الكريم فأذواق المرء للزيارة فليكثر أثناء توجهه من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم ولا سيما عندما يرى أشجار المدينة وآثارها وليستحضر دائماً عظمته صلى الله عليه وسلم ويملاً قلبه بهيئته ولاكباره ويفتسل قبل دخول المدينة . ويتصدق قبل دخول مسجدها . وعند دخوله وخروجه يقول ما أسلفناه في دخول المسجد الحرام



وخروجه (١) ويقصد الروضة الشريفة فيصل فيها تحية المسجد بحائب المنبر  
 وبعد السلام يشكر الله على هذه النعمة . ويضرع اليه في خشوع سائلا إياه  
 تمام قصده . وقبول زيارته . ثم يأتي القبر الكريم . فيقف تحت القنديل في  
 احتشام وأدب غاض الطرف خاضعا فارغا القلب من علائق الدنيا مسلما بلا  
 رفع صوت قائلا ( السلام عليك يا رسول الله . السلام عليك يا نبي الله . السلام  
 عليك يا خيرة الله . السلام عليك يا حبيب الله . السلام عليك يا سيد المرسلين  
 وخاتم النبيين . السلام عليك يا خير الخلائق أجمعين . السلام عليك وعلى آلك  
 وأهل بيتك وأزواجك وأصحابك أجمعين . السلام عليك وعلى سائر النبيين وجميع  
 عباد الله الصالحين . جازاك الله عنا أفضل ما جازى نبيا ورسولا عن أمته فلقد  
 بلغت الرسالة وأدبت الامانة ونصحت الأمة وجاهدت في الله حق جهاده ) (٢)  
 ثم يتأخر الى صوب يمينه قدر ذراع للسلام على أبي بكر ثم يقول ( السلام  
 عليك يا أبا بكر يا صفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وثانيه في النار جازاك  
 الله عن أمة رسول الله صلى الله عليه وسلم خيرا ) ثم يتوسل به الى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم - ثم يتأخر الى صوب يمينه قدر ذراع للسلام على عمر  
 رضى الله عنه فيقول ( السلام عليك يا عمر يا من أعز الله بك الاسلام جازاك  
 الله عن أمة نبيه صلى الله عليه وسلم خيرا ) ثم يتوسل به الى رسول الله ﷺ  
 ثم يرجع الى موقفه الاول قبالة رسول الله ﷺ فيتوسل به ويستشفع  
 به الى الله عز وجل (٢) ثم يتقدم الى رأس القبر ويحمد الله تعالى ويمجده  
 ويدعو لنفسه بما يشاء ولوالديه وأهله وأخوانه وسائر المسلمين . ويفعل مثل

---

(١) وهذا الدعاء مستحب في كل مسجد اهـ (٢) وإذا كان قد أوصاه أحد  
 بالسلام عليه ﷺ فليقل السلام عليك من فلان ابن فلان الخ اهـ

ذلك في الروضة . ويحرص على أداء الصلوات كلها في المسجد أثناء انشاء اقلته  
وينوي الاعتكاف كلما دخل . ويزور البقيع كل يوم وعلى الاخص يوم الجمعة  
بعد زيارته عليه السلام ويزور قبور الشهداء بأحد . وأفضله يوم الخميس . ويتأكد  
أن يأتي مسجد قباء وأفضله يوم السبت . وينوي التقرب بزيارته والصلاة  
فيه . قال صلى الله عليه وسلم « صلاة في مسجد قباء كعمرة — ت — ص .  
ويأتي بئر أويس وهي عند مسجد قباء وروى انه عليه السلام نفل فيها فليتضع من  
مائها وليتوضأ — ويستحب ان يصوم بالمدينة ما أمكنه —

واذا أراد أن يسافر من المدينة فليودعها بزيارة الرسول عليه السلام على النسق  
الذي قدمناه في ابتداء الزيارة ويقول « اللهم لا تجعل هذا آخر العهد بحرم  
رسولك وسهل لي المود الى الحرمين سبيلا سهلة بمنك وفضلك وارزقني  
العفو والعافية في الدنيا والآخرة وردنا سالمين ثامين » ويمشي تلقاء وجهه لا  
الى خلف . وجبذا لو زار بيت المقدس بعد ذلك . والله سبحانه وتعالى هو  
الموفق والمعين والمهادي الى سواء السبيل

(١) ومن أحسن ما يقوله ما حكى عن العتيبي قال ( كنت جالسا عند قبر رسول  
الله عليه السلام فجاء أعرابي فقال السلام عليك يا رسول الله . سمعت الله يقول « ولو انهم  
إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا  
رحيما » وقد جئتك مستغفرا من ذنبي مستشفعا بك إلى ربى ثم أنشد .

ياخير من دفنت بالحق أعظمه      فطاب من طيبن القبايع والأكم  
نفسى الفداء لغير أنت ساكنه      فيه العفاف وفيه الجود والكرم  
ثم انصرف فحملتنى عيناى فرأيت النبي عليه السلام فى النوم فقال ( يا عتيبي ألحق الأعرابي  
فبشره بأن الله تعالى قد غفر له » اهـ

## كتاب البيع (١)

البيع لغة مقابلة شيء بشيء . وشرعا تمليك عين مالية أو منفعة مباحة على التأيد بثمن مالى - والأصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى « وأحل الله البيع (٢) » - وقوله ﷺ وقد سئل أى الكسب أطيب فقال ( عمل الرجل بيده . وكل بيع مبرور - ح - نى ) ص - وقوله أيضاً ( إنما البيع عن تراض - ه ) . وإنما شرع لتبادل المنافع بين الناس ولإنعاش حركة الأخذ والعطاء التى تتوقف عليها حياة الأمم التجارية والصناعية والزراعية

### الباب الاول فى أنواعه

أنواع البيع أربعة : - « ١ » بيع منفعة مباحة على التأيد كبيع استحقاق المرور ووضع الأخشاب على الجدران فجائز « ٢ » وبيع عين مشاهدة للمعاقدين فجائز « ٣ » وبيع عين موصوفة فى العقد بما يبين جنسها وقدرها وصفتها فهو سلم (٣) جائز بشرط تذكر فى بابه « ٤ » وبيع عين غائبة لم تشاهد للمعاقدين أو لأحدهما فلا يجوز لما فى ذلك من النحر ( وقد نهى ﷺ عنه - م ) - فإن شوهدت قبل العقد ومضت مدة لا يحتمل فيها التغير جاز بيعها - وكذا

---

(١) يطلق كل من البيع والشراء على ما يقابل الآخر . ويقال لكل من المعادين بائع ومشتري . قال تعالى ( وشروه بثمن بخس ) أى باعوه اه (٢) والآية عامة خصصت بالسنة . وقيل بمجمله فسرت بالسنة فعلى الأول يستدل بها على جواز البيع فى المسائل التى لم تبين السنة جوازها . وعلى الثانى لا . والوجهان متقولان عن الشافعى إلا أن الأول أقوى اه (٣) إذا كان بلفظ السلم . فإن كان بلفظ البيع اعتبر سلماً أو يماً اه

إن احتمال التغير لكن يثبت للعاقدين الخيار إن وجدا بالمبيع تغيراً - فإن اختلفا فاقول قول المشتري يمينه <sup>(١)</sup> فإن كان المبيع مما يسرع إليه الفساد كالأطعمة فالبيع باطل .

(مسألة) المراد بالجواز الصحة مع عدم الحرمة . وبعدم الجواز الحرمة مع البطلان .

## الباب الثاني في أركانه

أركان البيع ثلاثة : - « ١ » عاقد ويشمل البائع والمشتري « ٢ » ومقود عليه ويشمل الثمن والثمن « ٣ » وصيغة وتشمل الأيجاب والقبول .

وشروط العاقد ثلاثة : - « ١ » أن يكون مطلق التصرف . فلا يصح عقد صبي ولا مجنون ولا سفه ولا مجنون إلا أن تعدى فيصح منه لتعديده ومثله السكران « ٢ » وعدم الإكراه إلا بحق . فلا يقع عقد المكره لكن يعتبر صريحه كناية كافي الطلاق <sup>(٢)</sup> فإن أكره بحق صح كأن أكرهه الحاكم يبيع ماله لو فاء دينه أو شراء مسلم فيه « ٣ » وإسلام من يشتري له مسلم ونحوه كمصنف <sup>(٣)</sup>

وشروط المقود عليه خمسة : - « ١ » كونه طاهراً فلا يصح بيع النجس كالخمر والكلب ولا بيع المتنجس إلا إن أمكن تطهيره لقوله وَاللَّيْثُ (إن الله حرم بيع الكلب والخمر والميتة والخنزير - ق) - والأدهان المتنجسة

---

(١) ويمتد الخيار امتداد مجلس الرؤية هـ (٢) فلو باع أو اشترى مكرها لكنه نوى إبرام البيع أو الشراء صح هـ . (٣) إلا إن كان المشتري « بكسر الراء » ابناً للمشتري « بفتحها » فيصح لما يترتب عليه من عقده هـ

لا يمكن تطهيرها على الأصح (١) لقوله ﷺ حينما سئل عن المرأة ثموت في  
السنن (إن كان جامداً فألقوها وما حولها . وإن كان مائماً فأريقوه - (٢)  
إذ لو أمكن تطهيره لما أمر بأراقته لأنه حينئذ إضاعة مال . وهو منهي  
عنه - وقيل يمكن تطهيرها . (٣) وكونه منتفخاً به ولو مائلاً فلا يصح بيع  
حية وعقرب وسبع وذئب وحدأة وآلات لهو . ويصح بيع ضب لأنه  
ينتفع بأكله . ودود علق لا متصا به الدم الفاسد . وقيل للقتال . ونحل  
للمسل . وطاوس للتمتع بلونه ومنظره . والقينة التي تساوى ألقاً بلا غناه  
وألقين به لا يصح شراؤها بألقين . وقيل يصح إن لم يقصد الغناء . وقيل  
يصح وإن قصده (٣) . (٣) وأن يكون للعاقدة عليه ولاية . فلا يصح بيع  
الفضولي على الجديد الأظهر . وقيل يصح إن أجازها المالك (٤) والقدرة  
على تسلمه . فلا يصح بيع الطير الطائر (٥) وإن اعتاد العود على الأصح .  
ولا بيع الضال والمنصوب إلا إن قدر المشتري على تسلمهما . ومثلها العبد  
الآبق إلا إن كان يفتق على المشتري بشرائه كأيّيه فيصح . ويصح بيع  
النحل الطائر إن كان يمسو به في الكؤارة أي الخلية بشرط رؤيته حال خروجه  
منها أو دخوله فيها (٥) وكونه معلوماً للعاقدين عينا في المين وقدرها وصفة

(١) ولا يجوز هبتها ولا التصديق بها . وقيل يجوز لنحو استعباحه

(٢) ذكره صاحب الكفاية

(٣) وهذا الخلاف يجري في ديك المهراش وكبش النطاح (٤) وذلك لحديث  
عروة رضي الله عنه قال ( دفع إلى رسول الله ﷺ ديناراً لأشترى له شاة فاشترى له  
شاتين فبعت إحداها بدينار وجئت بالشاة والدينار إلى رسول الله ﷺ فذكرت  
له ما كان من أمرى فقال . بارك الله لك في صفقة يمينك - ت ) ص ٨١ .

(٥) ومثله السمك في الماء إلا إن كان في بركة أو مكن رؤيته وسهل الحصول عليه فيجوز أنه

فما في الذمة كما سيأتي في السلم . فلا يصح بيع أحد اليدين . ولا بيع عبده إلا واحدا . وإن تساوت القيمة في الكل : ولا البيع بسعر السوق أو مثلما باع فلان . ويصح بيع صاع من صبرة معلومة الصيعان أو مجهولتها .

وشروط الصيغة خمسة : - « ١ » توافق الأيجاب والقبول ولو معنى . فلو باعه شيئين فقبل أحدهما أو شيئا فقبل بفضه لم يصح . ولو قال بتك هذا بألف فقال قبلت نصفه بخمسمائة ونصفه بخمسمائة صح « ٢ » وألا يتخلل بينهما ما يشعر بالأعراض كسكوت طويل أو كلام أجنبى ولو يسيراً « ٣ » وعدم التعليق إلا في مثل بتك هذا إن شئت أو إن كان ملكي فيصح « ٤ » وعدم التأقيت « ٥ » وأن يكون القبول ممن صدر معه الخطاب . فلو قبل وكيله أو موكله لم يصح . وقيل يصح من الموكل .

### ﴿ مسائل ﴾

« الأولى » كما يصح البيع بالعرج يصح بالسكنانية وهي ما يحتمل البيع وغيره . إلا إن كان البائع وكيلاً مشروطاً عليه الأشهاد . لأن الشهود لا يطلعون على النية (١)

« الثانية » إشارة الأخرس المفهمة وكتابته يقومان مقام المقد كالنطق من غيره

« الثالثة » لا يصح بيع المعاطاة . وأجازه النووي في عقارات الأشياء وقال الإمام مالك . ينقذ البيع بكل ما يعده الناس ييماً في العرف واستحسنه

(١) صورة الأشهاد أن يقول ج على أن تشهد . فن قال ج وأشهد لم يكن الأشهاد

ابن الصباغ . وقال النووي إنه المختار .

« الرابعة » قال صاحب الكفاية . مما عمت به البلوى لارسال الصغار لشراء بعض الأشياء . فينبغي لالحاق ذلك بالمعاطاة في الجواز .

« الخامسة » لا يصح بيع العقود عليه ثمتاً أو مثنماً إلا بعد قبضه لضعف الملك بدليل أن البيع يفسخ بتلف المبيع . قال رحمته الله لحكيم بن حزام ( لا تبين شيئاً حتى تقبضه - هـ ) س . سواء أباعه لبائعه أم لغيره . نعم إن باعه لبائعه بين الثمن المعين إن كان باقياً أو بمثله إن تلف . أو كان في الذمة صح وكن إقالة بلفظ البيع . فإن باعه له بغير جنس الثمن أو بزيادة أو نقصان . فالأصح أنه لا يصح <sup>(١)</sup> ومثل البيع في عدم الصحة قبل القبض سائر التصرفات الشرعية كالرهن <sup>(٢)</sup> والهبة والأجارة <sup>(٣)</sup> والكتابة . ويستثنى المتق عن نفسه والوقف والوصية والتدبير والاستيلاء والتزويج فتصح في المبيع قبل قبضه - وقبض كل شيء بحسبه : ففي المنقول بنقله وفي العقار باخلائه وتسليمه للمشتري

« السادسة » يجب أن يكون المقود عليه خالياً من الفرار . فلا يصح بيع الحمل في البطن واللبن في الضرع <sup>(٤)</sup> والجزر أو اللقت مغروساً في الأرض وكذا بيع المسك في فأرته : وقيل يصح إن فُتِح رأس الفأرة وظهر أعلى

(١) هذا الحكم ذكره الرافعي في الشرح الكبير صفحة ( ٤٠٢ - ثامن ) اهـ

(٢) يستثنى من الرهن ما لو رهنه لبائعه بغير الثمن ولم يكن للبائع حق إبقائه تحت

يده فيجوز اهـ (٣) إلا أن أجره لبائعه فيصح لأنه تحت يده . ولو استأجر داراً

فله تأجيرها قبل قبضها في الأصح اهـ

(٤) واللبن المخلوط بالماء والمسك المخلوط بغيره لا يصح بيعهما اهـ

المسك - كما لا يصح الجهل بالثمن ونوعه . وذلك (لنفيه وَالْبَيْعُ عن بيع الغرر - م) « السابعة » يصح بيع الثمرة منفردة عن الشجرة المغروسة بعد ظهور صلاحها سواء اشترط إبقاؤها أو قطعها أو لم يشترط شيء - أما قبل ظهور صلاحها فلا يصح البيع إلا بشرط القلع <sup>(١)</sup> لأنه وَالْبَيْعُ (نهي عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها - ق) - والفرق أن العاهة مأونة في الأول دون الثاني فإن بيع الثمرة مع الشجرة . أو كان المشتري مالكا للشجرة صح البيع معالقا ومثل الثمرة مع الشجرة في هذا التفصيل الزرع مع الأرض - وظهور صلاح الشيء بلوغه حالة يطلب فيها غالباً للانتفاع به أكلًا أو غيره <sup>(٢)</sup>

## الباب الثالث في بيع الربوى

الربوى نوعان : - ( الأول ) النقد وهو الذهب والفضة ولو غير مضرويين ( والثاني ) المظوم . وهو ما يتناوله الآدميون وحدهم للثبوت أو التفكك أو التداوى كالقمح والنفاح والزنجبيل . أو مع البهائم ولم يغلب تناولها له كالشعير والذرة والقول <sup>(٣)</sup> وما عدا ذلك فليس ربويا كالفلوس وإن راجت رواج الذهب والفضة على المعتمد . وكالتبن فإنه مظوم البهائم خاصة : وكلحلبة الخضراء فإنها مما غلب تناول البهائم لها . وكلحيوان فإنه لا يبعد للأكل على هيئته . وكلعظم فإنه مظوم الجن . وكلأقشة ونحوها فإنها ليست نقداً ولا مظوماً .

(١) أى مع كونها منتفعا بها على ما تقدم في شروط المبيع وذلك كالخصرم . بخلاف نحو الكثرى فلا يصح بيعها قبل ظهور صلاحها لأنه لا يتفكك بها إهـ .  
(٢) لو اشترط القطع ثم رضى البائع بالأبقاء جاز الأبقاء إهـ (٣) ومن الربوى اللحم وللماء العذب والملح والشيرج والخل ونحوها إهـ .



ولصحة بيع الربوي شروط خاصة إن فقد واحد منها كان ييمه حراماً  
وسمي ربا

### ﴿ تعريف الربا وحكمه وأقسامه ﴾

والربا لغة التماء والزيادة . وشرعاً مقابلة النقد بالنقد أو المعلوم بالمطعوم بالمطعوم مع التأخير في البدلين أو أحدهما مطلقاً أو مع عدم العلم بحالة المقد بالتماثل الشرعي عند اتحاد الجنس <sup>(١)</sup> - وهو من الكبائر . ولم يحل في شريعة قط <sup>(٢)</sup> والأصل في تحريمه قبل الإجماع قوله تعالى ( وأحل الله البيع وحرم الربا ) وقوله ﷺ ( لمن آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده - م ) .

وأقسامه ثلاثة : - « ١ » ربا الفضل وهو بيع الربوي بجنسه مع زيادة أحد العوضين كيبيع ستة أقداح من القمح بسبعة منه « ٢ » وربا اليد . وهو بيع الربويين اللذين اتحدا في علة الربا مع تأخير القبض لهما أو لأحدهما عن المجلس كيبيع فضة بذهب لم يقبض في المجلس « ٣ » وربا النساء . وهو بيعهما لأجل ولو لحظة

( مسألة ) يطلق الربا أيضاً على ربا القرض . وهو كل قرض جر نفعاً للمقرض - ولا يختص بالبويات . بل يجري فيها وفي غيرها . وإنما يحرم عندنا إذا اشترط في المقد <sup>(٣)</sup>

(١) يكتب لفظ الربا بالألف والياء . ويسمى أيضاً الرماء اهـ (٢) قال تعالى ( وأخذهم الربا وقد نهوا عنه ) فهو من الشرائع القديمة . ولم يؤذن الله تعالى في كتابه بالحرب سوى آكله . ولذا قيل إنه يرث سوء الخاتمة والعياذ بالله تعالى اهـ .

(٣) فلو اقترض شخص ثمانية جنيهاً وردها عشرة من غير اشتراط فللمقرض أخذها لكن الورع ألا يأخذ غير الثمانية اهـ

## ﴿ شروط صحة بيع الربوى ﴾

إذا بيع الربوى بجنسه كذهب بذهب وقع بقمح اشترط ثلاثة شروط  
 (١) الحلول (٢) والتقابض قبل التفرق (٣) والمثال يقينا (١) وإن بيع بغير  
 جنسه مع اتحاد علة الربا كذهب بفضة اشترط الحلول والتقابض - فإن لم  
 تتحد علة الربا كذهب بذرة . وشعير بفضة صح البيع بلا شرط (٢) وأخذت  
 الشروط الثلاثة من قوله ﷺ (لا تبعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق  
 ولا البر بالبر ولا الشعير بالشعير ولا التمر بالتمر ولا الملح بالمح إلا سواء  
 بسواء عينا بمين يدأ بيد - رواه الشافعى بسنده ) .

## ﴿ مسائل ﴾

« الأولى » لا يتحقق التماثل إذا كان في الجانبين أو أحدهما رطوبة  
 فلا يصح بيع خبز بخبز . ولا بيع رطب برطب . ولا بيع عنب بزبيب  
 إلا في بيع العرايا (٣) وإلا في اللبن فيباع بجنسه وبغير جنسه . ما لم يتجبن  
 أو يفل على النار . والميار الشرعى فيه الكيل لا الوزن . ومثل اللبن المائعات  
 المتحدة الأصل كالأدهان والخلول .

« الثانية » لا يصح بيع الشيء بما اتخذ منه كالدقيق بالحنطة . والشعيرج  
 بالسسم واللحم بالحيوان . سواء أكان اللحم من جنس الحيوان كبيع لحم  
 شاة بشاة أو من غير جنسه كبيع لحم شاة أو سمك ببقرة أو بحمار . ومثل

(١) ويتحقق التماثل بالكيل في المكيل والوزن في الوزون اهـ (٢) أى من  
 شروط بيع الربوى مع وجوب تحقق شروط البيع العامة اهـ (٣) وهى بيع الرطب  
 على النخل بالتمر والعنب على الشجر بالزبيب خرصا في الرطب والعنب وكيفا في التمر  
 والزبيب للفقراء ولغيرهم اهـ

اللم السنام والقلب والكبد والجلد المأ كول . وذلك لأنه وَيُحَرِّمُ (نهى عن بيع الشاة باللم - ح . حق ) ص . ويصح بيع الحيوان بالحيوان مطلقاً <sup>(١)</sup> .  
« الثالثة » لو أقرضه أردباً من القمح أو ديناراً على أن يعطيه بدله مؤجلاً صح . بخلاف ما لو باعه ذلك . والفرق أن القرض فيه شائبة التبرع بخلاف البيع فإنه معاوضة محضة . والقرض عقد غير ملزم لأحد العاقدين : ولا يجوز اشتراط الأجل فيه ، فلو اشترط لم يلزم .

## الباب الرابع في الخيار

الخيار لغة مطلق الاختيار . وشرعاً اختيار لمضاء البيع أو فسخه وإنما شرع لمصلحة كل من العاقدين حيث يجعل أمامهما فترة من الزمن كافية لتقدير وجه المصلحة في إتمام البيع أو العدول عنه مع الاطمئنان والاقتناع وأنواعه ثلاثة : - « ١ » خيار مجلس « ٢ » وخيار شرط « ٣ » وخيار عيب

### ❦ خيار المجلس ❦

يثبت خيار المجلس للعاقدين قهراً عنهما في جميع أنواع البيع حتى في السلم وفي بيع الربوى . وفيمن يعتق على المشتري . وفي بيع العبد نفسه بالنسبة لسيده فقط . وينقطع بفرقهما بيدهما عرفاً <sup>(٢)</sup> طوعاً ولو جهلاً أو نسياناً . أو باختيارهما لزوم العقد . فلو اختار أحدهما لزوم سقط حقه وبقى حق الآخر . وكذا لو قل له اختر أو خيرتك . لقوله وَيُحَرِّمُ ( البيعان بالخيار

---

(١) أى من جنسه أو من غير جنسه . ما لم يكن فيهما ربوى كشاة في ضرعها لبن بشاة في ضرعها لبن فإن كان في إحداهما فقط صح اهـ (٢) لو تباعيا في التليفون أقطع خيار المجلس بانتهاء المحادثة اهـ

ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما للآخر اختر - ق (١)

(مسائل) « الأولى » لو اشترط البائعان في خيار المجلس كان البيع باطلا « الثانية » لو هرب أحدهما من المجلس بطل خياره . ولو أخرج وكزها لم يبطل حتى ولو قدر على القسح بالقول . أما الآخر ففي الحالتين إن تبعه بقي خياره وإن لم يتبعه ففي صورة الهارب يبطل خياره سواء تمكن من اتباعه أم لا لتمكنه من القسح بالقول . فأن لم يتمكن من القسح بالقول بقي خياره حتى يتمكن منه وفي صورة المكره يبطل خياره إلا إن منع من اتباعه . - الثالثة - لا يثبت خيار المجلس في الوقف والهبة والشفعة والحوالة وكل عقد جائز من الطرفين كالقرض والشركة والقراض . أو من طرف واحد كالكتابة والرهن وما أشبه ذلك

### ﴿ خيار الشرط ﴾

هو أن يشترط الماقدان الخيار لهما أو لأحدهما أو لأجنبي معين مدة معلومة متصلة بالشرط متوالية لا تزيد على ثلاثة أيام ولا يفسد فيها المبيع غالباً . (٢) وذلك لأنه **وَيَجِبُ** ذكر له رجل يندفع في البيع فقال له (من بايت فقل له لا خلاية - ق) وفي رواية (إذا بايت فقل لا خلاية . ثم أنت بالخيار في كل - لمة ابتعتها ثلاث ليال (٣) - حتى) س .

(١) أو يقول . منصوب بأن والتقدير إلا أن أو إلى أن . وليس معطوفاً وإلا كان مجزوماً ه . (٢) فلو أطلق المدة أو كانت مجهولة أو منفصلة عن الشرط أو زادت على الثلاث بطل العقد ه . (٣) الخلاية بكسر الخاء التهنين والخديعة . والحديث نص في المشتري وقيس عليه البائع ه

وثبت في كل ما ثبت فيه خيار المجلس إلا في السلم ويبيع الربوي لأنه حيث امتنع فيهما الأجل فامتنع خيار الشرط أولى .  
ومحله العقد أو مجلسه . وابتداء مدته من حين الشرط . ويسقط بانقضاء مدته . وباختيار امضاء البيع أو فسخه .

(مسائل) « الأولى » إذا كان المبيع عبداً مسلماً أو مصحفاً فلا يجوز اشتراط الخيار لكافر . وإذا كان صيداً فلا يجوز اشتراطه لحرم . وقيل يجوز فيهما « الثانية » من اشترط الخيار لأجنبي فليس له خيار إلا إن مات الأجنبي في مدة الخيار فيثبت له « الثالثة » لا يجوز اشتراط اختيار الثلاث للبائع وحده في بيع البهيمة المصرة لأنه يمنع من الحلب وتركها يضرها .

### ﴿ خيار العيب ﴾

يثبت خيار العيب للمشتري إذا ظهر أن المبيع فاقد لأمر مقصود يظن وجوده بالتزام شرطه . أو تقرير فعله . أو قضاء عرفي ( فالأول ) كأن اشترط في الدابة أن تكون حاملاً فبين خلافه فله ردها ( والثاني ) كتعمير خد الجارية . وتسويد شعرها . وتصيرية البهيمة أي ترك حلبها قبل بيعها لأيهام المشتري كثرة اللبن فله ردها ( والثالث ) كظهور عيب ينقص العين أو القيمة نقصاً يفتقر به غرض صحيح كنفق بعض الكتاب . وكجراح القرس ونحو الأمانة ونحو ذلك . فله رد المبيع إذا كان العيب موجوداً عند العقد . أو بعده وقبل القبض . أو بعد القبض لكن بسبب سابق عليه كقطع يد العبد بمنابة سابقة جهلها المشتري أو كان في زمن الخيار . إلا إن كان العيب بسبب راجع للمشتري في جميع هذه الصور فلا رد . وإلا إن كان العيب مما يغلّب وجوده في جنس المبيع كشيوبة الأمانة الكبيرة . وقلع سنّها . فلا

ردّه وإن نقصت القيمة بسببه . ودليل الرد ما ثبت من ( أن رجلا ابتاع غلاماً فأقام عنده ما شاء الله ثم وجد به عيباً فخاصمه إلى النبي ﷺ فردّه عليه

- ح . مد . د . ت . هـ ) ص

ويلزم البائع بيان العيب للمشتري عند العقد لقوله ﷺ ( من غشنا فليس منا - ق ) وقوله ( المسلم أخو المسلم . لا يجل من باع من أخيه يعماً يعلم فيه عيباً إلا بينه - ص )

( مسائل ) « الأولى » الرد بالعيب على الفور . فيبطل بالتأخير بلا عذر « الثانية » إذا لم يتمكن المشتري من رد المبيع بسبب كتفه أو وقعه فله الأرش وهو جزء من الثمن . نسبتبه إليه كنسبة ما نقص العيب من قيمته لو كان سليماً « الثالثة » لو اشترط البائع البراءة من العيوب برىء في صورة واحدة وهي ما إذا كان المبيع حيواناً والعيب باطناً موجوداً عند العقد معلوماً له

## الباب الخامس في السلم

ويقال له السلف . وهو لغة التمهيل والتقديم . وشرعاً بيع شيء موصوف في النمة يبدل يقبض في المجلس مع ذكر لفظ السلم أو السلف . وإنما سمي سلماً لتسليم رأس المال في المجلس . وسلفاً لتقديمه على قبض المسلم فيه . ولأنما شرع وفقاً للمتعاقدين . مع ما فيه من الضرر لأن أرباب المهن والصناعات قد يحتاجون إلى ما ينفقونه على مهنتهم وصناعاتهم ولا مال معهم . وأصحاب الأموال ينتفعون برخص السر . ودليله قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ) الآية . قال ابن عباس رضي الله عنهما نزلت في السلم . لما حرم الله الربا أباح السلم : وقوله ﷺ

(من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم - ق)  
وصورة السلم أن يقول. أسلمت إليك ثلاثة جنهيات في أردبي قح صفته كذا  
وكذا تأتيني بهما في يوم كذا في مكان كذا فيقول قبلت .

### ﴿ أركان السلم وشروطه ﴾

وأركان السلم خمسة : - «١» مسلم «٢» ومسلم إليه «٣» ومسلم فيه  
«٤» ورأس مال «٥» وصيغة . والسلم نوع من البيع . فتراعى فيه شروط  
البيع العامة . وشروط بيع الربوى . وله شروط خاصة وهي عشرة . أولها  
خاص برأس المال . والاربعة التالية في المسلم فيه . والخمسة الأخرى في نفس  
المقد . ( الأول ) قبض رأس المال في المجلس . فلو تفرق العاقدان . أو تخارفاً  
قبل قبضه بطل المقد لأنه يكون من باب بيع الكليء بالكليء <sup>(١)</sup> وهو  
منهى عنه . ولو كان رأس المال في النمة بأن وصفه في المقد صح بشرط إحضاره  
وقبضه في المجلس ( الثاني ) أن يكون المسلم فيه مما يمكن ضبطه بالوصف  
ضبطاً يعرفه وينفي الجحالة عنه كالدرهم والجوب والثياب والحيوان . فلا يصح  
في الجلود لاختلاف أجزائها بالرقه والفظ . ولا في ذى الأجزاء المقصودة  
التي لا تنضبط كالمريسة والغالية <sup>(٢)</sup> ولا فيما دخلته النار لأحاطته كالخبز والاعم  
المشوي . فإن دخلته النار للتمييز من غير تأثير فيه كالسمن والصل صح  
السلم فيه ( الثالث ) أن يكون مينا . فلا يصح أسلمت إليك كذا في هذا  
الأردب لأن المسلم فيه يجب أن يكون ديناً ملتزماً في النمة ( الرابع ) ألا يكون

---

(١) الكليء . بالكلى . أى النسبته بالنسبته . ولو دفع رأس المال وأجل البعض  
صح السلم فيما يقابل المقبوض دون الباقي اهـ (٢) المريسة معروفة . والغالية نوع  
من الطيب مركب من مسك وعنبر وعود وكافور وغيرها بنسب مختلفة اهـ .

من معين . فلا يصح أسلمت إليك كذا في أردب من هذا القمح أو من قمح هذه الأرض . لما ثبت من أن يهوديا قال لرسول الله ﷺ يا محمد هل لك أن تبيعني تمرأ مطووما إلى أجل معلوم من حائط بني فلان فقال ( لا يا يهودي ولكن أبيعك تمرأ مطووما إلى كذا وكذا من الأجل <sup>(١)</sup> ) فلو أسلم من معين أو في معين لم ينعقد سلما لا تنفاه الشرط . ولا يباع باختلال اللفظ ( الخامس ) أن يكون ميسور الوجود غالبا في الزمان والمكان المحددين في العقد . فلا يصح السلم في الرطب شتاء ( السادس ) أن يذكر في العقد صفات جنسه . ونوعه التي تختلف بها الغرض . ففي اللحم مثلا يذكر كونه من ضأن أو بقر . وفي القمح يذكر كونه هنديا أو بلديا وهكذا ( السابع ) أن يذكر قدره بما ينفي الجهالة عنه . ويعبر السكيل في السكيل والوزن في الموزون والمعد في المعدود . والقياس في المقيس . ويصح السلم في السكيل وزنا وفي الموزون كيلا لأن انضبط بذلك . والمعتبر في مثل بيع الدجاج الوزن لا السكيل لشدة تجافيه عن بعضه . ولا العدد لشدة اختلافه في الكبير والصغر ( الثامن ) أن يذكر مكان قبضه أن كان موضع العقد غير صالح للتسليم أو كان صالحا ولمحله إليه مؤونة والمقد مؤجلا . ولو حدد بلدة جاز ألا أن كانت كبيرة . فيلزم تحديد مكانها . فإن لم يحدد بطل العقد . ولو قال في أي بلد شئت بطل أيضا . ولو حدد بلدين . فالأصح البطلان . وقيل لا يبطل أن كانا صغيرين . وله أن يسلم في كل منهما . ولو عين مكانا فخر بتمين أقرب مكان إليه صالح للتسليم ( التاسع ) أن يحدد وقت قبضه أن كان السلم مؤجلا . فلا يصح أن يقول إلى وقت الحصاد أو قدوم الحاج ونحو ذلك . فإن كان حالا

(١) ذكره الشيرازي في المهذب اهـ .



لم يشترط تعيين مكان ولا وقت . ويسلم في مكان العقد وزمنه ( العاشر ) أن يكون العقد ناجزاً لا يدخله خيار الشرط أما خيار المجلس وخيار العيب فيثبتان فيه كما مر

(مسائل) (الاولى) كما يصح السلم . وجلا يصح حالاً خلافاً للآئمة الثلاثة . بل هو أولى بعده عن الفرر . وفائدة الحال مع إمكان البيع . رخص السمر عادة . وجوازه مع غيبة المبيع . والأمن من الاتساع . ولو أطلق عن الحلول والتأجيل . فالأصح انعقاده حالاً والتأجيل إنما هو بالنسبة للمسلم فيه لأن رأس المال يجب أن يقبض في المجلس كما تقدم . ولو اتمق العاقدان في المجلس على جعل الحال مؤجلاً أو بالعكس صح . ( الثانية ) لا يصح بيع المسلم فيه قبل قبضه ولا أن يأخذ بدله . لقوله ﷺ ( من أسلف في شيء فلا يصرفه الى غيره - د . هـ ) - ( الثالثة ) لو حل وقت التسليم . ولم يوجد المسلم فيه فالأظهر أنه لا يفسخ . ويتخير المسلم بين الصبر . وبين القسح مع استرداد رأس المال . ( الرابعة ) لو أحضر المسلم اليه المسلم فيه قبل مواعده . فله مسلم الامتناع عن استلامه إن كان له غرض صحيح . فإن لم يكن له غرض صحيح وكان للمسلم اليه في التأجيل غرض صحيح أجبر المسلم على الاستلام . فإن كان لكل منهما غرض صحيح . فالأصح اعتبار غرض المسلم ( الخامسة ) يجوز للعاقدين في أى وقت فسخ السلم بالاقالة لأن الحق لهما

## كتاب الرهن

الرهن لغة . الثبوت والاحتباس . وشرعاً جعل عين مالية وثيقة بدين يستوفى منها عند تمذر وفاته . كأن يقول للراهن رهنتك منزلي بالدين الذي

لك على فيقول المرتهن قبلت . وإنما شرع لاطمئنان الدائن على استيفاء دينه  
والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى ( فراهان مقبوضة ) وما ثبت من أنه ﷺ  
( رهن عند يهودى درعه على ثلاثين صاعاً من شعير لأهله - ق )

## باب في أركان الرهن وشروطه

وأركانه خمسة : - (١) راهن (٢) ومرتهن (٣) ومرهون (٤) وصرهون  
به (٥) وصيغة لإيجاب وقبول

وشروط كل من الراهن والمرتهن . أن يكون مختاراً أهلاً للتبرع ،  
فلا يصح الرهن ولا الارتهان من المكره والصبي والمجنون . والمحجور عليه  
بسفه . وكذا الولي في مال مولى الا اضرورة أو فائدة ظاهرة .

وشروط المرهون . شروط المبيع مع زيادة كونه عينا . فلا يجوز رهن  
عين لا يصح بيعها لتعذر الاستيفاء منها . ولا رهن الدين لعدم القدرة على  
تسلّمه ولا رهن المنفعة كسكنى داره سنة مثلاً لأنها تلف شيئاً فشيئاً - فكل  
ما يصح بيعه يصح رهنه الا المنفعة . والمدبر لاحتمال موت السيد فجأة .  
وكل مالا يصح بيعه لا يصح رهنه إلا الأمانة إذا كان لها ولد من غير السيد  
وهو غير مميز فلا يصح بيع أحدهما . ويصح رهنه ثم يباعان معا عند المحل  
وشروط المرهون به أربعة : - (١) كونه ديناً ولو منفعة (٢) موجوداً

بالفعل (٣) معلوماً للماقيدين (٤) لازماً كالتنم بعد مدة الخيار . أو آيلاً إلى  
اللزوم بنفسه كالتنم مدة الخيار . فلا يصح الرهن على عين ولو مضمونة  
ولا على الدين الذي سيقترضه . أو نفقة الزوجة التي ستجب . ولا على ما ليس  
لازماً ولا آيلاً إلى اللزوم بنفسه كنجوم النكتابة والجمل قبل تمام العمل .

وشروط الصيغة كشروطها في البيع مع زيادة. ألا يشترط فيها ما يضر  
الراهن أو المرتهن كاشتراط أن تكون منفعة المرهون للمرتهن. أو ألا يباع  
عند المحل.

### ﴿ مسائل ﴾

( الأولى ) اشتراط كون المرهون عينا بالنسبة لأنشائه . فلا ينافى وقوع  
كل من المنفعة والدين رهنا من غير إنشاء رهن . كما لو مات مدين عن منفعة  
فأنها تكون رهنا يستوفى منها الدين . وكما لو ألتف أحد المرهون . فبدله رهن  
في ذمته ( الثانية ) الرهن جائز من جهة المرتهن مطلقا قبل القبض وبعده . وكذا  
من جهة الراهن قبل القبض . فله أن يعدل عنه . ومثل عدوله تصرفه فيه تصرفا  
يزيل ملكه عنه كيبيعه . ورهنه رهنا آخر مع إقباضه وجعله أجرة أو صداقا .  
بخلاف تزويج الأمة فليس رجوعا لأنه لا يزيل للملكية . أما بعد القبض فلازم  
لا يصح له التصرف في شيء منه حتى يقضى جميع الدين الذي عليه ( الثالثة )  
لا يضمن المرتهن المرهون إلا إن تمدى فيه . أو امتنع من تسليمه  
للراهن بعد براءته من الدين لقوله ﷺ ( لا يفاق الرهن من صاحبه .  
له غنمه وعليه غرمه — ح ) ص . ومعنى لا يفاق . أى لا يمنع المرتهن  
المرهون من رهنه . وكان المرتهن في الجاهلية يملك المرهون إذا لم يؤد  
الراهن الدين في الموعد المحدد فأبطل الإسلام ذلك ( الرابعة ) لو قضى  
الراهن بعض الدين . لم يخرج شيء من الرهن حتى يقضى جميعه إجماعا لأنه  
وثيقة لجميع أجزاء الدين :

## كتاب الحجر

الحجر لثة المنع . وشرعا منع السفية والمقلس ونحوهما من التصرفات المالية (١) والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى (وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم) الخ الآية . وقوله تعالى (فإن كان الذي عليه الحق سفيهاً أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن يعمل هو فيممل وليه بالعدل) فسر الشافعي رضي الله عنه السفية بالمبذر . والضعيف بالصبي . والذي لا يستطيع أن يعمل بالملغوب على عقله وهو المجنون . وما روى من أن النبي ﷺ (حجر على معاذ وباع ماله في دين عليه وقسمه بين غرمائه فأصابهم خمسة أسباع حقوقهم فقال لهم ليس لكم إلا ذلك . ثم بثه إلى اليمن وقال . لعل الله يحبرك ويؤدى عنك دينك فلم يزل باليمن حتى توفي رسول الله ﷺ - ن - ح) ص (٢)

## الباب الأول في المحجور عليهم

وهم ثمانية . الصبي . والمجنون . والسفيه . والمقلس . والرقيق . والمترد . والمريض والراهن (٣)

(١) بخلاف غيرها كالإطلاق والظهار والغلغلة فتتخذ من السفية والمقلس والمريض والرقيق دون الصبي والمجنون اهـ (٢) ذكر ذلك شيخ الإسلام في شرح الروض . وذكر مثله الشيرازي في المذهب . وهو معاذ بن جبل رضي الله عنه وكان من أفضل شبابه . وما كان يمسك شيئاً فلم يزل يستدين حتى أغرق ماله في الدين اهـ (٣) جمعها بعضهم في قوله . ثمانية لم يشمل الحجر غيرهم تضمنهم بيت وفيه محاسن صبي ومجنون سفية ومقلس رقيق ومترد مريض وراهن اهـ

والحجر نوعان (١) لمصلحة المحجور عليهم . وهو الحجر على الصبي  
والجنون والسفيه (٢) ولمصلحة الغير كإفراء في القلاس . والسيد في الرقيق .  
والمسلمين في المرتد . والورثة بالنسبة للثلاثين في المريض . والمرثمين في الأراهم .  
( فالصبي ) هو الصغير الذي لم يبلغ سن التكليف . فيحجر عليه في ماله .  
وتكون تصرفاته لاغية . إلا عبادته . وإذنه في دخول الدار ونحوه إن كان  
مميزاً . ويصح تملكه باحتطاب واصطياد . ويضمن ما ألتفه .

( والجنون ) هو من زال عقله . فيحجر عليه . وتكون تصرفاته لاغية .  
لكن يعتبر استيلاؤه . ويثبت النسب بزناؤه الصوري . ويثبت التحريم بأرضاع  
الجنونة . والجنون كالصبي في تملكه بالاكتطاب والاصطياد . وفي ضمان ما يتلقه .  
( والسفيه ) هو من يصرف المال فيما لا تنفع فيه كصرفه في الوجوه  
المحرمة أو المكروهة أو بتبش فاحش . لافي نحو مطعم ومبلس وإن زاد عن  
حاجته . ولا في صدقة . فيحجر عليه ويكون تصرفه المالى غير نافذ ولو بأذن  
وليه . أما غير المالى كعقد النكاح فيصح بأذن وليه . وكذا عبادته المالية كالزكاة  
الواجبة . أما المندوبة فلا تصح منه .

( والقلاس ) هو من لا يفي ماله المعنى المتمكن من الأداء منه بديونه  
إحالة اللازمة المستحقة للأدى فيحجر عليه لمصلحة إفراء (١) أما ما يملكه

---

(١) وذلك لما روى مالك عن عمر رضى الله عنه أنه قال ( ألا إن الأسيفع أسيفع  
جنة رضى من دينه وأمانته أن يقال سبق الحاج قاذان معرضاً عن الوفاء  
فأصبح وقدرين به فمن كان له عنده شيء فليحضر غداً فانا بايعو ماله وقاسموه بين  
غرمائه ) ولم يخالفه أحد فكان إجماعاً . وأسيفع جنة رجل من هذه القبيلة . ومعنى  
دين به أى غلبه الدين من الرين وهو الذنب اهـ

من منافع وأعيان لا يتمكن من الأداء منها بسبب غصبها أو غيبتها (١) فلا عبرة بها . وكذا الدين إلا إن كان حالا . ثابتا بأقرار أو بينة والمدين ملء . فإن كان ماله يفي . أو كانت الديون التي عليه مؤجلة . أو غير لازمة كنجوم الكتابة . أو كانت لله . كالزكاة والكفارة . فلا حرج عليه (٢) وإذا حرج بسبب الديون الحالة لم تحل المؤجلة

وتصرف المفسد في الذمة صحيح . كشرائه بضمن في ذمته . واقتراضه . واستئجاره . والسلم إليه . ويصح نسكاحه به في ذمته . ورجعته . واستيلاده . ووصيته . وطلاقه . وخلعه . ويدخل عرض الخلع تحت الحجر

(والرقيق) لا يجوز تصرفه في الولايات مطلقا ولو بأذن سيده . ولا في الماليات إلا بأذن سيده . فلو تصرف تصرفا غير مأذون فيه بطل ولم يترتب عليه آثاره . بل يعود الشيء المتصرف فيه إلى مالكه . فإن تلف كان في ذمة السبد يتبع به إذا عتق . أما إطلاقاته الواقعة من غير اختيار أو إباحة فتعلق برقبته . (والمرتد) لا يتصرف في ماله . بل يكون بموته فيثا للمسلمين

(والمريض) هو من به مرض مخوف وإن مات بنيره . أو غير مخوف لكن مات به لتبين أنه مخوف (٣) فيحجر عليه فيما زاد على ثلث ماله . سواء كان له وارث أم لا . وقيل لا يحجر عليه إن كان له وارث لكن يوقف

---

(١) إذا كان المال مرهونا قيل لا يحجر عليه . وقيل يحجر لمنع من التصرف بأذن المرتن . وفيما يعرض له من تملك باصطياد ونحوه اهـ . (٢) أي ولو كان حق الله فوريا وهو الأصح كما قاله الاسنوي . خلافا لما ذكره صاحب النهاية متاجا فيه شيخ الاسلام اهـ . (٣) مثل المريض من قطع بموته كالتقديم للقتل واضطراب السفينة بالريح اهـ .

تصرفه فيما زاد عن الثلث على إجازته . أما الثلث فلا يتوقف تصرف المريض فيه على إجازة الورثة إلا إن كان تبرعا لو ارث فيتوقف على إجازة الباقيين . ولا تعتبر الإجازة ولا المنع إلا بدموت المورث . ومحل نقاذ تصرف المريض في الثلث إن لم يكن عليه دين مستغرق . وإلا لم ينفذ

( والراهن ) محجور عليه في المهرن بعد إقباضه المرتن

## الباب الثانى فى ايقاع الحجر وانفكاه

الحجر على السفیه والمفلس يتوقف على ايقاع القاضى . ولا ينفك إلا بفكاه . بخلاف الباقيين . والحجر على المفلس يكون بطلبه هو . أو بطلب الغرماء . أو بمضهم . فان كان الدائن غير رشيد كصبي . أو جهة عامة كالساجد . أو الفقراء حجر عليه القاضى بلا طالب

وينفك الحجر عن للصبي بلوغه بالعادة أو السن . والمراد بالعادة الدم بالنسبة للاتقى والاحتلام بالنسبة للذكر . وبالسن بلوغ خمس عشرة سنة . ذكر أو أنثى . وينفك الحجر عن المجنون بالآفاقة . وعن السفیه بتيسن الرشد . وعن المفلس بتسديد ديونه . وعن الرقيق بالحرية . وعن المرتد بعوده إلى الإسلام . وعن المريض بالصحة . وعن الراهن بأداء جميع الدين

( مسألة ) ولى كل من السفیه والمفلس والمترد الحاكم أو نائبه . وولى كل من الصبي والمجنون أبوه فجده وإن علا كبرى النكاح فمن يوصيه قبل موته فقاض . والمراد قاضى بلد المال من حيث الحفظ وقاضى بلد المحجور عليه من حيث تنميته . وله طلب نقله من قاضى بلد المال إلى بلد إقامة المحجور عليه ، ويجب على الأولياء رعاية مصلحة أموال المحجور عليهم وتنميتها . وأداء

زكاتها . والاتفاق عليهم منها بالمعروف . وبشرط فيهم المدالة ، وتكفي الظاهرة في الأب والجد لشفتيتهما به

## كتاب الصلح

الصلح لغة قطع النزاع . وشرعا عقد يحصل به ذلك . والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى ( والصلح خير ) وقوله ﷺ ( الصلح جائز بين المسلمين )<sup>(١)</sup> إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً - ن - ص - وإنما شرع لإيجاد التمام والوفاق محل التشاحن والخصام . ولإقرار الحقوق . وإبراء الذمم

### الباب الأول في أركان الصلح وأنواعه

أركان الصلح خمسة : « ١ » مدع « ٢ » ومدعى عليه « ٣ » ومدعى به وهو المتنازع عليه « ٤ » ومقابل « ٥ » وصيغة « ٦ »

والصلح يكون في أمور كثيرة ولكن المراد هنا الصلح المتعلق بالمعاملات والديون . وهو نوعان « ١ » حطيطة « ٢ » ومعاوضة . فصلح الحطيطة ويسمى إبراء هو الصلح عن المدعى به عينا أو ديناً على بعضه . والمعاوضة هو الصلح عنه على غيره . والصلح يجري في سائر الأبواب . فيكون إما كأن صالحه من الدار على أرض أو على ألف أو بالعكس . ويكون هبة كأن صالحه عن الدار على نصفها . أو من الألف على خمسمائة . ويكون إجارة . كأن صالحه عن الألف على سكنى داره سنة . ويجرى في كل صورة أحكام بابها .

---

(١) الصلح كما يكون بين المسلمين يكون بين غيرهم . وإنما خصهم بالذكر لاعتقادهم إلى الأحكام غالباً . اهـ (٢) لفظ الصلح يصدى المتروك بمن أو عن . ولما أخذ بابها أو على غالباً اهـ



## الباب الثاني في شروط صحة الصلح

قدمنا لك أنه يراعى في كل صورة من صور الصلح أحكام بابها ، فتراعى في صورة البيع شروط صحة البيع وفي صورة الهبة شروط الهبة وهكذا .  
 ويزاد شروط خاصة وهي ستة (١) سبق خصومة . وإن لم تكن عند حاكم (٢) وإقرار المدعى عليه ومثله اليانة أو اليمين المردودة . لكن لو تداعيا ودية عند رجل فقال لا أعلم لأيتكما هي . أو دارا في يدهما وأقلم كل منهما يينة ثم امطالحا صح (٣) وعدم التأقيت (٤) وعدم التعليق (٥) وكون المدعى به مالا عينا أو دينا أو يؤدي إلى مال كالتقصاص بخلاف ما ليس كذلك كهد القذف فلا يصح الصلح عنه (٦) واشتمال الصيغة على القبول إن كان الإيجاب بلفظ الصلح فإن كان بلفظ الإبراء أو الأسقاط لم يشترط القبول .

### ﴿ مسائل ﴾

( الأولى ) لو تصالحا ثم اختلفا هل كان على إنكار أو إقرار صدق المنكر يمينه لأن الأصل عدم الصحة ( الثانية ) كما يصح الصلح بين المتداعيين يصح بين المدعى وأجنبي إن كان المدعى به دينا والمقابل له مسلكا للمدعى عليه (١) لأنه إن كان وكيلًا فالتوكيل في قضاء الدين جائز . وإن كان غير وكيل . فقضاء الدين عن الغير جائز بنير لإذنه . وكذا إن كان عينا بشرط ثبوت إقرار المدعى عليه به ( الثالثة ) يجوز للمسلم دون الذي عمل رؤشن أو سقية (٢)

---

(١) بأن يقول الأجنبي للمدعى صالحتك على نصف المدعى به . أو على ثوب للمدعى عليه . أما إن قال على ثوبي فلا يصح هـ . (٢) الرؤشن والجناح بمعنى وهم

في الطريق النافذ ولو ضيقاً . وإن لم يأذن الإمام بشرط «١» أن يكونا عالين لا يتضرر المار بهما «٢» وألا يظلم الطريق إظلاماً لا يحتل عادة «٣» وألا يكونا في هواء مسجد ونحوه كدرة ، فإن تضرر المارون لم يجز حتى لو كان الطريق واسعاً وأذن الإمام . كما لا يجوز إقامة دكة ونحوها أمام داره . وأما الطريق المسدود ويسمى الدرب المشترك . فلا يجوز فيه إلا بأذن الشركاء . وهم كل من له باب فيه . ولا يجوز أخذه ما لأعلى رضام لأن الهواء لا أجر له (الرابعة) يجوز شغل بعض الطريق بأحجار ومثون عمارة إن كان الباقي كافياً للمرور (الخامسة) يجوز لمن له باب في درب مشترك أن يفتح باباً آخر أقرب منه إلى رأس الدرب من غير إذن الشركاء بشرط سد الأول . فإن كان أبعد اشترط مع السد إذن كل شريك يمر في طريقه دون الباقيين .

## كتاب الحوالة (١)

الحوالة لغة . التحول والانتقال . وشرعاً نقل دين المحتال من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه . والأصل فيها قبل الإجماع قوله ﷺ (مطل الغني ظلم) . وإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع - ق (٢) وإنما شرعت مع أنها من باب بيع الدين بالدين وهو غير جائز للعاجة . ورغبة في سهولة استيفاء الديون . وإبراء الذمم من الحقوق . ويسن للمحتال قبولها إن كان المحال عليه وفياً . ولا شبهة في ماله

---

عبارة عما يسمى الآن ( بالخرجة أو البلكون ) والسقيفة عبارة عما يسمى الآن ( التندة ) ومثلها السباط وهو ما يخذ بين دارين متعاضدين على أخشاب ونحوها اه (١) يفتح الماء أشهر من كسرها اه . (٢) ليس الأمر للوجوب قياساً على سائر

## باب في اركان الحوالة وشروط صحتها

أركانها ستة : (١) محيل (٢) ومحتال (٣) ومحال عليه (٤) ودين للمحتال على المحيل (٥) ودين للمحيل على المحال عليه (٦) وصيغة إيجاب وقبول . كأن يقول أحلتك على فلان بالدين الذي لك على فيقول قبلت وشروط صحتها أربعة : (١) كون كل من الدينين لازماً كالصداق بعد الدخول . والأجرة بعد استيفاء المنفعة . أو آيلاً إلى اللزوم بنفسه كائمن مدة الخيار ، بخلاف ما ليس لازماً ولا آيلاً إلى اللزوم كدين السلم فلا يصح الحوالة به ولا عليه (٢) واتفاق الدينين جنساً ونوعاً وقدرًا وحلواً وتأجيلاً ، فإن اختلفا لم يصح . مثلاً يصبح مقفودها طلب الفضل وهو غير جائز . ولا يصح كون أحدهما مؤثماً برهن أو ضمان . لأن الدين ينتقل بمجرد أمن ذلك . بخلاف الوارث فإنه ينتقل إليه الدين مقيداً بصفة الرهن أو الضمان . والفرق أن الوارث خليفة المورث في حقوقه الثابتة له . وحينئذ يبرأ الضامن . وينفك الرهن (٣) وعلم المتعاقدين بالدينين قدرًا وصفة كما في السلم . فلو جهلا ذلك أو أحدهما بطلت الحوالة (٤) وألا يشترط المحتال الرجوع على المحيل عند تعذر الاستيفاء . وهل يجوز أن يشترط ضامنًا أو كفيلاً أو أن يعطيه المحال عليه رهنًا . قولان (٢)

---

المعاوضات . وقوله صلى الله عليه وسلم : ( لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس - ذكره صاحب النهاية وغيره ) اهـ (١) ليس من الشروط رضا المحيل وقبول المحتال بل هما عبارة عن الإيجاب والقبول وهما ركن فاعمل اهـ (٢) مبنيان على اعتبار الحوالة بيعاً أو ارفاقاً فلي الأول يجوز وعلى الثاني لا اهـ

## ﴿ مسائل ﴾

(الأولى) لا يشترط رضا المحال عليه في الأصح . وقيل يشترط . وهو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه ( الثانية ) تصح الحوالة على الميت لأن ذمته معتبرة فيما مضى . وقولهم لازمة للميت أى بالنسبة للمستقبل . وتعلق بالتركة . ولكن لا تصح الحوالة على التركة نفسها لأنها عين . وهى لا تصح إلا على دين ( الثالثة ) لا تصح الحوالة على من لا دين له عليه . وإن رضى المحال عليه . فلو تطوع بدفع دينه كان من باب قضاء الدين عن الغير وهو جائز ( الرابعة ) يترتب على الحوالة براءة ذمة المحيل من دين المحتال . وبراءة ذمة المحال عليه من دين المحيل . وثبوت نظير دين المحتال في ذمة المحال عليه . فلو تمذر الاستيفاء فليس المحال عليه أو جعوده الدين فلا رجوع للمحتال على المحيل

## كتاب الضمان

الضمان لغة الالتزام . وشرعا التزام حق ثابت في ذمة الغير . أو إحضار عين مضمونة . أو بدن مستحق حضوره <sup>(١)</sup> والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى « وإن جاء به حمل بغير وأنا به زعيم » <sup>(٢)</sup> وقوله ﷺ ( الزعيم غارم - ت ) س ، وما ثبت من أنه ﷺ ( تحمل عن رجل عشرة دنانير - ح ) ص

(١) ويطلق على قس القعد الذى يحصل به ذلك . و يسمى الضمان ضميئا . وزعيا وحيللا . وكافلا وكفيللا . وصبيرا إلا أنه اشتهر الأولان في المال والزعيم في المال العظيم والحيل في الدبة والكافل والكفيل في البدن والصبير في السكل اهـ  
(٢) أى وشرع من قبلنا شرع لنا إذا ورد في شرعنا ما يقرره اهـ

ولما شرع لميسر الحاجة إليه ، توثيقاً لحقوق ، وتهدئة للنفوس ، وهو وإن كان مظنة الغبن على الضامن ، ويدخل نفسه فيه على هذا الأساس ، ولئلا لا يثبت فيه خيار ، إلا أنه مندوب إليه لما فيه من حسن المعاونة وأنواعه ثلاثة : « ١ » ضمان مال « ٢ » وضمان عين « ٣ » وضمان بدن

## الباب الاول في ضمان المال

أركان خمسة « ١ » ضامن « ٢ » ومضمون وهو المال « ٣ » ومضمون له وهو صاحب المال « ٤ » ومضمون عنه وهو من عليه المال « ٥ » وصيغة كقوله ضمنت المشرة التي على فلان لفلان أو لك ولا يتقرر في صحته إلى قبول المضمون له .

وشروط الضامن ثلاثة : « ١ » أن يكون مختاراً ، فلا يصح ضمان مكره « ٢ » وأهلاً للتبرع ، فلا يصح ضمان سبي ومجنون ومجور عليه بسفه ومريض مرض الموت وعليه دين مستغرق ، حتى لو كان ضمانه سابقاً على إقراره بالدين بطل الضمان « ٣ » ومعرفة المضمون له لتفاوت الناس في استيفاء الدين تسهيلاً وتشديداً ، وقيل لا يشترط ، وعلى الأول فمعرفة وكيله قيل كافية ، وقيل لا ، ولا يشترط معرفة المضمون عنه ، وقيل يشترط ، كما لا يشترط يسار الضامن ، فلو كان مصرراً صح

وشروط المضمون وهو الدين خمسة « ١ » كونه لازماً سواء كان مستقراً كتمن المبيع بعد الخيار وبعد القبض ، أم غير مستقر كتمنه قبل القبض ، أو آيلاً إلى الزوم كتمنه مدة الخيار ، بخلاف غير اللازم كجعل الجمالة قبل عام العمل « ٢ » وكونه ثابتاً ، فلا يصح ضمان نفقة الزوجة المستقبلية ، والدين الذي

مقتضاه «٣» ، وكونه معلوما للضامن جنسا ودرأ وصفة ، إلا في إبل الدية ،  
فيمضض ضمائها مع الجهل بصفتها ، لأنها معلومة السن والعدد «٤» وكونه قابلا  
للتبرع به ، فخرج حد القذف والقصاص والشفعة

وشروط الصيغة أربعة :— «١» إشعار لفظها بالالتزام «٢» وعدم التعليق

«٣» وعدم التأقيت «٤» وعدم اشتراط براءة الأصل

(مسائل) « الأولى » لا يشترط رضا المضمون له . ولا رضا المضمون

عنه « الثانية » يصح الضمان عن الميت . لأنه وَيَكْفِي (أُتِيَ بِمَجْنَازَةٍ فَقَالَ هَلْ تَرَكَ  
شَيْئًا . قَالُوا لَا : قَالَ هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ قَالُوا ثَلَاثَةُ دَنَانِيرٍ . قَالَ صَلُّوا عَلَيَّ صَاحِبِكُمْ .

فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . صَلِّ عَلَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَعَلَيْهِ دَيْنُهُ . فَصَلَّى  
عَلَيْهِ - ق ) « الثالثة » لو قال ضمنت ممالك من درهم إلى عشرة صح لنفي العرر

بذكر الغاية . ويلتزم بتسعة . وقيل بعشرة « الرابعة » لصاحب الحق ولو  
وإارتا مطالبة من شاء من المضمون عنه . والضامن . ومن بعده من الملتزمين

بجميع الدين أو بعضه « الخامسة » إذا برىء أحدهما بالآداء <sup>(١)</sup> أو برىء  
المضمون عنه بالآبراء برىء الآخر . أما لإبراء الضامن فلا يبرأ به المضمون

عنه . ويبرأ به من بعده من الضامنين « السادسة » إذا غرم الضامن من ماله  
ورجع على المضمون عنه بما غرم إن كان مادفعه عين الدين . فإن كان غيره رجع

بالأقل من الدين والذي دفعه . وذلك إذا كان الضمان بأذنه . سواء أكان الآداء  
بالأذن أم لا . فإن كان الضمان والآداء بلا إذن لم يرجع . وإن كان الضمان

بلا إذن . والآداء بأذن فليل يرجع . والمعتمد أنه لا يرجع إلا إذا اشترط  
الرجوع <sup>(٢)</sup> فإن أدى من سهم الغازمين لم يرجع مطلقا . وكذا لا يرجع إن

(١) من الآداء إحالة الضامن المضمون له على غيره أو العكس اهـ (٢) كما لو أدى

أنكر المضمون له الأداء . ولم يشهد . وكان في غيبة الأصيل . حتى ولو صدقه . أما إن اعترف المضمون له . أو كان الأداء بحضور الأصيل . أو في غيبته لكن أشهد . رجع <sup>(١)</sup> « السابعة » لو ادعى مدع على أحمد وغائب ألفا . وأن كلا منهما ضمن ماعلى الآخر فأنكر أحمد ذلك . فأقام المدعى بيته وغرمه لم يرجع أحمد على الغائب بالنصف لكونه مكذبا للبينة . فهو مظلوم بزعمه . فإن لم ينكر الغائب رجع عليه بالنصف « الثامنة » يصح ضمان الدرك وهو أن يضمن للبائع مبيعته بعد تسليمه إن خرج الثمن مستحقا . والمشتري ثمنه بعد قبضه إن خرج المبيع مستحقا أو معيبا أو ناقصا . والمضمون هو عين المبيع أو الثمن إن بقى . وبذله من مثل أو قيمة إن تلف . ومثل ضمان الكل ضمان البعض .

## الباب الثامن في ضمان العين

وهو إنما يصح إن كانت العين مضمونة كالمنصوبة والعارية والمبيع قبل قبضه . فيلتزم الضامن ردّها لصاحبها . فإن تلفت وجب ضمانها . وقيل لا يجب أما غير المضمونة كالوديعة . فلا يصح ضمانها لأنها أمانة تحت يد الوديع .

## الباب الثالث في ضمان البدن

ويسمى كفالة . وأركانها خمسة « ١ » كفيل « ٢ » ومكفول « ٣ » ومكفول له « ٤ » وحق على المكفول . المكفول له « ٥ » وبمجيء إيجاب فقط مثل تكفلت لك ببدن فلان .

---

غير ضامن ديناً عن مدين بشرط رجوعه عليه . فله ذلك اهـ (١) للولى الرجوع على مجبوره إن ضمنه أو أدى عنه دينه بنية الرجوع اهـ

وشروط صحة الكفالة : (١) إشار لفظها بالالتزام (٢) وإخذ المكفول بنفسه أو وليه إن كان صبياً أو مجنوناً بأن استعق إحضارهما لأقامة الشهادة على صورتها في الأتلاف ونحوه . أو وارثه إن كان ميتاً بأن احتيج إليه . لأقامة الشهادة على بدنه قبل إدلائه في القبر (٣) وكون الحق الذي على المكفول لآدمى سواء أكان مالا ككدين أم عقوبة كعقد قذف . وكذا حق الله المالى كإزالة بخلاف العقوبة كعقد الخمر والسرقة والزنا (٤) ومعرفة المكفول له . وقيل لا يشترط . كما لا يشترط رضاه . ويشترط موافقة المكفول على مكان التسليم في الأصح .

(مسألة) يجب على الكفيل إحضار المكفول إلى مكان التسليم . فإن لم يحضره مع الأمكان حبس . ولا يطالب بمال . وكافل الصبي والمجنون يطالب وليهما بأحضارهما عند الحاجة ويمتبر في مكان التسليم ما تقدم في السلم . فإن أحضره في غير مكان التسليم لم يلزم المستعق قبوله لأن كان له غرض صحيح . وإلا لزمه . فإن امتنع سلمه الكفيل لحاكم إن وجد . فإن لم يوجد حاكم سلمه وأشهد شاهدين .

## كتاب الشركة (١)

الشركة لغة الاختلاط ، وشرعاً ثبوت الحق في شيء لثنين فأكثر على جهة الشروع ، والأصل فيها قبل الإجماع خبر السائب بن يزيد أنه ( كان شريك النبي ﷺ قبل المبعث واقترع بشركته بعد المبعث - د.ح ) ص ،

---

(١) بكسر الشين وإسكان الراء . وفتحها مع كسر الراء وإسكانها وبلاها . اهـ



وأيضاً قوله **وَيُحِبُّ** ( يقول الله أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه (١) )  
 فإذا خانه خرجت من بينهما - د. ح ) ص  
 وإنما شرعت للحاجة إليها في التعاون على التكسب والتجارة في الصفقات  
 الكبيرة ذات الربح الوفير والتي قد لا يستطيعها المنفرد . فإن اجتماع الأموال  
 وتعاون الأفراد قوة عظيمة لا يستهان بها

## الباب الأول في أنواع الشركة

أنواعها أربعة :- (١) شركة أبدان (٢) شركة مفاوضة (٣) وشركة  
 وجوه (٤) وشركة عنان

( شركة الأبدان ) هي الشركة على ما يكتسبه الشركاء بأبدانهم ليكون  
 بينهم بالتساوى أو التفاوت وهي باطلة لأن كل شخص متميز ببذنه ومنافعه  
 فيختص بفوائده . وجوزها أبو حنيفة مطلقاً . ومالك إن اتحدت الصنعة  
 ( وشركة المفاوضة ) هي الشركة على ما يكتسبه الشركاء بالمال والبدن  
 على أن يضمن كل منهم ما يلزم شريكه بنصب أو بيع فاسد أو ضمان مال .  
 وهي باطلة أيضاً

( وشركة الوجوه ) هي الشركة على أن يشرك كل واحد الآخر في ربح  
 ما يشتريه بوجهه وهي باطلة أيضاً

( وشركة العنان ) وهي الشركة في المال مع استواء الشركاء في ولاية  
 القسح والتصرف وفي استحقاق الربح على قدر المالكين ، وهي صحيحة .  
 بالأجماع بشرطها الآتية :

(١) المراد أنه سبحانه وتعالى معهما بالرضا والأعانة والتوفيق والبركة . فإن وقعت  
 الخيانة بينهما منع ذلك عنهما اهـ

## الباب الثاني في شركة العنان

أركانها خمسة : عاقدان . ومالان . وصيغة تدل على الأذن في التصرف  
منهما أو من أحدهما

وشروط صحتها ستة : « ١ » أن تكون في مثلي نقداً كالدراهم والدنانير  
ولو منشوشة إن راجت أو غيره كالحبوب بخلاف المتقوم كالبهاشم والنياب  
« ٢ » واتفاق المالين جنساً ونوعاً وصفة كذهب وذهب وقبح وقبح . وإن  
اختلفا قدرًا كمائة ومائتين « ٣ » واختلاطهما قبل العقد بحيث لا يتميزان عند  
العقد . ولو بغير فعلهما كالاختلاط بأرث وشراء « ٤ » وكون الربح  
والخسران على قدر المالين سواء اتساويا في العمل أم تفاوتتا ، فلو شرطاً زيادة  
في الربح للأكثر عملاً أو نقصاً في الخسارة بطل العقد لفساد الشرط ،  
فإن تصرفاً مع ذلك صح تصرفهما ، وجعل الربح والخسران على قدر المالين ،  
ورجع كل منهما بأجرة عمله في نصيب شريكه على الآخر « ٥ » وأن يأذن  
كل منهما بعد الخلط لصاحبه في التصرف ، أو يأذن من لم يتصرف للمتصرف  
« ٦ » وأن يكونا أهلاً للتوكل إن كانا متصرفين وإلا اشترط في الأذن أهلية  
التوكيل وفي المتصرف أهلية التوكل

﴿ مسائل ﴾ « الأولى » تكره مشاركة الكافر لقوله ﷺ ( لا تشاركن  
يهودياً ولا نصرانياً ولا مجوسياً ، قيل لم ، قال لأنهم يربون والربا لا يحل -  
الشيرازي في المذهب ) « الثانية » يتصرف المأذون له بالمصلحة ، فلا يبيع  
نسيئة ، ولا يغير نقد البلد ، ولا يبيع فاحش ، ولا يضمن المثل وشم راغب بأزيد  
منه ، فإن قل ذلك لم ينفذ البيع بالنسبة للشريك الآخر وانفسخت الشركة

« الثالثة » الشركة عند جائز من الطرفين فلكل منهما فسحقاً . وتبطل بحجر السفه والفلس . وبالجنون والاعماء ولو خفيفا على المتمد وبللوت . وبخير الوارث بين القسمة وتقرير الشركة . ولكل منهما عزل نفسه وعزل صاحبه من التصرف . ولو عزل صاحبه انمزل وبقي هو على حاله

## كتاب الوكالة

الوكالة بفتح الواو وكسر هاء لغة التفويض والحفظ والمراعاة : ومنحه قوله تعالى ( حسبنا الله ونعم الوكيل ) . وشرعا تفويض الشخص الى غيره شيئا مما يقبل النيابة ليفعله حال حياته . والاصل فيها قبل الاجماع آيات منها قوله تعالى ( فابعثوا حكما من اهلهم وحكما من اهلها ) الخ الآية واحاديث منها ( أنه ﷺ بمث السعاة لاخذ الزكاة - ق ) ومنها ( توكل به ﷺ عمرو بن أمية الضمري في نكاح أم حبيبة - هـ ) ( ص ) ( وتوكله أبا رافع في نكاح ميمونة - ت ) فهي جائزة باجماع المسلمين . وقيل هي من ناحية الوكيل مندوبة .

ولما شرعت لاشتداد الحاجة اليها . فان الناس متفاوتون في المعرفة والخبرة . والمرء كثير اما يحتاج الى أمر لا يحسنه . وهي مظهر للتعاون الانساني الذي أمر الله به . قال تعالى ( وتعاونوا على البر والتقوى ) وقال ﷺ ( والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه - م - د )

## الباب الاول في اركان الوكالة

أركانها أربعة . « ١ » موكل « ٢ » ووكيل « ٣ » وموكل فيه « ٤ » وصيغة

وشرط كل من الموكل والوكيل صحة تصرفه في الموكل فيه بنفسه بسبب ملك أو ولاية . فلا يصح كونه المبيع والمجنون والمغنى عليه والسكران غير المتعدي موكلا ولا وكيلا وكذا الفاسق في تزويج موليته لان الفسق يسلب الولاية . وكذا المحرم والمرأة في النكاح . ويشترط في الوكيل شرط ثان وهو أن يكون معينا . فلا يصح وكلت أحدا كما وشروط الموكل فيه ثلاثة «١» أن يكون معلوما فلا يصح وكلتك في كل أموري «٢» وأن يكون الموكل ولاية عليه فلا يصح توكيله في بيع ماسينلكه «٣» وأن يكون قابلا للنيابة . فلا يصح التوكيل في العبادة البدنية المحضة كالصلاة والصيام . ومثلها الشهادة والاقرار ويشترط في الصيغة عدم التعليق . وتصح مع التوقيت . ولا يلزم فيها قبول بل يكفي الإيجاب من أحدهما مع عدم الرد من الآخر .

## الباب الثاني في ضابط الوكالة واحكامها

كل ما جاز للانسان التصرف فيه بنفسه بسبب ملك أو ولاية جاز له أن يوكل فيه غيره أو يتوكل فيه عن غيره . سواء أكان عقدا كبيع أم فسخا كطلاق أم قبضا أم إقباضا . أم خصومة في دعوى . ويستثنى من هذا الضابط «١» السفينة المأذون له في النكاح «٢» والبعد المأذون له في التجارة «٣» والوكيل فيما وكل فيه وهو قادر عليه «٤» والظافر بحقه في كسر باب ونحوه لأخذ حقه «٥» فلا يوكلون غيرهم «٥» والأعمى فيما يتوقف على النظر فيوكل غيره للضرورة «٦» والمرأة في طلاق غيرها «٧» والصبي في الاذن بدخول الدار

(١) لكن لو عجز عن فعل ذلك بنفسه صح أن يوكل فيه هـ

وإيصال الهدية . والدعوة الى النظام ونحوه فيتوكلان <sup>(١)</sup> ودليل هذا قوله  
 ﷺ لابن عباس وهو صغير (اذهب فادع لي معاوية - م) .

### ﴿ مسائل ﴾

( الأولى ) دعوة الصبي إلى الطعام يغيد الأباة وإيصاله الهدية يغيد  
 الملك بدليل أنه يجوز للمهدي إليه أن يتصرف في الهدية تصرف المالك  
 وقيل إنما يفيد الملك لو اعتبرنا إيصاله وكالة . ولا يصح اعتبارها كذلك لأن  
 الوكالة ولاية . والصبي ليس من أهلها ( الثانية ) الوكالة عقد جائز من الطرفين  
 فكل منهما فسخها متى شاء . ولو كانت بأجر معلوم . إلا أن عقدت بلفظ  
 الاستتجار فتلزم ( الثالثة ) تنفسخ الوكالة بموت أحدها أو جنونه أو إغماؤه <sup>(٢)</sup>  
 وكذا بفسقه فيما يتوقف على العدالة . وبالبحر عليه فيما لا يصح من المحجور عليه .  
 وبزوال ملك الموكل أو ولايته عن الموكل فيه . ويبع ونحوه كوقف وبغزل أحدهما  
 ولا تنفسخ بالنوم ( الرابعة ) الوكيل أمين فيصدق فيما يصرفه . وفيما يقبضه . وفي  
 دعوى التلف . وفي الرد على الموكل سواء أكانت الوكالة بجعل أم لا . وبضمن  
 التالف بتعمده . لكن لا ينزل به ( الخامسة ) لا يصح للوكيل أن يبيع يستثنى  
 أو بأقل من ثمن المثل مع غبن فاحش . وهو الذي لا يحتمل . أو بغير نقد  
 البلد إلا بأذن . فإن فعل ضمن المبيع بقيمته وقت التسليم . والمراحم بالبلد . بلد  
 البيع إلا أن سافر إليه بالمبيع بلا إذن فالمعبرة ببلد التوكيل . وإن كان للبلد  
 نوعان باع بأغلبهما . فإن استويا باع بالأثمن للدوكل قلت استويا تخير

(١) هذا ان كان الصبي آميناً لم يهد عليه الكذب اهـ . (٢) وإن زال الجنون  
 والاغله عن قرب اهـ .

(المادة) ليس للوكيل أن يبيع لنفسه ولو بالأذن اتفاقا لاتحاد الموجب والقابل. وللمولى — من صبي ومجنون وسفيه بلا إذن اتفاقا وبه على الأصح. وله أن يبيع لأبيه أو ولده الكبير بالأذن اتفاقا. وبدونه على الأصح. ومثل البيع في ذلك الشراء والمبة والزويج واستيفاء الحد والقصاص والدين. ويصح توكيله في إبراء نفسه. ومصلحته (السابعة) ليس للوكيل أن يقر عن موكله ولو بأذنه في الأصح لان الاقرار إخبار عن حق فلا يقبل التوكيل كالشهادة. ولو قال أقر لفلان بالف له على فافقرار قطعا. أو قال أقر له على بالف لم يكن إقرارا قطعا

## كتاب الاقرار

ويسمى الاعتراف. وهو لفظة الانبات. وشرعا إخبار المرء بحق سابق عليه لنفيه. والأصل فيه قبل الاجماع الكتاب والسنة والقياس أما الاول فلقوله تعالى (كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم) والشهادة على النفس هي الاقرار وقوله (أأقرتم وأخذتم على ذلك إصرى قالوا أقرنا) وأما الثانى فلقوله ﷺ (اغديا أنيس إلى امرأة هذا فان اعترفت فارجها - ق) وأما الثالث فلان الشهادة على الاقرار مقبولة. فيكون هو أولى بالقبول.

ولما شرع لاقرار الحقوق وبيانها. وإيجاد الطمأنينة في نفوس أربابها

## الباب الاول في أركانه وشروطه

أركانه أربعة : - «١» مقر «٢» ومقر له «٣» ومقر به «٤» وصيغة مثل

في ذمتي لعلني جنيها

شروط المقر ثلاثة «١» البلوغ فلا يصح إقرار الصبي ولو بأذن وليه  
 «٢» والعقل فلا يصح إقرار المجنون والمنع عليه . والنائم لقوله ﷺ (رفع  
 القلم عن ثلاثة . عن النائم حتى يستيقظ . وعن المبتلى حتى يبرأ . وعن الصبي  
 حتى يكبر - د.ن) ص «٣» والاختيار فلا يصح إقرار المكره لقوله ﷺ  
 (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه - ط . هـ) ص والضرب .  
 أو خوفه لا ينافي الاختيار . وقيل ينافيه وإن كان الإقرار بمال اعتبر شرط  
 رابع وهو «٤» إطلاق التصرف فلا يصح الإقرار بالمال من المحجور  
 عليه بسفه . ولأن الولي في مال موليه لأنه إنما يتصرف بما فيه مصلحة ولا  
 مصلحة في الإقرار .

وشروط المقر له ثلاثة : «١» أن يكون أهلاً لاستحقاق المقر به فلو قال  
 عندي ألف لهذه الدابة لم يصح إن كانت مملوكة فإن كانت موقوفة فالأظهر  
 الصحة . ولو قال على بسببها ألف صح مطلقاً «٢» وأن يكون معيناً فلو قال  
 لأتسان على ألف لم يصح «٣» وألا يكذب المقر فإن كذبه بطل الإقرار  
 وشروط المقر به ثلاثة : «١» أن يكون ملكاً للمقر له حين الإقرار «٢»  
 وأن يكون مالا «٣» وأن يكون مبدئاً فإن أقر بمجهول كقوله لقان عندي  
 كذا أو أحد هذين الثوبين كلف بالبيان فإن امتنع بلا عذر حبس حتى يبين  
 ثم إذا بين بما يتمول قبل اتفاقاً أو مالا يتمول قبل بالينة على الأصح إن  
 كان من جنس ما يتمول كحبة قمح أو ليس من جنسه لكن يحل اقتناؤه ككتاب  
 معلم بخلاف مالا يقتني كخنزير وكاب غير معلم فلا يقبل البيان به

وشروط الصيغة إشعارها بالالتزام كملى وفي ذمتي وعندى . ويصح  
 الاستثناء فيها بشرط «١» أن يتلفظ به «٢» وأن يسمع به نفسه «٣» وأن

ينويه قبل فراغ المستثنى منه «٤» وأن يصله به عرفا فيضّر الفضل سيكون  
طويل أو كلام أجنبي ولو سيرا «٥» وألا يسترق المستثنى المستثنى منه .  
فلو قال على مائة إلا مائة لم يصح .

﴿مسألتان﴾ «الاولى» الاستثناء من الاثبات تقي ومن النفي اثبات  
فلو قال على عشرة إلا تسعة الاثمانية الاسمية لزمه اثنان . ولمعرفة المقربة في  
مثل ذلك يجمع كل من المثبت والنفي ويطرح المنفي من المثبت فالباقي هو  
المقربة «الثانية» لا يجمع في الاقرار بين الفرق بالمطف في المستثنى أو  
المستثنى منه أو فيها فلو قال له على درهمان ودرهم الا درهما لزمه ثلاثة : أو  
ثلاثة الا درهما ودرهمين لزمه اثنان . أو ثلاثة الا درهمين ودرهما لزمه واحد  
أو درهم ودرهم ودرهم الا درهما ودرهما لزمه ثلاثة .

### الباب الثاني في احكامه

اعلم أن الحق المقربة نوعان «١» حق الله تعالى المتمحض . وهو ما  
يسقط بالشبهة كعموبة الزنا . أو المشترك كالزكاة «٢» وحق الآدمي المالى  
كالدين أو غيره كعموبة القذف . فحق الآدمي لا يجوز الرجوع فيه مطلقا  
وكذا حق الله المشترك مع الآدمي . أما المتمحض فيقبل فيه الرجوع بل  
يسن لقوله ﷺ (ادروا الحدود بالشبهات - ابن عدى) س

والاقرار في الصحة والمرض سواء . لعموم الدلة . سواء أ كان القرلة  
أجنبيا أم وارثا على المتمد . لأن الغالب على المريض الصدق . فلو أقر لشخص  
حال الصحة وبآخر حال المرض لم يقدم الاول على الثاني . بل ان وفى بها  
المال فالأمر ظاهر . والا قيم بينها بنسبة قدرهما . ويستوى اقرار الشخص  
ولم اقرار وارثه في الأصح لأن الوارث خليفة المورث .



## كتاب العارية<sup>(١)</sup>

وهي لغة اسم لما يمار . وشرعا إباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه . والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى «ويعتقون الماعون» والماعون هو ما يستيره الجار من جاره عند الجهور . وما ثبت من أنه ﷺ (استعار فرسا من أبي طلحة فركبه - ق) وحكمها أنها مستحبة<sup>(٢)</sup> وكانت في مبدأ الاسلام واجبة ثم نسخ الوجوب سواها شرعت للحاجة إليها ولتقوية صلوات المودة والتعاون بين المسلمين . قل تعالى «وتعاونوا على البر والتقوى»

### الباب الاول في أركانها

أركانها أربعة : (١) معير (٢) ومستعير (٣) ومعار (٤) وصيغة .  
فشروط المعير ثلاثة : أن يكون مختارا . فلا تصح من مكروه (٢) وأهلا للتبرع فلا تصح من صبي ومجنون ومحجور عليه بسفه (٣) ومالك لمنفعة المعار وإن لم يكن مالك لعينه كالمستأجر فلا تصح العارية من المستعير إلا إن أذن له المعير .

وشروط المستعير ثلاثة : (١) تعيينه فلا تصح لغير معين (٢) وإطلاق تصرفه فلا تصح لصبي ومجنون وسفيه (٣) وصحة انتفاعه بالمعار فلا تصح إعارته الأجنبي جارية .

وشروط المعار أربعة : (١) إمكان الانتفاع به . فلا تصح إعارته حمارين

(١) بتشديد الياء . وقد تخفف ويقال فيها أيضا عارة كناية اهـ . (٢) وتكون واجبة كإطارة حبل لا تقاذ غريق ومحرمه كإعارته أمة لأجنبي . ومكروهة كإعارته مسلم لكافر اهـ .

«٢» وكون الانتفاع مباحا . فلا تصح إعاره آلات لهو «٣» وبقاء عينه . فلا تصح إعاره الطعام للأكل والشمع للإنارة وقلم الرصاص للكتابة «٤» وإمكان رده : فلا تصح إعاره أخشاب لوضعها في جدار مسجد لعدم جواز ردها وشرط الصيغة أن تكون مشعرة بالأذن في الانتفاع كأعرتك هذا الكتاب . وتصح مطلقا ومقيدة .

(مسألة) لو قال أعرتك الشاة لآخذ لبنها فلا يصح جواز العارية لأن اللبن مأخوذ بطريق الإباحة . والشاة معارة لمنفعة هي التوصل له . وقيل لا يجوز لأن المنفعة هي اللبن وهو عين . ومنفعة العارية يجب أن تكون أثاراً ولو قال خذ هذه الشاة فقد أبعثك لبنها جاز اتفاقا . ومثل الشاة مع اللبن . الشجرة مع الثمر .

## الباب الثاني في أحكامها

وهي ثلاثة (الاول) كونها عدة اجازة من الطرفين . فلكل منهما فسخها متى شاء ولو كانت مؤقتة (الثاني) اتساخها . ويكون بموت أحدهما أو جنونه أو إنغمائه أو الحجر عليه بسفه . وكذا بحجر الفليس على المعير (الثالث) ضمان المعار إذا تلف كله أو بمضنه بغير الاستعمال المأذون فيه . ولو من غير تهريب كأن تلف بأفة طبيعية لقوله وَبِغَيْرِ عِلْمٍ (العارية مضمونة - د) ص . فيضمنه المستعير بقيمته يوم التلف سواء أكان مثليا أم متقوما على المعتمد . وقيل يضمن المثل بالمثل . أما إن تلف بالاستعمال المأذون فيه فلا ضمان

(مسألة) لو استعار عبدا عليه ثياب لم تكن مضمونة بخلاف لجام الدابة ونحوه فيضمنه .

## كتاب الغصب

وهو لغة أخذ الشيء ظلماً وشرعاً الاستيلاء على حق الغير جبراً بغير حق والمراد بالاستيلاء ما يشمل الأخذ وغيره وبحق الغير ما يشمل المال والاختصاص وحق التصحر: وبغير حق ما لو أخذ مال غيره ظاناً أنه ماله فهو غصب لآحرمة فيه وقيل ليس غصباً حقيقة . وإن أعطى حكمه من ضمانه ووجوب رده والغصب من الكبائر أعاذنا الله منها .

والأصل في تحريره قبل الإجماع قوله تعالى ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ) . وقوله ﷺ في خطبته بعرفة في حجة الوداع ( إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ) ( وقوله أيضاً ) ( من ظلم قيد شبر من الأرض طوفقه من سبع أرضين - ) (

### باب في أحكام الغصب

المفصوب له حالتان « ١ » أن يكون باقياً ويمكن الانتفاع به « ٢ » أولاً يكون كذلك في الحالة الأولى يجب ثلاثة أمور ( الأول ) رده فوراً على مالكه ولو ذمياً أو غير مكلف إن لم يمنع مانع من رده . وإن احتاج الرد إلى مؤونة كثيرة لقوله ﷺ ( علي اليد ما أخذت حتى تؤديه - ) فإن منع مانع كأن كان المفصوب لوحاً أدرجه في سفينة وهي في لجة وخيف من نزع هلاك حيوان محترم أو مال ولو للمغاصب على الأصح . أو كان خيطاً خيط به جرح حيوان محترم وخيف من نزع ضرر شديد . أو كان الخيط في ميت لم يجب الرد على الفور في الثلاثة بل ينتظر في الأول . ويعتبر تألفاً لخوف الضرر في الثاني ولحرمة في الثالث ( الثاني ) أرش نفسه الحادث لئنه أو صفته بغير رخص

السعر . أما هو فلا أرشله على الصحيح ( الثالث ) أجرة مثله إن كان مما يؤثر وإن لم يتنفع الناصب به ( ١ ) ولو كان للمغصوب عدة صنائع اعتبر أعلاها قيمة وفي الحالة الثانية - يجب أمر واحد وهو ضمانه - واه أكان تلفه بأفة أو باتلاف من الناصب أو غيره . بمثله إن كان مثليا لقوله تعالى ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) إلا إن صار وقت الرد عديم القيمة كمن غصب ثوبا في الصيف فيضمن في الشتاء قيمة لا مثله . أو ماء في الصحراء فيضمن على شاطئ النهر قيمته لا مثله أيضا - وبأعلى القيم من وقت الغصب إلى وقت التلف إن كان متقوما - والمعتبر قيمة بلد الغصب . وقبل بلد التلف . وقيل إن نقله اعتبر أكثر البلدين قيمة . والمعتبر النقد الغالب . فإن غلب نقدان وتساويا عين القاضي واحدا

﴿ مسائل ﴾ « الأولى » يبرأ الناصب برد المغصوب للمالك أو وكيله أو وليه « الثانية » لو لقي المالك الناصب في صحراء فاسترد منه المغصوب لم يكف الناصب بأجرة النقل . ولو أخذه بشرط الرجوع عليه بأجرة النقل لم يصح . ولو امتنع من أخذه فوضعه الناصب بين يديه برىء مالم يكن لنقله مثونة « الثالثة » المثل ما ضبطه شرعا كيل أو وزن وجاز السلم فيه كالحبوب والنقود . والمتقوم ما عداه وإن كان معدودا أو مذكوعا . كالنعم والثياب . وكذا نحو الخبز مما لا يجوز السلم فيه « الرابعة » لو صار المثل مثليا آخر كجمل السمسم شيرجا . أو متقوما كجمل الدقيق خبزا . أو بالعكس كجمل الشاة لحاضنه بالأكثر منها قيمة . فإن صار المتقوم متقوما آخر ضمنه بأقصى قيمة

(١) هذا في غير الحر أما هو فلا يضمن فيه إلا أجرة ما استعمله فيه ٨٥ .

كما تقدم « الخامسة » إذا فقد المثل إلى مسافة القصر . أو وجد باكثر من ثمن مثله ضمن المصوب بأعلى القيم من حين الغصب إلى حين التلف . إلا إن رضي المالك بانتظار المثل فله ذلك

### كتاب الشفعة (١)

هي لغة الضم . وشرعاً حق تملك قهرى يثبت للشريك القديم على الشريك الحادث فيما ماله بموض . والاصل فيها قبل الاجماع مارواه جابر رضى الله عنه قال (قضى رسول الله ﷺ بالشفعة فيما لم يقسم<sup>(٢)</sup> فأذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة - ب) وفي رواية ( في أرض أو ربع أو حائط - ب ) وفي أخرى ( قضى بالشفعة في كل شرك لم يقسم ربة أو حائط . (٣) ولا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فأن شاء أخذ وإن شاء ترك . فإن باعه ولم يؤذنه . فهو أحق به - م . د . ن ) (٤)

وأما شرعت لدفع الضرر عن الشريك القديم . والافضل المفوع عنها وعدم الأخذ بها مالم يكن المشتري نادماً أو متنبئاً . فيكون الأخذ بها أفضل لما فيه من إقائه مما يكره

(١) بضم الشين وإسكان ألفاء وحكى ضمها أيضاً اهـ (٢) أى في حصص شائعة لم تفرز مع قبولها للقسم كما سيأتى اهـ (٣) الحائط التستان . والربع السكنى . والرصة تأنيثه اهـ (٤) هذا الحديث يقتضى أمرين «الاول» أنه يحرم البيع قبل العرض على الشريك . ولم يقل أحد من المشافعية بذلك . بل قالوا هذا يجوز على عيب الإعلام وكراهة تركه «الثاني» أن الشفعة تثبت لمن لم يعلو شريكه . (أما من أعلو وأذن له في البيع فالائمة الثلاثة يرون أنها تثبت له أيضاً . وقلة الثوري وغيره لا تثبت . ومن أحمد روايتان اهـ .

## الباب الاول في اركانها وشروطها

أركانها ثلاثة :- (١) شفيع وهو الآخذ (٢) ومشفوع منه وهو المأخوذ منه (٣) ومشفوع وهو المأخوذ . وليست الصيغة ركنا لأن الشفعة هي ثبوت حق التملك وهو حاصل بغيرها . وإنما تلزم عند التملك .

شروط الشفيع ثلاثة :- (١) كونه شريكا على الشيوع . فلا شفعة للجار ولو ملاصقا خلافا لأبي حنيفة رضى الله عنه . ولا فيما قسم لقوله ﷺ ( إذا قسمت الدار وحدت فلا شفعة فيها - د ) (١) (٢) وتقدم سبب ملكه على سبب ملك المشفوع منه . فإذا اشترى اثنان معا فلا شفعة لأحدهما (٣) وكونه شريكا في العين لافي المنفعة

وشروط المشفوع ثلاثة :- (١) قبوله القسمة بحيث يمكن الانتفاع به بعدها على الوجه المستنع به قبلها كدار كبيرة يمكن جعلها دارين . فلا شفعة فيما لا يقبل القسمة لانتفاء ضرر استحداث مرافق خاصة للعصمة المنقسمة كسلم ونحوه (٢) وكونه أرضا وحدها أو مع ما يتبعا مما يدخل في بيعها عند الاطلاق كبناء وشجر . فلا شفعة في منقول كسفينة وحيوان . وكذا في البناء مع أساسه . والشجر مع غراسه دون أرضهما (٢) (٣) وأن يكون مملوكا بعوض . فلا شفعة فيما ملك بارت أو هبة .

---

(١) وهذا الحديث يؤيد مذهبتنا من أنه لا شفعة للجار من باب أولى . أما حديث ( الجار أحق بشفعة جاره - د . ت ) فالمراد الجار الاخص وهو الشريك على الشيوع ٥١ . (٢) وقال عطاء وابن أبي ليلى تجوز في النقول مستدلين بقوله ﷺ ( الشفعة في العبيد وفي كل شيء - رواه أبو بكر في الفيلانيات ) وجمهور العلماء مجمعون على خلاف ذلك . والحديث ضعيف ٥١ .

## الباب الثاني في احكام الشفعة

متى توفرت الشروط السابقة ثبتت الشفعة للشفيع . فاذا لم ينف عنها .  
وأراد طلبها اشترط . أن يكون الطالب فورا لقوله **فورا** (لأنما الشفعة لمن  
وانبها - أخرجه عبد الرزاق وغيره) . <sup>(١)</sup> والمعتبر في القورية العرف .  
فان علم بالبيع وأخر الطالب بلا عذر سقط حقه . ومن المذر جهله بأن له الشفعة  
أو أن طلبها على الفور . أو كان المشفوع منه غائبا - ولا يفسر تأخير التملك  
ولأنما يحصل بقول الشفيع تملك بالشفعة مع قبض المشتري الثمن . أو رضاه  
بكونه في ذمته . أو حكم القاضي به له

**مسائل** « الأولى » الثمن الذي يدفعه الشفيع هو الذي دفعه  
المشفوع منه . أي مثله إن كان مثليا . أو قيمته وقت البيع إن كان متقوما .  
فاذا لم يعلم الثمن بأن كان جزافا أو متقوما جهلت قيمته . أو اختلفت بينه .  
أو اشتبه امتنع التملك للجهل بالثمن « الثانية » إذا ملك الشفيع قبل الأخذ  
الثمن الذي دفعه المشفوع منه للبائع تعين الأخذ به . وقيل لا يتعين « الثالثة »  
إذا كان الثمن مؤجلا خير الشفيع بين تعجيله وبين انتظاره حتى يحل في دفعه  
ويتملك . ولا يكاف الأخذ بمؤجل « الرابعة » لو تزوج شخص أو خالع على  
شخص أي حصة في أرض أو عقار أخذها الشفيع بمهر المثل . وكذا لو كانت  
متمة . فبأخذها بمتعة المثل <sup>(٢)</sup> « الخامسة » إذا كان الشفيع أكثر من واحد  
أخذ كل منهم من المشفوع بنسبة حصته . لا بالتساوي على المتمد.

---

(١) وانبها أي بأدائها وطلبها فورا اهـ . (٢) المتعة هي ما يدفعه الرجل للزوجة  
التي لم يحدد لها مهر إذطلقت قبل الدخول . أما التي حدد لها مهر فلها نصيبه . وإنما  
المدخول بها فان حدد لها مهر أخذته كاملا . وإن لم يحدد لها أخذت مهر المثل اهـ

## كتاب القراض (١)

القراض لغة . مأخوذ من القرض بمعنى القطع . وشرعا دفع المالك لغيره مالا ليتجر فيه على أن يكون الربح بينهما - والأصل فيه الاجماع . والقياس على المساواة بجامع الحاجة في كل منها (٢)

ولما شرع لحاجة . فإن كثيرا من الناس تكون معهم الأموال . ولا يستطيعون استغلالها لعدم استطاعتهم العمل . وغيرهم يحسنون العمل ولا يجدون المال .

### الباب الأول في أركانه

أركانه ستة :- (١) مالك (٢) وعامل (٣) ومال (٤) وربح (٥) وعمل (٦) وصيغة إيجاب وقبول كقول المالك قارضتك في هذا المال على أن لك ثلث الربح فيقول العامل قبل

وشروط المالك ثلاثة :- (١) أن يكون أهلا للتوكيل (٢) وأن يأذن للعامل في التصرف من غير تضيق . فلو ضيق عليه كأن قال له لا تشتر إلا من فلان . أولا تشتر حتى تشاورني . أو شرط عليه العمل فيما يندر وجوده كالتخليل البسوق لم يصح (٣) وأن يشترط له جزءا من الربح معلوما لها كما

---

(١) بكسر القاف . وسمى القارضة والمضاربة أيضا اهـ . (٢) وقال الماوردي الأصل فيه قوله تعالى ( ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم ) وأنه صلى الله عليه وسلم ضارب خديجة في مالها حين أنفذته إلى الشام . ورد بان الآية نزلت حين تاتم بعض الصغابة من التجارة في موسم الحج . وبأن مضاربة خديجة كانت قبل البعثة . وهذا الرد مدفوع بأن العسرة يعموم القرض لا بخصوص السبب . وبأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يقر ذلك بعد البعثة اهـ .



مملانا. ولو قال قارضتك في هذا المال ولّى النصف لم يصح. ولو قال خذ هذا قراضا بالنصف فالأرجح الصحة. ثم إن قال المالك أردت النصف لى. لم يكن صحيحا. وإن قال العامل أراد النصف لى قبل منه وصح المقدم.

وشروط العامل أن يكون أهلا للتوكل. فلا يصح أن يكون أعمى. وشروط المال أربعة: (١) أن يكون نقدا دراهم ودينار خالصة من الغش بخلاف المشوش وإن راج وقيل إن كان الغش مستهلكا أى لا ينفصل بالعرض على النار صح. وهو الأظهر وفي القلوس وجهان الأظهر الصحة. ويصح على نقد أبطله السلطان إن عز وجوده (٢) وأن يكون معلوما جنسا. وقدرنا. وصفة (٣) وأن يكون معيناً في مجلس العقد (٤) وأن يكون بيد العامل.

وشروط الربح. كونه لهما معادون غيرهما. فلا يصح اشتراطه لأحدهما ولا اشتراط جزء منه لغيرهما إلا أن كان عبدا مملوكا لأحدهما.

وشروط العمل. كونه تجارة وما يتبعها. فلو اشترى بمال القراض قمحا وخبزه وباعه خبزا لم يصح. لا مكان الاستغناء عن ذلك بالاستتجار.

وشروط الصيغة اثنان: (١) عدم تطبيق القراض. كقوله إذا جاء أولي الشهر قارضتك. أو التصرف كقوله قارضتك ولا تصرف إلا أول الشهر (٢) وعدم التأقيت بمدة. لكن لو قال للعامل بع واشتر لي أن يمضى عام فلا تشتري صح لبقاء تصرفه في البيع

## الباب الثاني في أحكامه

وهي ثلاثة (الأول) كونه جائزا من الطرفين. فكل منهما فسخه. وبفسخ أحدهما تنسخ به أو كالة (الثاني) يملك العامل الربح بالقسمة. لا بظهور الربح وإذا حصل

خسران جبر بالربح سواء أ تقدم أم تأخر. (الثالث) يد العامل على المال بدأمانة . فلا يضمن إلا بالتفريط ويقبل قوله في تلف المال . وفي مقدار الربح ونحو ذلك .  
 • (مسألة) القرض ويسمى السلف أيضا . غير القراض . وهو قربة لقوله ﷺ (من أقرض مسلما درهما مرتين كان له كأجر صدقة مرة - م) إلا إن ظن أن المقرض يصرفه في معصية فلا يجوز . ويصح قرض كل ما يجوز السلم فيه - ويجب ألا يشترط فيه ترتيب منفعة للقارض . وإلا كان حراما كما مر بصحيفة نمرة ٢٣ لكن لورد المقرض أجود مما أخذ صح . لأن النبي ﷺ فعل ذلك وقال ( خياركم أحسنكم قضاء - م) فإن عرف اعتياد ذلك في رجل فقيل لا يصح . والمعتمد أنه يصح . ولا يجوز اشتراط الأجل فيه لأنه جائز من الطرفين كما مر بصحيفة نمرة ٢٥

### كتاب المساقاة

المساقاة لغة . مأخوذة من السقى . وشرعا دفع المالك للعامل نخلا أو شجر عنب ليتهدا بالسقى والتريية مقابل جزء من الثمر - والأصل فيها قبل الإجماع ما روي من أنه ﷺ ( عامل أهل خير وفي رواية (دفع إلى يهود خير نخلا وأرضها بشرط ما يخرج منها من ثمر أوزرع - ق) (١)  
 وإنما شرعت للحاجة إليها . فإن مالك الأشجار قد لا يحسن رعايتها . أولا يتفرغ لها . والعامل الذي يحسن رعايتها . قد لا يملك أشجارا . ولو أجر

• هذه المسألة لم يذكرها صاحب النهاية ١ •

(١) وهي جائزة عند مالك وأحمد قياسا على القراض المجمع عليه : ومنعها أبو حنيفة . وأجاب عن الحديث بأن معاملة الكفار تحتمل الجاهلية . وخالفه صاحباه ١ •

المالك عاملاً لزمته أجرته وإن لم تثمر الأشجار . وقد يهمل في أمرها فثمرعت لتلافى ذلك .

## الباب الأول في أركانها

وأركانها ستة : - (١) مالك (٢) وعامل (٣) وعمل (٤) وشجر (٥) وتمر (٦) وصيغة إيجاب وقبول كقول المالك للعامل ساقيتك على هذا النخل ولك ثلث ثمرته فيقول قبلت .

ويشترط في المالك (١) كونه أهلاً للتوكيل (٢) وأن يشترط للعامل جزءاً من الثمرة . معلوماً لها بالجزئية كالحس والربع والثلث فلو اشترط تمر نخلات بينهما لأحدهما وتمر نخلات أخرى للآخر لم يصح . ويشترط في العامل كونه أهلاً للتوكل كما مر في انقراض

ويشترط في الشجر خمسة شروط : - (١) كونه نخلاً أو شجرة غيب (١) فلا يصح في غيرهما كشجر التفاح والخرنوب (٢) وسائر الزروع إلا بالتبع للنخل أو العنب (٣) وكونه معيناً (٤) ومرثياً (٥) ويبدد العامل وحده (٥) وكونه مفروساً بالفعل فلو دفع المالك للعامل ودياً أى فساتل من النخل أو العنب ليفرسها ويعمل عليها على جزء من الثمر لم يصح . فإن وقع ذلك استحق العامل أجره عمله فقط .

(١) التعبير بالعنب أولى من التعبير بالكرم لقوله صلى الله عليه وسلم (لا تسموا العنب الكرم فإن الكرم هو المسلم - م) والكرم يسكون الراء وفصحها الكرم اهـ (٢) وأجازها النووي في سائر الأشجار المثمرة وهو المذهب القديم وهو مذهب مالك وأحمد رضي الله عنهما . وقال السبكي يجوز إن كانت تحتاج إلى عمل اهـ :

(٥ - التهذيب - ثلث)

ويشترط في الثمر كونه خاصا بهادون غيرها كافي القراض  
ويشترط في الصيغة اشتغالها على مدة معلومة يثمر فيها الشجر غالبا . فلا  
تصح مطلقة ولا مؤبدة . ولا تحديدها بأدراك الثمر في الاصح . ولو حدد  
مدة لا يثمر فيها الشجر لم يصح ولا يستحق العامل أجره لأن علم وقت  
العقد أنه لا يثمر في تلك المدة فإن جيل ذلك استحق أجره عمله .

## الباب الثاني في احكامها

وهي ثلاثة :- (الاول) كونها لازمة من الطرفين . فليس لأحدهما  
فسخها ولا تنسخ بموت المالك (الثاني) العمل الذي يعود ثمره الى الثمرة وهو  
ما يتكرر كل سنة كالسقي والتلقيح وتقليم الأغصان وإصلاح مجارى المياه  
وتنقيتها يكون على العامل - والعمل الذي يعود ثمره الى الأرض وهو الذي  
لا يتكرر في العادة كل سنة كحفر الأنهار وبناء جوائط البستان . وشراء  
البهائم . وآلات السقي والحراث فهي على المالك (الثالث) يملك العامل نصيبه  
من الثمر بمجرد ظهوره بخلاف ما سبق في القراض .

## كتاب الإجارة (١)

الإجارة لغة . اسم للإجرة - وشرعا تمليك منفعة معلومة مقصودة قابلة  
للبدل والإباحة لا على التأييد بعوض معلوم (٢) والأصل فيها قبل الإجماع

(١) مثله الممطرة . والكراشهر اهـ (٢) خرج بتمليك المنفعة العين كالاستئجار  
بستان لثمره فلا يصح وبمطلومة المجهولة فهي جعالة وبمقصودة غيرها كئاجير تهاية  
لشما فلا يصح وبقابلة للبدل المنفعة البضع فإن العقد عليها نكاح وبقابلة للإباحة لإجارة  
الجارية للاستمتاع فلا يصح . وبلاعلى التأييد بيع المنفعة وبعوض العارية . وبمعلوم  
المساقاة اهـ .

قوله تعالى «فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن» وما ثبت من أنه ﷺ (نهي) عن المزارعة وأمر بالواجرة - م) وأنه ﷺ حينما أراد الهجرة مع أبي بكر رضي الله عنه (استأجر عبد الله بن الأريقط ليدلها على طريق المدينة - مد. ب) وقال ﷺ (قال الله تعالى ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة (١) رجل أعطى بي ثم غدر . ورجل باع حراً وأكل ثمنه (٣) ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يوفه (٤) مد. هـ. ب)

ولأنما شرعت للحاجة إليها. فإن من الناس من تريد أملاكهم عن حاجتهم ومنهم من لا أملاك لهم فيحتاج الأولون إلى الانفاع بالتأجير . والآخرين إلى الاستئجار .

## الباب الأول في أركانها

أركانها أربعة :- «١» عاقد ويشمل المؤجر والمستأجر «٢» ومنفعة «٣» وأجرة «٤» وصيغة إيجاب وقبول كقول المؤجر أجزرتك هذه الدار سنة بكذا فيقول المستأجر قبلت .

ويشترط في العاقد شرطان :- «١» إطلاق التصرف «٢» وعدم الإكراه على مامر في البيع . وقيل يصح للسفيه أن يؤجر نفسه فيما لا يقصد من عمله كالخج . أما فيما يقصد كالحياطة . والتجارة ونحوها فلا بد من وليه

---

(١) لأنهم ظالمون والله خصمهم الظالمين اه (٢) أي عاهد وحالف بي اه (٣) بيع الحرمن الكبار . وليس جائز بحال . ونقل ابن حزم أنه كان يباع في الدين حتى نزل قوله تعالى . «فمنظرة إلى مبصرة» فاستقر الإجماع على منعه . والراد من أكل ثمنه الانتفاع به اه (٤) وهو يشبه ما قبله . وهو من أشد الحرمات . وهذه الجملة هي محل الدليل اه .

وشروط المنفعة ستة :- «١» كونها مباحة . فلا يصح تأجير آلة لهُو  
«٢» ومقصودة . فلا يصح تأجير قفاحة لشها (١) ولا دراهم للزينة «٣»  
ومقدورا على تسلمها في الحال فلا يصح تأجير هارب ومفصوب إلا أن كان  
في يد المستأجر أو كان قادراً عليه ولا تأجير هذه الدار ابتداء من القد . بل  
لا بد من اتصال زمن الاجارة بالقد إلا في اجارة الذمة فيجوز كالسلم «٤»  
ومعلومة كبيان الثوب الخيط . وكون الخياطة رومية أى بغزرتين أو فارسية  
أى بغرزة واحدة ولا يصح أجرتك أحد البيتين «٥» ومقدرة بتحديد  
المدة كاجرتك هذا البيت سنة . أو محل العمل كل ركوب إلى طنطا مثلاً . فإن  
حدد بالمدة والعمل كاجرتك خياطة هذا الثوب في هذا اليوم لم يصح . مالم  
يرد بذكر المدة الاستعجال . أو كان الثوب مما يعمل عادة في أقل من يوم  
فيصح «٦» وباقية المين مدة الاجارة لادائماً فلا يصح اجارة شمعة للوقود .  
ويشترط في الاجرة شرطان :- «١» كونه معلومة جنساً وقدرًا  
وحولاً وتأجيلاً لقوله ﷺ ( من استأجر أجيراً فليُسم له أجرته -  
حق ) فإن كانت مجهولة كأن استأجره على عمل بالطعمة والسيكسوة لم  
يصح وإذا أطلقت عن الحلول والتأجيل اعتبرت حالة (٢) «٢» وكونها مقدوراً على  
تسليمها في الحال . فلا يصح استئجار دار بمارتها . ولا طعن قح بيعض  
دقيقه - وإذا كانت الاجارة في الذمة اشترط حلول الاجرة . وتسليمها  
في المجلس لأن الاجارة في الذمة سلم في المنافع . ويصح كونها منفعة

(١) إلا أن كثرت التفاح وكانت راضحة جيدة فيصح اه (٢) إلا أن قدر الطعام  
والسيكسوة بتحديد يمنع الجهالة كما في السلم فيصح . وأجاز الامام يحيى وأبو حنيفة  
ذلك من غير تحديد وعليه جرت عادة الناس اه

كأجرتك سكنى دارى بسكنى دارك . وحليك الذهب بحلبى الذهب<sup>(١)</sup>  
ويشترط فى الصيغة ماصر فى البيع إلا عدم التأقوت . ويزاد هنا ألا  
يتضمن العقد استيفاء عين مقصودة . كأنه شجار البستان لثمرته فلا يصح<sup>(٢)</sup>

## الباب الثانى فى انواعها

الاجارة موردھا المنفعة دائماً . إلا أنها من حيث ما تتعلق به ثلاثة  
أنواع (١) اجارة متعلقة بعين معينة كأجرتك هذا البيت (٢) واجارة متعلقة  
بعين فى الذمة كأجرتك بيتا صفته كذا (٣) واجارة متعلقة بالذمة كالزمت  
ذمتك حلى الى مصر .

## الباب الثالث فى احكامها

وهى ثلاثة :- (الاول) كونها لازمة من الطرفين . فلا تفسخ بفسخ  
العاقدين . ولا بغيرهما إلا فى صورأتى . ولا يبيع العين المؤجرة . ويحل  
كل من الوارث والمشتري محل العاقد . وتفسخ بتلف العين المؤجرة كلها  
إن كانت الاجارة اجارة عين . فان كانت فى الذمة . وجب على المؤجر  
إبدالها - والانتساخ فى اجارة العين إنما هو بالنسبة للمقبل فقط .  
أما الماضى فيستقر قسطه من الاجرة باعتبار قيمة المنفعة وقت العقد

(١) ولا يشترط القبض فى المجلس لأنه لاربا فى المنافع اه (٢) لأن مورد الاجارة  
يجب أن يكون منفعة واستثنى من ذلك استئجار الموضع لتبوت به بالنص ولأنه تقدير  
لبنها ومقابلته بالثمن . وينبغى التنبيه لبطلان ما يجري بين الناس من استئجار البساتين  
لأثمارها . ويمكن الاعتياض عنه ببيع الثمرة مع اشتراط القطع وبعد لزوم العقد يبيع  
لمالك المشتري ابقاء الثمرة على الشجر فهذا جائز كما مر بصحيفة نمرة ٢٢ اه

لا باعتبار زمنها . فلو كان الماضي ربع الزمن . وكانت قيمته نصف الأجرة . استقر نصفها لا ربعها <sup>(١)</sup> (الثاني) يد المستأجر بالنسبة للعين المؤجرة . والأجير بالنسبة لحل العمل . يد أمانة . فلا يضمنان إلا بالتفريط والمرجع في التفريط وعدمه إلى العرف . فلو ضرب الدابة فرق العادة قتلته . أو سها صما أجر لحراسته قتلته . أو أسرف في الوقود على الخبز فاحترق ضمن في الثلاثة . أما لو انهدم الاصطبل على الدابة ليلا مثلاً فإنه لا يضمن (الثالث) لو ادعى المستأجر <sup>(٢)</sup> الرد لم يصدق إلا بينة عملاً بقاعدة - كل أمين ادعى الرد على من ائتمنه صدق بيمينه إلا المرتهن والمستأجر .

(مسألة) تنسخ الاجارة بموت المؤجر في صور منها «١» أن يكون مالكا للنفعة بوقف سواء أكان المستأجر أجنبياً أم من البطن التالي له «٢» وأن يكون مالكا لها بوصية ، وذلك لأن المالك زال عنه بشرط الواقف في الأولى والموصى في الثانية لا بتوريث «٣» وأن تكون المؤجرة أم ولده . لثبوت الحرية لها بموته .

### كتاب الجعالة (٣)

هي لغة اسم لما يجعل لانسان على فعل شيء . وشرعا التزام عوض معلوم أو مجهول عسر علمه . والأصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى « ولئن جاء به حمل لمير » (٤) وما ثبت من أن صحابياً ( رقاً لديناً بالهاتحة على قطع من

---

(١) ولو وقع التلف قبل قبض العين المستأجرة أو بعده وقبل مضي مدة لا تقوم بأجرة انقضت الاجارة في الكل اهـ (٢) بخلاف الأجير كالحياط فيصدق في دعواه رد الثوب بلاينة اهـ (٣) بثلاث الجم . ويقال فيها أيضاً الجعل والجعيلة اهـ (٤) وكان الحمل معلوماً عندهم . وهذا على القول بأن شرع من قبلنا شرع لنا اذا



القيم - ق د (١) وإنما شرعت للحاجة إليها كالمضاربة والاجارة .

## الباب الاول فى اركانها

وأركانها خمسة :- (١) جاعل وهو الملتزم (٢) ومجمول له وهو العامل (٣) وجبل (٤) وعمل (٥) وصيغة إيجاب فقط كقول الملتزم من رد ضالتى أو ضالة فلان فله كذا

وشرط الجاعل . إطلاق تصرف . فلا يصح التزام صبي ولا مجنون ولا مكروه ولا محجور عليه بسفه . ولا يشترط كونه مالكا .

وشرط العامل (١) علمه بالالتزام . فن عمل غير عالم به لم يستحق شيئا (٢) وكونه أهلا للعمل إن كان معينا

وشرط الجعل . كونه معلوما فلا يصح كونه مجهولا فلو قال من رد ضالتى فله ثوب لم يصح ويستحق الراد حينئذ أجره المثل . ويستثنى من ذلك صورتان (الاولى) الملبج وهو الكافر إذا جعل له الامام جملا كجارية

ورد فى شرعنا ما يقرره وهو هنا الحديث . أما على القول الآخر وهو المعتمد فلا يستدل بالآية ١ هـ

(١) القطيع ثلاثون رأسا . وقد ذكر البخارى وغيره . أن الصحابى ثقل على الدينغ وصار يقرأ عليه « الحمد لله رب العالمين » فبرى . فلما أخذ النعم وكان مع جماعة قال لهم لا تقسموها حتى نسأل الرسول صلى الله عليه وسلم . فلما سأله قال قد أحببتكم . اقتسموا واضربوا لى معكم بسهم . وضحك صلى الله عليه وسلم . ويؤخذ من هذا الحديث جواز الجمالة على ما ينتفع به المريض من دواء ورقية ونحوها وقد روى ابن عباس قوله صلى الله عليه وسلم ( إن أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله - ب ) ١ هـ

على أن يدانا على قلمة فيصح مع كون الجارية غير معلومة (والثانية) مالو قال حجج عني وعلى تفقثك فيصح مع كون النفقة غير معينة . ويكفي في الجمل الممين وصفه من غير رؤيته . بخلاف ممن المبيع وأجرة الاجارة لأن البيع والاجارة لازمان فالتيط لهما بالم يحتط للجمالة وقيل لا يكفي .

وشرط العمل :- «١» أن يكون فيه كلمة «٢» وألا يكون معيناً على العامل فلورد الناصب الضالة لم يستحق شيئاً «٣» وضبطه إن كان معلوماً : فإن عسر علمه صح مع الجهل به . .

وشرط الصيفة عدم تأقيتها لأنه قد يفوت الغرض . وإشارة الأخرس المفهمة كافية . ولا يشترط القبول لفظاً ولو كان العامل معيناً .

## الباب الثاني في أحكامها

الجمالة جائزة من الطرفين . فكل منهما فسخها . قبل العمل وبمده ولا يستحق العامل شيئاً إلا إن فسخ الجاعل أو زاد في العمل أو نقص في الجمل بعد الشروع في العمل فله أجرة المثل في الثلاثة ما لم يرض بالزيادة أو النقص . وتنسخ بما تنسخ به الوكالة وتلزم بالفراغ من العمل فيستحق حينئذ العامل الجمل الذي التزمه الجاعل .

(مسألة) الجمالة تخالف الاجارة في خمسة أحكام «١» صححتها على عمل مجهول عسر علمه «٢» وصحتها مع غير معين «٣» وعدم استحقاق العامل الجمل إلا بعد الفراغ من العمل «٤» وعدم اشتراط القبول لفظاً من العامل وإن كان معيناً «٥» وكونها جائزة من الطرفين .

## كتاب المزاوعة والمخابرة وكراء الأرض

المزاوعة لغة . مفاعلة من الزرع أو من الزراعة . والمخابرة لغة مشتقة من الخبير وهو الأكدار أى الفلاح . والكراء لغة التأجير .

والمزاوعة شرعا تسليم المالك الأرض لشخص يزرعها — أى يبيع ما يخرج منها والبذر على المالك ، وهى باطلة لأنه وَاللَّهُ يَكْفُلُ (نهى عنها - م) إلا إن كانت تبعا للمساواة فتجوز (١) بشروط أربعة : - (١) اتحاد العقد (٢) واتحاد العامل (٣) وتمذر أفراد الشجر بالسقى (٤) وتقدم انظر المساواة فى الصيغة على لفظ المزاوعة . أو مقارنتهما مثل . ساقيتك على هذا النخل وزارعتك على هذه الأرض بنصف ما يخرج منها . أو عاملتك على هذين بثلث ما يخرج منها . والمخابرة شرعا . كل مزاوعة إلا أن البذر على العامل . وهى باطلة لأنه وَاللَّهُ يَكْفُلُ (نهى عنها - ق) .

وكراء الأرض جائز إن كان بنقد أو طعام أو غيرها ، حال أو موصوف فى الذمة ، كما يجوز لما لى كها أن يؤجر عاملا يعمل فيها وحده أو منع دوابه وآلاته بنقد أو غيره ، فإن أجرة الأرض أو العامل بجزء مما يخرجها الأرض لم يصح .

(مسائل) : الأولى ، المخابرة . والمزاوعة المنفردة عن المساواة . باطلتان عند الأئمة الأربعة ، واختار النووي رحمه الله جوازهما مطلقا ، وحمل أحاديث النهى على ما إذا اشترط المالك لنفسه ناحية معينة من الأرض ، وللعامل

(١) وعلى ذلك حملت معاملة النبي صلى الله عليه وسلم لاهل خيبر التى مرحدثها فى المساواة .

أخرى « الثانية » الزرع يتبع البذر ، فهو في المزارعة الباطلة للمالك ، وعليه للعامل أجره مثل عمله وعمل دوابه . وفي المخارة للعامل . وعليه للمالك أجره مثل الأرض ، وكذا الكراء الباطل « الثالثة » إذا كان البذر من المالك يصح أن يستأجر العامل على نصف أرضه بمنفعة النصف الآخر ونصف البذر ، وإذا كان البذر من العامل يصح أن يستأجر من المالك نصف أرضه بنصف البذر ونصف منفعته ومنفعة آلاته ، وإذا كان منهما يصح أن يستأجر العامل من المالك نصف الأرض بنصف عمله ، كما يصح في الأحوال الثلاثة إعاره الأرض من جهة المالك ، والتبرع بالعمل من جهة العامل

## كتاب أحياء الموات

الموات بفتح الميم وضمها ، أرض غير منتفع بها ولم يسبق عليها ملك لأحد في الإسلام فخرجت الشوارع ومنى وعرفات ونحوها من المنافع العامة وحريم العامر لأن مالك العامر يستحق الانتفاع به ، والمملوكة في الإسلام فلن علم مالكها فهي له مسلما كان أو ذميا ، وإن جهل فهي مال ضائع تصرف فيه الإمام كسائر الأموان الضائعة بما يراه ، أما التي ملكت في الجاهلية بأن وجدت فيها آثار العمارة الجاهلية فلا يمتد بها ، وتكون مواتا يجوز أحيائها .

والمراد بأحيائها عمارته بما يمد عمارة في العرف ، وفي المسكن بناؤه وتسقيفه ، وفي الحديقة تحويطها وحرثها وجلب الماء لها ، وهكذا ، وهو جائز بل مندوب والأصل فيه قبل الإجماع قوله **وَيُحْيِيهِ** ( من عمر أرضا

أدبست لأحد فهو أحق بها - ب ) وقوله ﷺ (من أحيأ أرضاً ميتة فله فيها أجر ، وما أكلت العوافى منها فهو له صدقة - ن ، ابن حبان ) ص (١) ، وإنما شرع لما يترتب عليه من المنافع الخاصة والعامة للناس .

وإنما يجوز الأحياء للمسلم وإن لم يأذن له الإمام (٢) أما الكافر ولو ذمياً فلا يجوز له ذلك ، وإن أذن له الإمام ، ويتملك المسلم ما يحويه في دار الكفار ما لم يدفعوا عنه .

(مسألة) يجب على من اختص بماء أن يبذله لغيره من غير عوض بشروط ستة : -

« د » أن يفضل عن حاجته الناجزة « ٢ » وأن يحتاجه غيره لنفسه أو لحيوان محترم « ٣ » وأن يكون مما يستخلف كماء بئر وعين ونهر وجدول ، لقوله ﷺ ( لا تمنعوا فضل الماء لتمكنوا به الكلاً - ق ) « ٤ » وألا يضربه البذل « ٥ » وأن يكون بقرب الماء كلاً مباح ترعاه الماشية « ٦ » وألا يكون عند هذا الكلاً ماء آخر .

## كتاب الوقف

الوقف لغة ، الحبس (٢) وشرعاً حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه . على مصرف مباح ، والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى ( وافعلوا

(١) العوافى طلاب الرزق ولو من غير الآدميين ا هـ (٢) لكن يسن استئذانه خروجا من خلاف من أوجه ا هـ  
(٣) وأيضا التسجيل . والتأييد . وهذه الأربعة صرائح . وأما الكناية فمثل

الخير لعلكم تفلحون) وقوله (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون (١) ، وقوله ﷺ (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث ، صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له - م د) (٢) ، حمل الجمهور الصدقة الجارية على الوقت - وهو قرينة مندوب إليها لما ذكر . وإنما شرع لتأييد الخير ودام البر .

## الباب الأول في أركانه

وأركانه أربعة :- «١» واقف «٢» وموقوف «٣» وموقوف عليه «٤» وصيغة .

وشروط الواقف ، أن يكون مختاراً ، أهلاً للتصرف ، نخرج المسكره والصبي والمجنون والمحجور عليه بسفه أو فلس ، ويصح من مريض ، ولو مرض الموت إذا لم يكن عليه دين مستغرق .

وشروط الموقوف أربعة :- «١» أن يكون عيناً معينة فلا يصح وقف شيء في الزمة . ولا وقف أحد البيتين «٢» وأن يكون مملوكاً للواقف «٣» وأن يكون قابلاً لنقل الملكية من شخص لآخر . فلا يصح وقف مكاتب وأم ولد . ويصح وقف المنصوب وغير الرثي . والمعلق عتقه على صفة . ويعتق عند

---

تصدقته هـ (١) روى أن أبا طلحة رضي الله عنه لما سمع الآية رغب في وقف به حاء وهي حديقة عظيمة مشهورة . وكانت أحب أمواله إليه . واستشار النبي صلى الله عليه وسلم في مصرفها فقال له ( أرى أن تجعلها في الأقربين - ق ) ففعل هـ (٢) وثبت أن عمر رضي الله عنه أصاب أرضاً بخير فأراد التقرب بها فقال له صلى الله عليه وسلم ( إن شئت حبست أصلها وتصدقته بها .. ففعل رضي الله عنه - ق ) وهو أول وقف في الإسلام على المشهور هـ .

وجودها. وقيل لا يستق «٤» وأن يمكن الانتفاع به انتفاعاً مباحاً مقصوداً.  
ولو ما لا مع بقاء عينه من حيوان ومناخ وعقار خالص أو مشاع فلا يصح  
وقف الدراهم والدنانير. والطعام. والرياحين المتصولة عن أصلها ولا وقف  
الموصى بمنفعتها لأنها مستحقة للموصي له. ويصح وقف زمن يرجي برؤيه وجهه  
صغير وأرض مستأجرة ودراهم لتصاوغ حلياً ومسك وغيره للانتفاع برأيتها.  
وشروط الموقوف عليه خمسة :- «١» إمكان تملكه للموقوف إن كان  
معيّناً فلا يصح الوقف على ميت أو عبد نفسه أو بهيمة مملوكة ولا وقف نحو  
مصحف على كافر «٢» وكونه غير الواقف خلافاً لأنني حنيفة رضي الله عنه  
لعدم صحة تملك الشخص نفسه إلا إن دخل بالصفة كان وقف على الفقراء  
وكان فقيراً أو على العلماء وكان عالماً «١» وكذا لو وصف أولاد أبيه بصفة  
تحقق فيهم فالمعتمد أنه يصح وقيل لا يصح «٣» وكونه مباحاً سواء أظهر  
فيه قصد القرينة كالوقف على الفقراء أم لا كالوقف على الأغنياء والكافر الذي  
فلا يصح الوقف على كنيسة للتمسك حتى ولو كان الواقف ذمياً ولا على حرابي  
ومرتد «٤» وكونه معلوماً إن كان معيّنًا فلا يصح الوقف على رجل أو على  
من يعينه فلان «٥» وكونه متصل الأول والآخ كوقف على أولادى وله  
أولاد ثم على طلاب العلم - فإن كان منقطع الأول والآخ كوقف  
على أولادى، وليس له أولاد، فهو باطل اتفاقاً - وإن كان منقطعاً

---

(١) ولذا قال عثمان رضي الله عنه حين وقف بئر رومة ﴿ ودلوى فيها كدلاء  
المسلمين - ق. ت. س. وأقره من كان حاضراً. فهذا منه إخبار بأن له أن  
ينفع بوقفه العام كما ينفع الواقف بالصلوة في المسجد الذي وقفه وبالقراءة في الكتاب  
الذي وقفه وهكذا. وليس ذلك اشتراطاً. ١٥

الأول فقط ، كوقفت على رجل ، ولم يعينه ثم على الفقراء ، فالعتمد أنه يصح  
ويعتبر الرجل كأنه انقضى لعدم تمييزه ، فيصرف مباشرة للفقراء ، كما لو  
قال وقته على الفقراء ، ومثله ما لو كان منقطع الوسط كوقفت على أولادي  
وله أولاد ، ثم على رجل ، ولم يعينه ، ثم على الفقراء ، فالعتمد أنه يصح  
ويصرف بعد انقراض أولاده الى الفقراء وإن كان منقطع الآخر فقط ،  
كوقفت على أولادي ، وله أولاد ، فالعتمد أنه يصح أيضاً ، ويصرف بعد  
أولاده إلى أقرب الناس إليه رحماً لإرتقاء فقراء وغيرهم ، وقيل إلى فقرائهم فقط .  
وشروط الصيغة خمسة : (١) لفظ يشعر بالمراد صريحاً أو كناية ، ولا بد  
من القبول إن كان الموقوف عليه معيناً (٢) وعدم اشتراط الخيار (٣) وعدم  
التأقيت (٤) وعدم التعليق ، إلا أن علقه على موته فيصح ، ويكون  
وصية يصح الرجوع عنه (٥) وبيان المصرف ، فإن لم يبينه بطل ما لم يقل لله  
فيصح لما ثبت من أن أبا طلحة لما وقف يرحاء قال (إنها صدقة لله . ق)  
ثم يبين المصرف بخلاف الوصية ، فلا يلزم فيها بيان المصرف لأنها غالباً  
تكون للفقراء

(مسألة) إذا لم يبين الواقف المصرف ، فقل لا يصح ، وقيل يصح ،  
ويصرف إلى أقاربه ، . ألم يكن الواقف هو الإمام من بيت المال ، فإن كان  
الواقف هو الإمام ، أو انقضى أقاربه . صرف على مصالح المسلمين ، وقيل  
على فقراء بلد العين الموقوفة . ومشأله ما إذا بين الواقف الموقوف عليه  
لكننا جهلناه

## الباب الثاني في أحكامه

وهي ثلاثة (الأول) اللزوم في الحال ، فلا يصح الرجوع فيه ، وإن لم يحكم به



حاکم (١) \* (الثاني) خروج الموقوف عن الملكية فلا يصح بيعه ولا هبته (الثالث) يتبع في ريعه شرط الواقف من تقديم كتقديم الارشد من اولاده . وتأخير كتأخير العاصي منهم . وتسوية كجعل اولاد البنات مثل اولاد البنين . وتفصيل كأن يجعل للولد نصف البنت . واخراج بالصفة كحرمان من تزوج من بناته وإدخال كاعادة نصيب المطقة اليها ونحو ذلك من الشروط لثبوت مثله عن الصحابة رضي الله عنهم والعرف المطرد كالشرط ولو شرط الواقف النظر لواحد أو جماعة اتبع ولو من غير المستحقين وإلا فالأمر للقاضي \* (مسألة) إذا حرم الواقف بعض أولاده من الوقف أو حرم ورثته الشرعيين ووقف على غيرهم كان فافذا (٢) إلا أنه محرم لنفقاته روح الشريعة الاسلامية التي توجب التسوية بين الأبناء . وإقرار حقوق الواثين ، مهما كانت البواعث الداعية للحرمان ، لأن المال لله ، والمالك إنما هو خليفة الله عليه ، فلا يتصرف فيه إلا بما يرضاه سبحانه وتعالى

## كتاب الهبة

الهبة لغة ، إعطاء الشيء بلا عوض (٣) ، وشرعا تطلق على ما يشبه صدقة التطوع والهدية فتعرف بأنها تملك تطوع ناجز حال الحياة بلا عوض (٤) ،

(١) وأنكر شرح الوقف . وقال أبو حنيفة لا يلزم . واحتج لهما بما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ( أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما نزلت آية القرأئض . لا حبس بعد سورة النساء - هـ ) (٢) و بعض العلماء لا يرى نفاذه (٣) مأخوذة من هبوب الرجم لما فيها من انتقال شيء من شخص لا آخر . أو من هب من نومه كأن الواهب استيقظ لقلع الاحسان (٤) فخرج بالتملك العارية والوقف والضيافة . وبطوع الزكاة . وبناجز الطلق . وبحال الحياة

وطلق على ما يقابلها ، فيزاد في التعريف لا لاحتياج أخذ ولا لأكرامه  
 بإيجاب وقبول (١) فالفرق بين الثلاثة ، أن الصدقة تقتزن باحتياج الآخذ ،  
 أو قصد الثواب من المعطى ، وأن الهدية تقتزن بأكرامه بنقل المهدى إلى  
 منزله ، وأن الهبة لا تتوقف على ذلك ، وتكون بمنقول وثابت ، وهما  
 يكونان بالمنقول فقط ، فكل هدية وصدقة تطوع هبة ولا عكس - وهي  
 بأنواعها الثلاثة مندوب إليها ، ولا سيما للاقارب ، والأصل فيها قبل الإجماع  
 قوله تعالى (فان طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَاكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا) وقوله ﷺ  
 (لو دُعيتُ الى كراع أو ذراع لأجبت ، ولو أهدى الى ذراع أو كراع  
 لقبلت - ب) (٢) وقوله ﷺ (لأعقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة - ق)  
 أى ظلها ، وقوله أيضاً (تهادوا تحابوا - ب) وفي رواية (تهادوا فان  
 الهدية تذهب وحرر الصدور - ت) أى عداوتها .

## الباب الاول فى اركانها

الهبة بالمعنى الخاص لها أركان أربعة : - (١) واهب (٢) وموهوب  
 (٣) وموهوب له (٤) وصيغة  
 فشرط الواهب . لإطلاق تصرفه . وملكه للموهوب ولو حكما

---

الوصية . ويلا عوض ما فيه عوض فليس هبة اه (١) خرج بالأول الصدقة .  
 وبالثاني الهدية وإذا أطلقت الهدية انصرفت إلى المعنى الخاص اه  
 (٢) الكراع من الغنم طرف الرجل . والذراع طرف اليد وهى أكثر لحما وكانت  
 أحب طعام إليه صلى الله عليه وسلم . ولذا وضع له السم فيها وكراع الغنم واديين  
 مكة والمدينة وقيل جبل أسود والمراد هنا المعنى الاول كما هو الظاهر اه

وشرط الموهوب مامر في البيع - وشرط الموهوب له . أهليته لملك ما يوهب . فلا تصح الهبة لرفيق . وبهيمة . وحمل .

وشرط الصيغة مامر في البيع . (قاعدة ثان) « الأولى » كل ما يصح بيعه صحته هبة إلا « ١ » الموصوف في الذمة يصح بيعه ولا تصح هبته « ٢ » ومال المريض . يصح بيعه بثمن مثله لو ارث . ولا تصح هبته له بل يكون وصية موقوفة على إجازة باقي الورثة « الثانية » كل ما لا يصح بيعه لا تصح هبته إلا « ١ » الأصحية . لا يصح بيع شيء من لهما . ويصح هبته « ٢ » ونحو حتى قمح من كل مختار لا يصح بيعه . وتصح هبته « ٣ » وعمرة البائع إذا اختلطت بعمرة المشتري لا يصح بيعها وتصح هبتها

## الباب الثاني في أحكامها

وهي ثلاثة ( الأول ) عدم لزومها وثبوت ملكية الموهوب إلا بالقبض . ولوفى هبة الوالد لابنه الصغير وذلك لما ثبت من ( أنه ﷺ أهدى إلى النجاشي حلة وأواق من مسك . وقال لأم سلمة لا أرى النجاشي إلا قد مات . ولا أرى هديتي إلا مرودة . فان ردت على فعي لك فكان كذلك - مد . ح ) ص ( ١ ) وذلك لأن الهبة لا بد فيها من نهاية الرضى ولا يكون إلا بالقبض . أما البيع فالإتزام البدل فيه كاف في ظهور الرضى . وقيل يملك

( ١ ) قال ذلك لأم سلمة حينما تزوجها . وهذا الحديث يفيد ظنه صلى الله عليه وسلم موت النجاشي . وقد ثبت ( أنه ﷺ أهدى علي سبيل القمطر بموته في اليوم الذي مات فيه . وصلى مع الصحابة عليه - ق . د . ت ) وهذه من معجزاته عليه ( ٦ - التهذيب - ثان )

بالمقد . وقيل ملكيته موقوفة فان تم القبض ظهر أنها من حين المقد . وإلا فلا ملكية . (١) وهذان القولان مرجوحان . وحكم الهبة في الاستتباع حكم البيع . فما يتبع المبيع في العرف يتبع الموهوب كذلك (٢) (الثاني) لا تنسخ الهبة بموت الماقدين أو أحدهما . ويقوم وارت كل مقامه . ولا يجوز ولا يغاير . لكن يؤخر القبض الى ما بعد الأفاقة (الثالث) لا يجوز للواهب الرجوع بمد إقباض الموهوب إجماعا إلا إن كن أصلا للموهوب له ذكر أو أنثى كالأب والجد والام والجدة . لقوله ﷺ (لا يحل للرجل أن يعطي العطية فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطي ولده - ت . ج . د) ص . وهذا مالم يشترط الوالد ثوبا أي بدلا وأتابه الولد فلا رجوع له . وأما حديث (من وهب لغيره هبة فهو أحق بها مالم يشب منها - ح . هق) ص . فمحمول على الأصول (٣) - ومثل الهبة في الأحكام الثلاثة . الصدقة . والهدية .

(مسألة) من صيغ الهبة « العُمرى » وهي قول الواهب أعمرتك هذه الدار أي جعلتها لك مدة حياتك فأزمت عادت إلى « والرقبي » وهي قوله أرقبتك هذه الدار أي إن مت قبلي عادت إلى وإن مت قبلك استقرت لك . فقيل هما باطلتان . والصحيح أنهما نافذتان . ويلغو الشرط . ويستقر الموهوب للمعمر والمرقب يرثه عنهما ورثتهما وذلك لقوله صلى الله عليه

السلاة والسلام اه (١) وتظهر فائدة الخلاف في ثمة الموهوب في العترة بين المقد وبين القبض اه (٢) ولا يكتفى في القبض وضع الموهوب بين يدي الموهوب له اه (٣) وأخذ مالك وأبو حنيفة رضي الله عنهما بالحديث فقالا للواهب مطلقا الرجوع ولو بعد القبض . ويرد قولهما حديث (لا يحل للرجل الحج) المذكور بالأصل اه

وسلم (من أمر شيئا أو أرقبه فهو له حياته ومماته - ن . مد ) . وليس لنا عهد  
يصح ويلغو فيه الشرط المنافي للمقد إلا هذا . ولو قال جعلته لك عمرى أو  
عمر فلان لم تصح الهبة على الأصح .

## كتاب اللقطة<sup>(١)</sup>

اللقطة لغة اسم للشيء الملتقط . وشرعا ما وجد ضائعا من حق محترم غير  
محرز لا يعرف مستحقه . ولا يتمتع بقوة . وكان ضياعه بسبب سقوطه من  
صاحبه أو غفلته (٢) والأصل فيها قوله تعالى ( ونعاونوا على البر والتقوى )  
وماروى عن زيد بن خالد الجهني رضى الله عنه أنه وَلَقَدْ ( سئل عن لقطة الذهب  
أو الورق فقال أعرف عفاصها ويوكاهها ثم عرفها سنة . فأن لم تعرف فاستدفقها .  
ولتكن وديعة عندك . فأن جاء صاحبها يومامن الدهر فأدأها إليه وإلا فأنك بها .  
وسأله عن ضالة الأبل فقال مالك ومالها . فأن معها حذاءها وسقاءها ترد  
لها وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها . وسأله عن الشاة فقال خذها فأنما هي لك  
أولا خيك أول الذئب - ق ) (٣)

(١) بضم اللام وفتح القاف على المشهور . وقيل هي بسكون القاف . أما بالفتح فتطلق  
على كثير الالتقاط . ويقال فيها أيضا لقطة بضم اللام ولقطة بفتحها هـ (٢) فدخل  
المال والاختصاص . وخرج مال الحربى فانه فيه أو غنيمه . والمحرز فلا يصح  
التقاطه . وما يعرف ماله أو يوجد في أرض مملوكة فهو مستحق لصاحبه . وما يتمتع  
بقوته كالبعير فلا يلتقط . وما ألقته الريح أو رماء هارب أو قذفه بحر أو سيل فهو مال  
ضائع هـ (٣) الورق القضة . والعفاص ما يوضع فوق رأس القارورة وهو غير العمام  
الذى يوضع داخلها . والوكاه الرباط الذى تربط به . وقوله فأنك منصوب على  
الإغراء . والحذاء الخف . والسقاء بكسر السين الجوف أو الصقيل

وشرعت قياما بحق الأخوة الإسلامية . وإظهارا للتعاون . ومحافظة على الاموال .

## الباب الاول فى اركانها واحكامها

وأركانها ثلاثة :- (١) التقاط (٢) وملتقط (٣) ولقطة والالتقاط (مندوب) إن وثق الملتقط بأمانة نفسه فى الحال والاستقبال . (ومباح) إن وثق فى الحال دون الاستقبال (وحرام) إن تحقق الخيانة فى الحال (ومكروه) إن وثق بالخيانة فى الاستقبال (وواجب) إن تحقق ضياع اللقطة ولم يلتقطها . ولا ضمان بتركها مطلقا - ولا يجوز التقاط شيء بحرم مكة إلا لحفظ لقوله ﷺ (إن هذا البلد حرمه الله لاتحل لقطته إلا لبدن مكة - ب) أى معرف على الدوام .

ويجب أن يكون الملتقط أهلا للملك . فلا يصح التقاط رقيق كامل الرق بنير إذن سيده . إلا المدبر فيصح ويكون لسيده . كما يصح التقاط المبعوض والمكاتب والصبي إن كان مميزا (١) والقاصى والنمى والمعاهد والمستأنن والمرتد .

ويسن للملتقط أن يشهد عليها حال الالتقاط من غير استيذاب أو صافها . وأن يدبر وعاءها وغاصها ووكاءها وجنسها وقدرها كيلا أووزنا أو عددا أو ذرعا . (٢) وأن يكتب أو صافها . وموضع التقاطها . ووقته .

(١) ويعرفها وله . ويتملكها له أن رأى المصلحة فى ذلك اه (٢) كون هذه المعرفة سنة هو المعتمد . وقيل هى واجبة وجرى عليه ابو شجاع وشارحه فى الدين البصير رحمهما الله اه

ويجب عليه أن يحفظها في حرز مثلها . وأن يعرفها سنة في موضع الالتقاط  
والاسواق وجامع الناس وعلى أبواب المساجد مرتين كل يوم مدة ثلاثة أشهر .  
ثم مرة كل يوم ثلاثة أخرى ثم مرة كل أسبوع ثلاثة أخرى ثم مرة كل شهر  
بأقي السنة . وهذا على سبيل التقريب لا التحديد . ويكفي في الشيء الحقيق  
تعريفه فمنا يظن أن فاقده أعرض عنه . ويشترط ألا يكون المرف ما جئنا .  
ولا يصح التعريف داخل المساجد مع رفع الصوت بل هو حرام .  
وقيل مكروه . فإن لم يرفع صوته كأن سأل جماعة فيه فلا حرمه ولا كراهة .  
وهذا كله في غير المسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الأقصى فيجوز فيها .  
فإن تلفت أو ظهر بها عيب أثناء العام بلا عذر فلا ضمان على الملتقط :  
وإن وجد مالها أثناء العام ردّها له في الحال . فإن أخرها بلا عذر قتلت  
أو نقصت ضمن . وإن لم يجد مالها بعد تعريفها تخير بين حفظها للمالكها .  
وبين تملكها . فإذا اختار التملك وجب تعريفها سنة أخرى ما لم يكن قصد  
التملك حين التعريف السابق وإلا كفاه : ولا يتم التملك إلا باللفظ فلا يكفي  
القصد . وفي المختص يتخير بين الحفظ ونقل الاختصاص إليه . والمرأة  
التي يحل وطؤها لا يجوز اختيار تملكها بل يحفظها . أما التي لا يحل وطؤها  
كالمجوسية فيصبح تملكها وأشارة الآخرس المفهمة كافية وكذا الكتابة مع النية .  
ويصير الملتقط بالتملك ضامنا وإن لم يشترطه . فيجب عليه ردّها للمالكها  
بعينها إن كانت باقية . ومع الأرض . إن نقصت . فإن تلفت ضمن . مثلها في  
المثل وقيمتها في المتقوم وقت التملك . ولو أراد المالك البدل والملتقط العين  
مع أرض النقص أجيب الملتقط . والزيادة الحاصلة قبل التملك مطلقا . أو بمده  
وتكاتب متصلة من حق المالك . أما المنفصلة الحادثة بمده فهي للملتقط .

والمعتبر في الحمل وقت حدوثه لا وقت انفصاله على الأصح . ولوباع الملتقط اللقطة وكان له خيار فجاء المالك زمن خياره فله الفسخ . وإلا فلا

(مسائل) « الأولى » في الالتقاط معنى الامانة والولاية لأن الملتقط أمين فيما التقطه والشارع ولاه حفظه . وفيه معنى الاكتساب لأن له التملك بعد التعريف « الثانية » لومات الملتقط قبل التملك . فلوارثه حق التملك . فان كان صغيراً أو كان وارثه بيت المال . فقيل ينتقل . وقيل لا « الثالثة » الفرق بين اللقطة والمال الضائع . أن اللقطة ما وجد ضائفاً في غير حرز . وأما المال الضائع فهو ما وجد في حرز مثله ولم يعلم مالكه . ومعلوم أن المال الضائع لا يصح التقاطه بل يتصرف فيه الإمام بما يراه فيصرفه في مصالح المسلمين . وقيل لقراء بلد المال .

## الباب الثاني في أقسامها

أقسامها أربعة : - ( الأول ) ما لا ينسد ولا يحتاج إلى نفقة كالأمان والياب فهذا يعرفه سنة ثم يتخير بين تملكه وبين حفظه لصاحبه ( الثاني ) ما يسرع إليه الفساد ولا يمكن علاجه كالرطب الذي لا يتثمر والأطعمة الرطبة فيفعل ما فيه المصلحة من تملكه في الحال مع غرم بدله أو يعمه وحفظ ثمنه ثم يعرفه سنة . وفي صورة التملك لا يزل بدله مدة التعريف بل يبقى في ذمته ( الثالث ) ما يفسد ولكنه يمكن علاجه كالرطب الذي يمكن تجفيفه واللبن الذي يمكن جمعه أقطاً فيفعل ما فيه المصلحة من يعمه وحفظ ثمنه . أو تجفيفه وحفظه ثم يعرفه سنة . ويتبرع الملتقط أو غيره بنفقة تجفيفه . أو يفترض على مالكه . أو يبيع بمضه ويجفف باقيه بثمنه ( الرابع ) ما لا ينسد ولكن يحتاج



إلى نفقة كالحیوان - فان كان ممالیئمتع بنفسه من صغار السباع كالذئب والنمر . تخیر بین ثلاثة أشياء تملكه مع غرم بدله . أو يئمه وحفظ ثمنه . أو حفظه مع التبرع بالاتفاق علیه . وإن كان یتمتع لقوته كالابل أو لسرعته في العدو كالظباء . أو لطيرانه كالحمام . فان وجدته في العمران تخیر بین أمرین : یئمه . أو حفظه مع التبرع بالاتفاق علیه . وإن وجدته في صحراء آمنة حرم التقاطه للملك . فان فعل صار ضامناً لتعديه . ولا یبرأ برفع يده عنه ولا برده لموضعه . ویبرأ بتسليمه للحاكم . فان انتقطه للحفظ حاكماً أو غیره جاز (١) ونفقة الرقيق مدة الحفظ كسبه . فان لم یكن له كسب فكالحیوان (٢)

(مسائل) الأولى : إذا تملك الملتقط ولم یظهر المالك فهو كسب له لا یطالب به في الآخرة «الثانية» البیع في الاقسام الثلاثة المذكورة إنما یكون بأذن الحاكم إن وجد . وإلا استقل الملتقط بالبیع للضرورة «الثالثة» ما یفعل الآن من أخذ الملتقط عشر اللقطة من مالکها غیر جائز . ومثله ما یسمى (بالحلوان) إلا إن كان على جهة التبرع المطلق من المالك :

## کتاب اللقیط

ویسمى الملقوط . والمنتبذ . والدعی . وهو لغة مطلق الشيء المأخوذ . وشرعاً صبی مطروح في طریق ونحوه لا کافل له معلوم ومثله المجزوء . وأخذہ وثربیته وكفاته فرض على الکفاية . والأصل فيه قوله تعالى (وافعلوا

(١) الظاهر أن نحو الحمام لا یجوز التقاطه للحفظ إلا إن تأكد ضیاعه . لأن العادة فيه أنه یعود إلى صاحبه بنفسه فالتقاطه قد یحول دون وصوله لصاحبه اه  
(٢) والقیاس یقتضي أن الحيوان إن كان يستغل نفقته في خلقه أهـ

الخير) وقوله (وتعاونوا على إئبر والتقوي) وقوله (ومن أحياءنا فكأنما أحياء  
الناس جميعا) (١)

وإنما أوجب الشارع أخذ اللقيط وتربيته . حفظا للنفس . وقيامًا  
بالواجب الانساني وتحقيقا لمعنى الشفقة الإسلامية .

## باب فى أركان الالتقاط وأحكامه

أركانه ثلاثة : - «١» التقاط أى مطلق أخذ «٢» ولقيط «٣» وملتقط .  
والالتقاط كما ذكرنا فرض على الكفاية . إذا قام به من هو أهل  
للكفالة سقط الأثم عن الباقيين . ويجب الأشهاد على اللقيط لحفظ نسبه  
وحريته وماله إن وجد معه .

ويشترط فى الملتقط أن يكون مسلما . حرا . رشيدا . عدلا . فلا يصح  
التقاط كافر إلا إن حكم بكفر اللقيط . ولا رقيق إلا بأذن سيده . ولا مبيع  
ولا مكاتب كذلك . ولا عجور عليه . ولا فاسق فلو التقطه واحد ممن  
ذكر نزع منه .

مسألان «الأولى» إن وجد مع اللقيط مال . أنفق عليه منه الحاكم  
أو نائبه . ولا ينفق منه الملتقط عليه إلا بأذن الحاكم . لأن ولاية المال للأب  
والجد . ويقوم الحاكم مقامهما عند فقدهما . فإن أنفق بنير لإذنه ضمن . فإن لم

---

(١) وأيضاً ما رواه مالك من ( أن سفيان رضى الله عنه وجد لقيطاً فجاء إلى  
عمر رضى الله عنه . فقال له ما حملك على أخذ هذه النسمة . فقال وجدتها ضائعة  
فأخذتها . فقال سنان ( وكان حاضرا ) يا أمير المؤمنين إنه رجل صالح . فقال عمر  
أ كذلك ؟ قال نعم . فقال أذهب به فهو حر . لك ولأولاه أى تربيته وحضانه .  
وشفقته فى بيت المال - حق ) اهـ .

يوجد حاكم أشهد . فإن لم يشهد ضمن . وهل الأشهاد كل مرة ؟ قيل به .  
 لكن اظاهر خلافه - وإن لم يوجد معه مال . فنفقته في الموقف على  
 اللقطاء أو الموصي لهم به . وإلا ففي بيت المال من سهم المصالح . ويرجع به  
 عليه . وإلا استقرض له الحاكم . فإن تعذر فعله . ومضى المسلمين « الثانية »  
 اللقيط بدار الإسلام . مسلم تبعا للدار . وكذا في دار الكفر إن كان بهامسلم  
 يمكن كون اللقيط منه . وذلك ما لم يقيم كافر بينة بنسبه في الصورتين . أما في  
 دار الكفر فهو كافر . « الثالثة » إنما وجب لقط اللقيط . ولم يجب في اللقطة  
 لأن فيها معنى الاكتساب فاكنتي عن الوجوب به .

## كتاب الودعة

الودعة لغة الشيء المودع . وشرعا تطلق على الأبداع وعلى العين  
 المودعة . فحقيقتها على المعنى الأول توكيل في حفظ عين محترمة .  
 والأصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى (إن الله يأمركم أن تؤدوا الامانات  
 إلى أهلها) وقوله صلى الله عليه وسلم (أد الامانة إلى من ائتمنتك ولا تخن  
 من خانك - ت . ح ) ص  
 وإنما شرعت للحاجة إليها . بل قد تدعو إليها الضرورة .

## باب في أركانها واحكامها

وأركانها أربعة : - « ١ » مودع « ٢ » ووديع « ٣ » وودعة « ٤ » وصيغة .  
 وشرط المودع والوديع مامر في الموكل والوكيل . وهو إطلاق التصرف .  
 وشرط الودعة كونها محترمة ولو نجسة ككلب الحراسة . ويمكن في

الصفة اللفظ من أحدهما وعدم الرد من الآخر كالوكالة . وتكون صريحة كأودعتك هذا . وكناية كجملت هذا عندك .

وقبول الوديعة (١) سنة إن وثق بأمانة نفسه في الحال والاستقبال وكان قادراً على حفظها (٢) ومكروه إن وثق بأمانة نفسه في الحال دون الاستقبال (٣) وحرام إن عجز عن حفظها (٤) وواجب إن خيف عليها الضياع ولم يوجد أمين غيره (٥) ومباح في صورتى الحرمة والكراهة إن كان المالك يعلم حاله . وقيل علم المالك بحالة لوديع لا يرفع الحرمة ولا الكراهة بل يشركه معه في كل منهما . وعلى كل فالإيداع صحيح .

(مسألة) هل للوديع أخذ أجره على الحفظ في صورة الوجوب . قيل لا . كسائر الواجبات . وقيل بل له أن يأخذ وهو الأوجه لجواز أخذ الأجرة على بعض الواجبات كأداء الشهادة . وسقى اللب (١)

ويجب على الوديع حفظ الوديعة في حرز مثلها . فيضمن بالتفريط فيها . كأن وضعها في غير حرز مثلها كما يضمن لو طواب بردها وامتنع من غير عذر وليس من العذر تأخيرها للشهاد على المالك . وإن كان هو قد أشهد عليه عند الإيداع . ما لم يكن المودع حاكماً فللوديع التأخير للشهاد ايضاً . ومثل الحاكم الولي والوصى . ويقبل قول الوديع في الرد على المودع يمينه . فإن رد على غير المودع من وارث وقريب لم يقبل إلا بينة . وكذا إن كانت دعوى الرد على المودع من وارث الوديع .

والوديعة جائزة من الطرفين . فكل منهما فسخها متى شاء . وتنفسخ بما تنفسخ به أو وكالة .

﴿مسألتان﴾ « الأولى » لو أودع ولي مال . وليه رجلا يعلم عجزه عن حفظه كان ضامنا « الثانية » لو بالغ الوديع في الحفظ ووضع الوديعة في أكثر من حرز مثلها لم يضمن وان نهاه الودع عن ذلك لأنه زاد خيرا . ما لم يترتب على المبالغة التي نهاه عنها المودع ضياع الوديعة . فإنه يضمن . .

﴿تانيه﴾ علم لنا مما سبق أن العقود لما « ١ » لازمة من الطرفين وهي البيع والسلم والصلح والحوالة والمساقاة والأجارة . وكذا الهبة بعد القبض إلا في هبة الأصل لقرعه « ٢ » وجائزة من الطرفين وهي الشركة والوكالة والعمارة والقراض والجعالة والوديعة والوصية والإيصاء وكذا الرهن والهبة قبل القبض « ٣ » وجائزة من أحدهما وهي الرهن والضمان .

## كتاب الفرائض

الفرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة والفرض لغة التقدير (١) وشرعا هنا نصيب مقدر شرعا للوارث . والأصل فيها قوله تعالى ( للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيبا مفروضا ) وغيرها من آيات الموارث . وقوله وَالْيَتَامَىٰ وَالْأَسْفَافُ (أحلقوا الفرائض بأهلها . فباقي فلا ولي رجل ذكر - ق ) (٢) وقوله

---

(١) ويطلق في اللغة أيضا على معان كثيرة منها الأتزال كقوله تعالى (إن الذي فرض عليك القرآن) والبيان كقوله (سورة أنزلناها وفرضناها) والالتزام كقوله (فمن فرض فيهن الحج) أي ألزم نفسه فيهن الأحكام . والأحلال كقوله (ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له) والسنّة كفرض رسول الله صلى الله عليه وسلم أي سن . والقطع والاعطاء والقراءة يقال فرض القوس إذا قطع طرفها وفرض الرجل إذا أعطا وفرض الكتاب إذا قرأه اه (٢) أولى أي أقرب لأحق

(تعلموا الفرائض فانه من دينكم وانه نصف العلم . وانه أول علم ينزع من أمتي - هـ) (١) وقوله (تعلموا الفرائض وعلموها الناس - ح) ص وقد شرعها المولى سبحانه وتعالى مبيّنا نصيب كل وارث مصرحاً بأنه فريضة منه لإقراراً للمدالة والمساواة وتنظيماً لأمر خطير من أمور المجتمع ألا وهو حق التملك وانتقال الملكية عن الميت وقد كانت الوصية للأقارب واجبة في صدر الاسلام (٢) فأساء الناس استعمالها فنسخت وشرعت الموارث وفي ذلك من عناية المولى الحكيم بعباده ما فيه .

(تمهيد) أول ما يبدأ به من تركّة الميت فك رهنها ان كان . بأداء المزهون عليه ثم اخراج الزكاة الواجبة وحجة الاسلام ثم مؤن التجيز من غسل وكفن ودفن . الا المرأة فعلى زوجها المورس . ثم الديون ثم الوصية ثم الورثة يقدم أصحاب الفروض ثم المصبات على الوجه الآتى بيانه إن شاء الله .

## الباب الاول فى الارث

للارث أسباب وشروط وموانع - فاذا وجد أحد الأسباب . وتحققت الشروط . واتفت الموانع بالسبب لشخص ورث وإلا فلا .

---

(١) إنه أى تعلم الفرائض . وكونه نصف العلم لتعلقه بالموت المقابل للحياة اه  
(٢) حيث قال تعالى (كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين) ومعنى كتب فرض . ثم نسخ ذلك كما ذكرنا . ومنعت الوصية للأقارب . قال صلى الله عليه وسلم (لا وصية لوارث - نى) . فلا تلزم إلا أن أجازها باقى الورثة كما سيأتى . وتكون حينئذ من باب التعريفات اه

(وأسابيه) أربعة (١) القرابة (٢) والنكاح (٣) والولاء (٤) وجهة الاسلام (١) فالقرابة وهي الذنب يرث بها فروع الميت . وأصوله وفروع أصوله (٢) والنكاح وهو عقد الزوجية الصحيح . ويتوارث به الزوجان ولو في عدة الطلاق الرجعي - والولاء عصبية سببها العتق . ويورث به من من جهة السيد فقط - وجهة الاسلام ويرث بها يث انمال ان انتظم . والارء الباقي على الورثة الا الزوجين فلا يرد عليهما .

(وشروطه) ثلاثة : - (١) تحقق موت الموروث . أو الحاقه بالموتى حكما كأن حكم القاضي بموته اجتهدا لطول غيبته (٢) وتحقق حياة الوارث بمد موت الموروث . فلا توارث بين اثنين ماتا معا أو مرتبا وجهل السابق منهما (٣) (٣) والعلم تفصيلا بسبب الارث وبدرجته وجهته .

(وموانعه) ستة : - (١) الرق . فلا يرث الرقيق ولو مكاتباً أو مطلقاً عتقه بصفة أو موصى بعتقه أو بمبعض . ولا يورث إلا المبعض فيرثه قريبه فيما ملكه يبعض الحر وزوجته ومعتقه (٢) والقتل . فلا يرث القاتل ولو بمحق أو خطأ . ومثله كل من له دخل في القتل كالقاضي والشاهد والمزكي إلا المفتي وراوي الحديث لقوله ﷺ ( ليس لقاتل شيء - ت ) (٣) واختلاف الدين لقوله ﷺ ( لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم - ق ) (٤) ويرث

---

(١) إنما قلنا جهة الاسلام لأن السبب هو الجهة لا الاسلام وإلا لوجب تعميم المسلمين مع أنه لا يجب . أقاده جدنا العلامة الخضرى رحمه الله اه (٢) ولا يرث الولد من الزنا ولا يورث اه (٣) وذلك كالقتلى والفرقى ونحوهم اه (٤) وأما حديث ( لا يرث المسلم النصراني إلا أن يكون عبده أو أمته - ح ) ص . فعناء أن ما يده لسيداه كافى بحاله الحياة لا الارث الحقيقى - وقد ضعف ابن حزم هذا الحديث اه :

اليهودى النصرانى وبالعكس لأن الكفر كله ملة واحدة «٤» والحراية . فلا توارث بين الحربى وغيره كالذى والماهد والمستأمن «٥» والردة . فلا توارث بين مرتدين ولا بين مرتد وغيره . بل ماله يكون فيثا «٦» والدور الحكمى . وهو أن يلزم من توريث شخص عدم توريثه . كأن يقرأخ حائز للتركة بابن الميت فيثبت نسبه ولا يرث (١) إذ لو ورث لحجب الأخ فلا يكون وارثا فلا يصح الأقرار فلا يرث . لأن الأقرار لا يصح إلا من وارث حائز لجميع التركة (٢)

والأرث نوعان ١٠ أرث بالعرض . وهو أن يكون للوارث نصيب مقدر لا يزيد إلا بالرد ولا ينقص إلا بالعول - وأرث بالتعصيب وهو أن يحوز الوارث التركة إن انفرد وبأخذ الباقي بعد ذوى الفروض إن وجدوا وإذا استفرقت الفروض التركة سقط .

﴿مسألتان﴾ « الأولى » لومات كافر عن زوجة حامل ثم أسلمت ثم ولدت فإن الولد مع حكمنا بأسلامه تبعاً لأمه يرث أباه لأنه كان محكوما بكفره يوم موته « الثانية » لوجئى على كافر مستأمن حال حرية ثم رفع الأمان وسبى وضرب عليه الرق ومات بسبب هذه الجناية فإن ذيته لورثته دون سيده .

## الباب الثانى فى الورثة

الوارثون من الرجال خمسة عشر « ١ » الاب « ٢ » والجد من جهته وإن علا .

(١) هذا بالنسبة للظاهر وإلا فالواجب على المقر أن يصدق أن يدفع له التركة أهـ

(٢) وذكر بعضهم من الموانع . النبوة لقوله صلى الله عليه وسلم ( نحن معاصر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة - ) وهم يرثون غيرهم . وإن توهم البعض خلافه أهـ



أما من جهة الام فهو من ذوى الارحام «٣» والابن «٤» وابن الابن وابن  
سفل «٥» والاخ الشقيق «٦» وابنه «٧» والاخ للاب «٨» وابنه «٩»  
والاخ للام «١٠» والعم الشقيق «١١» وابنه «١٢» والعم للام «١٣» وابنه  
والمراد بالعم أخو الاب أو الجد «١٤» والزوج «١٥» والمقت.

والوارثات من النساء عشرة : - «١» الام «٢» والجددة للام «٣» والجددة  
للاب «٤» وان علنا «٥» والبنت «٥» وبنت الابن وان سفل أبوها «٦»  
والاخت الشقيقة «٧» والاخت للاب «٨» والاخت للام «٩» والزوجة  
«١٠» والمقتة.

﴿ مسائل ﴾ « الأولى » - تة لا يسقطون بحال . الزوجان والابوان .  
والولد والبنت « الثانية » لو اجتمع كل الرجال ورث ثلاثة . الاب والابن  
والزوج ومسألتهن من ١٢ للاب اثنان . وللزوج ثلاثة والباقي للابن ولو  
اجتمع كل النساء ورث خمس البنت وبنت الابن والام والاخت الشقيقة  
والزوجة ومسألتهن من ٢٤ للزوجة ٣ وللبنت ١٢ ولبنت الابن ٤ وللأم ٤  
وللشقيقة الباقي واحد لأنها عيبة مع البنت . ولو اجتمع كل من يمكن اجتماعه  
من الذكور والاناث ورث خمسة الابن والبنت والاب والام والزوجة  
وتكون المسألة من ٣٦ للزوج ٩ ولكل من الاب والام ٦ وللبنت ٥ والابن  
١٠ - أو الزوجة وتكون من ٧٢ للزوجة ٩ ولكل من الاب والام ١٢  
وللبنت ١٣ وللابن ٢٦ « الثالثة » لو فقد كل الورثة أو فضل عن ذوى الفروض  
شيء ولم يوجد عصبه . ورث بيت المال وان انتظم . فان لم ينتظم بأن كان  
الامام غير عادل . ورث ذوو الارحام في الصورة الاولى ورد الباقي على

أصحاب الفروض غير الزوجين في الثانية (١) فإن لم يوجد ذورحم فلمن تحت يده المال صرفه في مصالح المسلمين أو حفظه إلى أن يلي إمام عادل «الرابعة» لو ولدت امرأة ولدين ملتصقين لها رأسان وأربعة أرجل وأربعة أيدي وفرجان كان حكمهما حكم اثنين في جميع الاحكام من ميراث وحجب وقصاص ودية.

(أقسام الورثة) الورثة من حيث القرض والتعصيب ثلاثة أقسام :-  
 «١» من يرث بالفرض دثما وهم سبعة . الزوجان والجدتان والام والاخت للام «٢» ومن يرث بالتعصيب دثما وهم اثنا عشر . الابن وابنه . والاخ الشقيق وابنه . والاخ للاب . وابنه والم الشقيق وابنه والم للاب وابنه والمثقب وعصيته «٣» ومن يرث بالفرض قارة وبالتعصيب أخرى وهم ستة . الاب والجد (٢) والبنت وبنت الابن والاخت الشقيقة والاخت للاب .

## الباب الثالث في الفروض واصحابها

الفروض سبعة . النصف . والربع . والثلث . والثلثان . والسدس .  
 (فالنصف) فرض خمسة . للبنت . ولبنت الابن . اذا انفردت كل منهما عن مثلها وعن ذكر يعصبها لقوله تعالى ( وإن كانت واحدة فلها النصف )  
 وللاخت الشقيقة وللاخت للاب بالشرط المذكور وبشرط عدم الفرع الوارث لقوله تعالى ( ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك )

(١) وعند الحنفية يؤخر بيت المال عن الرد وعن ذوى الارحام وعليه العمل الآن اه  
 (٢) وهذان تقدير ثان بالجهتين كبت وأم وأب . فللبنت النصف وللأم السدس قرضا والباقي تعصيبا ومثله الجداه

وللزوج عند عدم الوارث لقوله تعالى (ولكم نصف مترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد)

﴿والرابع﴾ فرض اثنين. للزوج مع القرع الوارث لقوله تعالى (فإن كان لهن ولد فلا لكم الربع مما تركن) وللزوجة أو الزوجات مع عدم القرع الوارث لقوله تعالى (ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لكم ولد)  
 ﴿والثمن﴾ فرض الزوجة أو الزوجات مع القرع الوارث لقوله تعالى (فإن كان لكم ولد فلهن الثمن)

﴿والثلاثان﴾ فرض أربع . لاثنتين فأكثر من البنات بشرط عدم المعصب أو بنات الابن أو الأخوات الشقيقات أو الأخوات للأب بشرط عدم المعصب وعدم ولد الصلب ابناً أو بنتاً . لقوله تعالى في البنات (فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك) وفي الأخوات (فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك)

﴿والثلث﴾ فرض اثنين . الأم مع عدم القرع وعدم اثنين فأكثر من من الأخوة أو الأخوات مطلقاً : وإلا فلها السدس لقوله تعالى (فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلائمه الثلث فإن كان له أخوة فلائمه السدس) . ولاثنتين فأكثر من أولاد الأم يستوي فيه ذكرهم وأنثاهم . أما الواحدة فلها السدس لقوله تعالى (وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث) ﴿والسدس﴾ فرض سبعة . للأم . وللواحد من أولاد الأم على ما مر وللجدة للأم أو الأب عند عدم الأم (لقضائه عليه السدس) ما لم تدل بذكرين اثنين كام أب الأم فهي من ذوى الارحام . ولبنت ابن فأكثر مع بنت أو  
 (٧ - التهذيب - فإن)

مع بنت ابن أعلى منها (لقضائه ويعقب وب). وللاخت من الأب فأكثر مع الشقيقة . وللأب . وللجد مع القرح الوارث .  
 (مسألة) لا يجتمع في مسألة واحدة ثلث مع ربع ولا مع ثمن . ولا صفان لكل منهما ثلث . ولا لكل منهما ثلثان .

## الباب الرابع في العصبية وأنواعها

العصبية كل من ليس له حال التعصيب فرض مقدر - وتطلق على الذكر والأنثى والواحد والجمع . وأنواعها ثلاثة :- « ١ » عصبية بالغير وهي أربعة . البنت . وبنت الابن والأخت الشقيقة . والأخت للأب فكل واحدة عصبية بأخيها « ٢ » وعصبية مع الغير وهي اثنتان . الأخت الشقيقة . والأخت للأب مع البنت أو بنت الابن « ٣ » وعصبية بالنفس وهي المتبادرة عند الإطلاق . وهم ثمانية عشر « ٤ » مرتبون في الأثر كل منهم يحجب مابه . ويحجب ماقبله . « ١ » الابن « ٢ » فابنه وإن سفل « ٣ » فالأب « ٤ » فالجد وإن علا مع « ٥ » الأخ الشقيق « ٦ » أو لأب لكن يقدم الشقيق على الأخ الملب « ٧ » فابن الأخ الشقيق « ٨ » فابن الأخ للأب وإن سفل « ٩ » فعم الميت الشقيق « ١٠ » فعمه للأب « ١١ » فابن عمه الشقيق « ١٢ » فابن عمه للأب « ١٣ » فعم أبي الميت الشقيق « ١٤ » فعم أبيه للأب « ١٥ » فابن عم أبيه الشقيق « ١٦ » فابن عمه للأب « ١٧ » فالمتعق ذكراً أو أنثى « ١٨ » فمصبية المتصبون بأنفسهم

(١) ولو اجتمع في الأخت صفتا تعصيب اعتبرت العصبية بالغير كبنت وشقيق وشقيقة اهـ

(٢) كما حققه جدنا العلامة المحضرى . وإن كانوا في العدد سبعة عشر لأن الجد والأخ الشقيق في مرتبة واحدة اهـ

﴿مسائل﴾ الأولى جهات المصوبة بالبنوة ثم الأبوة ثم الجدودة مع الأخوة ثم بنوة الأخوة ثم العمومة (١) ثم الولاء. وبمدها بيت المال. فتقدم كل جهة عن تاليها. وتقدم قربى الجهة على بمدها فإن استوت جهتا قرب قدم الأقوى منهما «الثانية» الابن إنما يحجب الاب حجب نقصان من الثلث إلى السدس لا حجب حرمان «الثالثة» يرث المولى الممتق المال أو ما بقي بعد الفروض لقوله ﷺ (الولاء لجهة كاهمة النسب - ح) ص. فإن لم يوجد ممتق فصبته دون باقي الورثة على ترتيب عصابات النسب. ثم ممتق الممتق ثم عصبته وهكذا. والرابعة كل الرجال عصبية إلا الزوج والاخ للام. وليس في النساء عصبية إلا الممتقة.

## الباب الخامس في الحجب

الحجب لغة المنع. وشرعا منع من قام به سبب الارث من الارث بالكلية. أو من أوفر حظيه والاول يسمى حجب حرمان وهو نوعان. حجب بالوصف كالقتل ويدخل جميع الورثة. وحجب بالشخص كحجب الاخ بالابن ويدخل جميع الورثة إلا الابوين والزوجين وولد الصلب. والثاني يسمى حجب نقصان ويدخل جميع الورثة كحجب الزوج من النصف إلى الربع والام من الثلث إلى السدس

ومبنى الحجب بالشخص على قاعدتين (الاولى) التقديم بالجهة ثم بالقرب ثم بالقوة (الثانية) كل من أدلى إلى الميت بواسطة حجته تلك الوسطة فلا

(١) قال جدنا العلامة الخضرى رحمه الله إنما جعلت الأخوة وبنوتهم جهتين

والعمومة وبنوتهم جهة واحدة لأن الجد يحجب ابن الأخ ولا يحجب الأخ بخلاف الأعمام وبنوتهم فإن الأخ كما يحجب العم يحجب ابنته اهـ

الأخ للأم فيرث معها بل يحجبها من الثلث إلى السدس إن تعدد. وإن لم يكن وارثاً<sup>(١)</sup> وها نحن نبين لك ذلك على التفصيل فتقول (ابن الابن) يحجب بالابن وابن ابن أعلى منه (وبنت الابن) كذلك . وتأخذ السدس مع بنت واحدة أو بنت ابن أعلى منها (والجد) يحجب بالابن وبكل جد أقرب منه (والجدة) تحجب بالأم سواء أكانت من جهة الأم أم من جهة الأب. وتحجب قربي كل جهة بعداها . وقربي جهة الأم بمدى جهة الأب اتفاقاً . ولا تحجب قربي جهة الأب بمدى جهة الأم على الصحيح (والأخ الشقيق) يحجب بالأب والابن وابن الابن (والشقيقة) كذلك (والأخ للأب) بالثلاثة وبالشقيق وبالشقيقة إذا صارت عصبه مع البنت (والأخت للأب) بالخمسة وبالشقيقتين فأكثر<sup>(٢)</sup> (والأخ للأم) يحجب بالقرع الوارث والأصل الذكر (والأخت للأم) كذلك (وابن الأخ الشقيق) يحجب بالأب والجد والابن وابن الابن والأخ الشقيق والأخت الشقيقة والأخت للأب إذا صارت عصبه مع البنت (وابن الأخ للأب) بهذه الثمانية وابن الأخ الشقيق (والعم الشقيق) بهذه التسعة وابن الأخ للأب (والعم للأب) بال عشرة وبالعم الشقيق (وابن العم الشقيق) بهؤلاء الأحد عشر وبالعم للأب (وابن العم للأب) بهؤلاء الاثنى عشر وابن العم الشقيق .

## الباب السادس في أحوال الورثة

نذكر لك هنا أحوال الورثة . وهي بمثابة تطبيق لما تقدم من المعلومات

(١) كآب وأم وعدد من الأخوة فالأم السدس والباقي للأب . فالمحجوب بالشخص قد يحجب نقصاناً . ولكنه لا يحجب حرماناً . أما المحجوب بالوصف فوجوده كالعدم اهـ (٢) فسقط لا - قفاء الثلثين ما لم يكن معها أخوها فتكون عصبه به ويسمى الأخ المبارك اهـ

(الزوجان) للزوج الربع مع القرع والنصف مع جده . وللزوجة الثمن مع القرع والربع مع عمه ولا يسقطان بحال .

(والأب) يرث بالتعصيب فقط إن لم يكن معه فرع وارث . وبالفرض فقط مع القرع الذكر . ويجمع بين الفرض والتعصيب مع القرع الأنثى . ولا يسقط بحال (والأم) لها السدس مع القرع أو العدة من الأخرى ولو محجوبين والثلث إن لم يكن معها ذلك وثلث الباقي في النراوين وهما أبوان وزوج أو زوجة . ولا تسقط بحال (والابن) إن انفرد أخذ جميع التركة أو الباقي بعد ذوي القروض . وإن تعدد قاسم . وإن كان معه بنت أخذ نصفها . ولا يسقط بحال (والبنت) إن كانت واحدة فلها النصف وإن تعددت فالثلثان بالسوية وإن كان معها ذكر فهي عسبة به . ولا تسقط بحال (والجد) مثل الأب عند فقده إلا في النراوين فالأم تلخذ معه الثلث ومع الأب ثلث الباقي والإمام الأخوة الأشقاء أو لأب فلا يحجبهم والأب يحجبهم ويحجب الجد بالأب وبجد أقرب منه (والجدة) لها السدس واحدة أو متعددة بالسوية . وحجبها على مامر في باب الحجب (وابن الابن) كالابن ويحجب به وإن لم يكن أباه وبن ابن أقرب منه وبسقط باستفراق القروض (وبنت الابن) مثل البنت لإمام بنت أو بنت ابن أعلى منها فتأخذ السدس تكملة الثلثين ويعصياها ابن عمها وابن ابن أسفل منها إذا لم يكن لها في الثلثين شيء . وتسقط بالابن وبن ابن أقرب منها باستفراق الثلثين ما لم يكن من يعصياها (والاخ الشقيق أو لأب) لا يرثان إلا بالتعصيب ويسقطان باستفراق القروض إلا الشقيق في المشتركة . وحجبها على مامر (والاخت الشقيقة) لها النصف إن انفردت والثلثان إن تعددت وتكون عسبة بأخيها

وعصبة مع البنت أو مع بنت الابن . وحجبها على مامر (والأخت للأب) مثل الشقيقة فيما تقدم وتأخذ السدس مع شقيقة واحدة تكمله الثنتين وحجبها على مامر (الأخ أو الأخت للام) له السدس لأن انفردوا بثلاث لأن تعدد ويستوي الذكر والأنثى . ويحجب بالفرع الوارث والاصل الذكر ولا يحجب بالأم (ابن الاخ الشقيق وابن الاخ للاب والعم الشقيق والعم للاب وابن كل) لا يرثون إلا بالتعصيب ولا يعصبون أخواتهم لأنهن من ذوى الارحام . وحجبهم على مامر (لأنه ذكر أو أنثى وعصبته) لا يرثان إلا بالتعصيب ومحجبان بعصبات النسب .

### الباب السابع في مسائل متقدمة لما سبق

(ذوو الارحام) هم كل قريب لم يجمع على توريثه وهم سوى الورثة المذكورين في الباب الثاني كأب الام : وأم أب الام . وابن الاخ للام . والعم للام . وابن العم للام . وأولاد البنت . وأولاد الأخت . وبنت الاخ مطلقا . وبنت العم كذلك . والعمة . والخالة . والخال .

وإنما يرثون إذا لم يوجد وارث غير الزوجين ولم ينظم بيت المال - وكيفية توريثهم أن ينزل كل فرع منزلة أصله ولا يقدم الاقرب الى الميت (١) ففي بنت بنت وبنت بنت ابن تأخذ الاولى ثلاثة والثانية واحدا تنزيلا لهما . منزلة بنت وبنت ابن - ومن كان ذا قرابتين يرث منزلة شخصين ومن انفرد منهم ولو أنثى ورث كل التركة . والاخوال والخالات بمنزلة الام والاعمام لام والميت مطلقا بمنزلة الاب على الاربع .

(١) هذا مذهب أهل التنزيل وهو اختيار الشافعية . واختيار الحنفية مذهب أهل القراة فيقدرون الأقرب بالأقرب كالعصبات ففي المثال المذكور المال كله للبنت البنت بهذا



﴿أحوال الجد مع الاخوة﴾ لهم ثلاث حالات «١» ألا يكون منهم ذو فرض فلا جد الا حظ من أموين . المقاسمة وثلاث التركة «٢» وأن يكون منهم ذو فرض ويبقى بعد الفروض أكثر من السدس فله الا حظ من ثلاثة . سدس جميع التركة وثلاث الباقي . والمقاسمة «٣» وأن يبقى بعد الفروض سدس فأقل فيفرض له السدس ويُمال لأن احتيج اليه وتسقط الاخوة باستفراق الفروض إلا الاخت في الأكدرية (١)

- ﴿الرد﴾ هو زيادة في الأنسبة ونقص في السهام وسببه عدم استفراق الفروض للتركة مع عدم وجود عصبية . فيرد الباقي على الورثة غير الزوجين بنسبة فرض كل منهم . ففي بنت وأم وزوج المسألة من ١٢ للبنت النصف ٦ وللزوج الربع ٣ وللأم السدس ٢ فيبقى واحد تأخذ البنت ثلاثة أرباعه والأم ربعه وتصح المسألة من ٤٨ للبنت ٢٧ وللأم ٩ وللزوج ١٢ - وفي بنت واحدة تأخذ جميع المال النصف فرضا والباقي رداً - وفي ثلاث بنات الكل بالسوية . الثلثان فرضا والباقي رداً وهكذا .

﴿العول﴾ ضد الرد . فهو زيادة في السهام ونقص في قيمة الأنسبة . وسببه خنق المسألة عن الفروض . ويدخل على ذوي الفروض حتى الزوجين - ففي شقيقتين وزوج أصل المسألة من ٦ للشقيقتين الثلثان ٤ وللزوج النصف ٣ ومجموعها ٧ لا ٦ فتسمى المسألة مائة بواحد . ويصبح نصيب الزوج ثلاثة أسباع بدل نصف والشقيقتين أربعة أسباع بدل ثلثين

(١) هذا عند الشافعية أما عند الحنفية فالشقيق محجوب بالجد والمراد بالأخوة الأخوة الأشقاء أولاد ذكورا فقط أو إناثا فقط أو ذكورا وإناثا . أما الاخوة للأم المحجوبون بالجد إناثاً فقط

﴿المشتركة﴾ زوج وأم وأخوان لام وأخ شقيق . فللزوجة النصف وللأم السدس وللأخوين من الأم الثلث . والأخ الشقيق يشترك معها . وكانت القاعدة سقوطه لاستغراق الفروض . وهو رأى أبي حنيفة وأحمد وبه قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه أولاً أنهم رجع عنه إلى القول بالتشريك حينما قال له الأخ الشقيق . هب أبانا حجراً في اليم وهذا رأى الشافعي ومالك ولذا سميت مشتركة وحجرية ويمية . واعلم أن مثل الأم في هذه المسألة الجدة . ومثل الأخ الشقيق المدد من الأشقاء حتى لو كان معهم أنثى فيقسم الجميع الثلث بالسوية مع أولاد الأم لافرق بين ذكر وأنثى .

﴿الأكرية﴾ زوج وأم وجد وأخت شقيقة أو لأب . فللزوجة النصف وللأم الثلث ويفرض للجد السدس وللأخت النصف وتعول من ستة إلى تسعة للزوج ٣ وللأم ٢ والأربعة تقسم أثلاثاً للجد اثنان وللأخت واحد وتصح من ٢٧ للزوج ٩ وللأم ٦ وللجد ٤ وللأخت ٤ والقاعدة سقوط الأخت كما مر في بيان الحالة الثالثة من حالات الجد مع الأخوة وبه قال أبو حنيفة وخالفه الأئمة الثلاثة متفقين على ما ذكرناه .

﴿حساب المسائل﴾ حساب مسائل الموارث مبني على أمرين «الاول» التاصيل وهو إيجاد أصل المسألة أي المقادير التي تنقسم إليها التركة لتوزع على الورثة «والثاني» التصحيح . وهو جعل هذه المقادير في أقل عدد يتأتى منه نصيب ~~كل~~ وارث صحيحاً . ففي العصباء يكون أصل المسألة بمدد الرؤوس وإن كان فيهم أنثى حسب كل ذكر بأثنين . ففي ابنتين المسألة من اثنين وفي ثلاثة أبناء وثلاثة بنات المسألة من تسعة وهاتان لاحتاجان إلى تصحيح . وفي الفروض يكون أصل المسألة هو المضاعف البسيط لمعاملات . أنصبتهم إن أمكن

أخذ كل وارث نصيبه صحيحا لم ينجح لتصحيح كزوجة وأم وأخ لأم وخمسة أشقاء فأصلها من ٢ لأن فيها ربما وسدسين للزوجة ٣ وللأم ٢ وللأخ من الأم ٢ ولكل شقيق واحد وإن لم يمكن كبنات وزوج وثلاثة أشقاء وأصلها من ٤ لأن فيها نصفها وربما للبنات اثنتين وللزوج واحد والباقي واحد وهو لا ينقسم على الثلاثة احتاجت إلى التصحيح بضرب ٣ في أصل المسألة وهو ١٢ ينتج ١٢ ومنه تصح المسألة للبنات ٦ وللزوج ٣ ولكل أخ واحد وقس على هذا غيره .

﴿المناسخة﴾ هي أن يموت أحد الورثة قبل قسمة تركته مورثه أو مورث مورثه وهكذا . فتصح مسألة الميت الأول ثم مسألة الميت الثاني ثم تصح تصحيحا يجمع المسألتين . فهذا يسمى مناسخة ويسمى جامعة وإجراء ذلك لا يخفى على المتأمل إذا راعي ما ألفتناه في التصحيح .

﴿تنبية﴾ هذا آخر ما يسر الله به سبحانه وتعالى في كتاب الموارث وقد عينا بتكرار المعلومات في أبوابه لتستقر وتدعم فأنها كثيرا ما تنفلت من الأذهان . وإن ترتب على ذلك الإطالة لأن العناية بالمواريث أمر واجب . والله ولي التوفيق

## كتاب الوصايا

الوصية لغة الإيصال . وشرعا تبرع بحق مضاف لما بعد الموت ليس بتدبير ولا تعليق عتق بصفة - والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى (من بعد وصية يوصى بها أو دين) وقوله ﷺ (ما حق امرئ مسلم له شيء يوصى فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده - ق) وقوله أيضا (من مات على وصية مات على سبيل سنة وتقى وشهادة ومات مقفورا له - ه)

﴿وحكمها﴾ النذب (١) وكانت في صدر الاسلام واجبة بكل المال

(١) وقد ذهب إلى أن عليه دين لله أو لآدمي ولا يعلمه من ثبت بأقراره أو خاف كتابه

لأنه قارب فأساء الناس استعمالها ففسخ الوجوب وفرصت الموارث . وإنما شرعت لما فيها من الخير والبر والاحسان - واحتاط الشارع الحكيم لحق الوارث فجعلها غير نافذة إلا في الثلث ما لم يأذن بالزائد عليه كما سيأتي :

## الباب الأول في أركانها

وأركانها أربعة (١) موسى (٢) وموصى له (٣) وموصى به (٤) وصيغة فشروط الموصى أربعة :- كونه (١) بالغاً (٢) عاقلاً (٣) مختاراً (٤) حراً - فلا تصح من صبي ولو مميزاً . ومجنون إذا وقعت حال الجنون وإلا صححت . ومن منى عليه ما لم يكن الأغماء يسيراً وكان متعدياً بسببه وكلامه منتظماً . ومن رقيق ولو مكاتباً لم يأذن له سيده أو لم يمت حراً - وتصح من المحجور عليه بسفه أو فلس ومن السكران والكافر ولو مرتداً ما لم يمت على رده وإلا بطلت . أو كان حريباً واسترق وماله عندنا بأمان .

وشروط الموصى له إن كان معيناً أربعة :- (١) يتقن وجوده وقت الوصية . ولو حملاً بشرط انفصاله حياً قبل مضي ستة أشهر مطلقاً أو قبل أربع سنين إن لم تكن أنه فرأى الزوج أو سيد ليتقن وجود الحمل قبل الوصية فيهما فإن زادت المدة في الحالين أو انفصل ميتاً لم تصح الوصية (٢) وكونه أهلاً للتملك فلا تصح لدابة وميت (٣) وقبوله بنفسه أو بوليّه (٤) وعدم إبهامه . فلا يصح أوصيت بكذا لأحد هذين . لكن يصح أوصيت بكذا على أن يعطيه الوصي لأحد هذين - فإن لم يكن معيناً كان يقول أوصيت في سبيل البراء للفقراء أو لبناء المساجد ونحو ذلك مما فيه بر أو لاغنياء أو لعلك أسرى الكفار مما هو مباح لأحرمة فيه فلا يشترط قبوله بل لا يتأتى . وشروط الموصى به ثلاثة :- (١) كونه مقصوداً :

«٢» وقابلا للنقل «٣» وبأحافلا يصح بنحو دم وأم ولد ومزمار - ولا يشترط كونه معلوما ولا موجودا ولا مقدورا على تسلمه ولا طاهرا - فتصح الوصية بالجهول والمعدوم كأحد هذين اليتين . ونحو البستان . وبما لا يملكه إلا إن عينه كدار مخصوصة ما لم يلق الوصية بها على تملكها كأوصيت بهذه الدار لقلان إن ملكتها فتصح . وبجها طائر وكلب معلم . ومنفعة دون عين وبالمكس . وشروط الصيغة ثلاثة :- «١» لفظ يشعر بها أو ما يقوم مقامه «٢» وقبول الموصى له بعد الموت إن كان معينا «٣» وعدم اشتغالها على محرّم فلا تصح لعمارة كنيسة للتعبد ولا بمسلم لكافر - وتصح مؤقتة ومؤبدة . وإطلاقها يقتضي التأيد .

## الباب الثاني في أحكامها

أحكامها ثلاثة (الأولى) كونها مكروهة للوارث ولو من الثلث . وقيل محرمة لقوله ﷺ (إن الله أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث . د . ص .) ولا . تنفذ إلا إن أجازها الباقيون لقوله ﷺ (لا وصية لوارث إلا أن يجيز الورثة - هـ) س . واعتبار كونه وارثا أم لا عند الموت (والثاني) كونها نافذة لغير الوارث في الثلث مطلقا . وموقوفة على إجازة الورثة فيما زاد عليه إن كان الوارث خاصا فإن كان عاما كبيت المال بطلت في الزائد لاستغالة إجازة كل المسلمين (والثالث) كون إجازتها أو ردها لا يتبر إلا من جائز التصرف بعد الموت وبعد علمه بقدر الموصى به . أما غير جائز التصرف فإن توقفت أهليته وقف الأمر إليها وإلا فلا . ولو أجاز الوارث حال الحياة فله الرجوع بعد الموت وبالعكس . ومتى أجاز بعد الموت فلا رجوع له ولو قبل

القبض . ولو أجاز بعض الورثة دون البعض فلكل منهم حكمه - ولو أجاز جاهلا قدر المال فله الرد - ولو أجاز في غير معين ثم قال أجزت ظانا أن المال قليل فبان خلافه صدق يمينه . وتعدت في القدر الذي ادعى علمه به . ما لم يثبت بالينة علمه به كله فتنفذ في الكل . وإن أجاز في معين ثم قال كنت أظن أن قيمته قليلة فتبين لي خلافه لم يقبل منه .

مسألة المحبة للوارث وإبرائه من دين عليه والوقف عليه في المرض كالوصية فيوقف على إجازة الباقي . ما لم يكن الوقف على الجميع بنسبة إرثهم ولم يزد الموقوف على الثلث . فلا يتوقف على إجازتهم

## الباب الثالث في الإيضاء

تطلق الوصية أيضا على الإيضاء وهو إثبات تصرف مضاعف لما بعد الموت كالإيضاء لشخص برد ودائمه وتنفيذ وصيته وتربية أطفاله . وهو سنة مؤكدة - وأركانها موصى وموصى فيه وصيغة .

فشروط الموصى هنا هي شروطه السابقة في الوصية . ويزاد في الإيضاء على نحو طفل كونه ذا ولاية عليه ابتداء من الشرع فلا يصح الإيضاء على الطفل من أم (وعم لعدم الولاية لهما . ولا من الموصى لأن ولايته جملة .

وشروط الوصى سبعة : - (١) الإسلام (٢) والبلوغ (٣) والعقل (٤) والحرية (٥) والعدالة (٦) والقدرة على التصرف (٧) وعدم العداوة بينه وبين المحجور عليه - فلا يصح الإيضاء للكافر لأنه ليس من أهل الولاية ولا لاصي المجنون والرقيق والفاسق والعاجز عن التعرف لهم أو سفه لعدم صلاحيتهم . والمدون توقع خلاف المقصود . وتصح من ذمي ومأهلو مستأمن

الى مثله والى مسلم - ولو فوض ذمي الى مسلم أن يوصي - فالأظهر أنه لا يوصي الى ذمي وقيل يجوز.

## كتاب النكاح

النكاح لغة الضم (١) وشرعا عقد يتضمن إباحة وطء بلفظ إنكاح أو تزويج أو ترجمته . والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) وقوله أيضا (وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم) وقول النبي ﷺ (تناكحوا كثروا فأني مباه بكم الأمم يوم القيامة - هـ) وقوله أيضا (من أحب فطرني فليستن بسنتي وإن من سنتي النكاح - هـ)

والنكاح سنة مأثورة وشرعة محمودة درج عليها الأنبياء والمرسلون صلوات الله وسلامه عليهم كما قل جل ذكره «ولقد أرسلنا رسلا من قبلك وجعلنا لهم أزواجا وذرية» . وهو من النظم الإلهية المقدسة التي وضعا الله سبحانه وتعالى لتنمية الإنسانية وتغذيتها بالأبناء يقيمون صرحها . ويعلمون شأنها ويحققون أغراضها على نظام يكفل السعادة للأسر والمائلات . ويربطها برباط من الألفة والمودة . ويمزجها مزجاله أثره وخطره . من توحيد الاخلاق والمعادن والطباع.

وهو جنة الشباب ومتعة الحياة : ونعمة من نعم الله تعالى تمنحها الى النفوس وترتاح في ظله القلوب . ولذلك امتن الله به علينا في قوله «ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة . إن

(١) ويطلق على الوطء قال تعالى (حتى تنكح زوجا غيره) مع قوله صلى الله عليه وسلم «حتى تذوق عسلته» وهذا إطلاق مجازي : وإطلاقه على العقد حقيقي . وهو عقد إباحة لا تمليك على المتعبد به

في ذلك لآيات لقوم يفكرون ،

وهو وسيلة من وسائل سعة الرزق قال ﷺ «اتمسوا الرزق بالنكاح» رواه الديلمي ، س . .

ولعظم خطره أحاطه الشارع الحكيم بأحكام وشروط نسوقها لك مفصلة لمن شاء الله تعالى فنقول .

﴿عميد﴾ نذكر لك هنا أموراً ثلاثة (الأول) حكم النكاح (الثاني) عدد النساء التي يجوز للرجل أن يتزوجها في وقت واحد (الثالث) حكم النظر إلى النساء ﴿حكم النكاح﴾ يستحب لمن كان نائفاً إليه ولو كان خصياً إن وجد أهبة من مهر وكسوة وثقة يوماً وليلة وإن كان متعبداً ، فإن لم يجد استحب له الترك لقوله ﷺ (يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليزوج ومن لم يستطع فليصوم فإنه له وجاء - ق) (١) كما يستحب الترك إن خاف استرقاق الولد نكونه مسلماً بدار الحرب أو كان عبيداً أو ممسوحاً أو غير مشتاق ولو مع وجدان الأهبة . فإن لم تكن به علة فالتخلى أفضل إن كان متعبداً أو مشتغلاً بالعلم . وإلا فالنكاح أفضل ويجب بالنذر وهل يجب بخوف الزنا ؟ قيل لا . والظاهر أنه يجب .

والمرأة يسن لها إن كانت نائفة . أو محتاجة لنفقة . أو تخشى اقترام فاجر عليها وإلا كره إن كانت متعبدة : فإن لم تكن متعبدة وكانت تقدر على حق الزوج كن مباحا .

---

(١) الباءة أهبة النكاح . والوجاء أصله رض الأثنين والمراد أن الصوم مضعف مرغية في غشيان النساء كما يفعل ذلك الوجاء ويحرم على الرجل كسر شهوته بنحو كافور لأنه نوع إخصاء وهو حرام . فإن كان يضعفها ولا يذهبها كرموقس على الكافور غيره .



﴿حكم الجمع بين الزوجات﴾ للحر غير السفية والنبي أن يجمع بين زوجات أربع حرائر بمقد واحد أو بمقد لقوله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) وقوله ﷺ لغيلان وقد أسلم ونحته عشر زوجات (أمسك أربعة وفارق سائرهن - ح) ص. وله أن يطأ بملك اليه ماشاء لقوله تعالى (أو ما ملكت أيمانكم) وللعبد أن يجمع بين زوجتين حرتين أو رقيقتين أو مختلفتين والزائد في كل إن انفرد بمقد بطل وحده وإلا بطل مع ماممه أما السفية فيقتصر على واحدة بأذن وليه. وأما النبي فينكح من شاء من من غير تحديد بعدد - ويستحب للرجل الاقتصار على واحدة ما لم يحتج إلى أخرى فتكون الزيادة أولى غضا لطرفه وتحصينا لنفسه.

﴿مسألة﴾ لا يصح للحر أن يتزوج أمة إلا بشرط ثلاثة :- «١» العجز عن الحرية ولو كناية لفقدها أو فقد صداقها أو عدم رضاها به أو عدم رضاها إلا بأكثر من مهر المثل لقوله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات) والمؤمنات ليس قيدا بل هو جرى على الغالب من الرغبة فيهن «٢» وخوف الزنا بأن يتوقمه لأعلى وجه الدور وإيسر تحت زوجة تصلح للاستمتاع ولا أمة ولا نحن أمة تصلح . فلو كان تقيا لا يخاف عنته لم يجز له تزوج رقيقة . ولو خاف العنت من أمة بعينها دون غيرها لم يجز تزوجه بها ولا بغيرها . وهل يجوز للنكح والعين والمنسوح والمحبوب ؟ قولان «٣» وإسلام الأمة إن كان هو مسلما مع كونها غير ملوكة لولده أو مكاتبه ولا موقوفة عليه ولا موصى له بمحمدتها وإذا وجد مبيعة امتنعت القنة قطعا إن قلنا إن ولدها حر وعلى الوجه إن قلنا بمعض مشها أما الرقيق ولو ميعضا فله زواج الامة مطلقا.

﴿حكم النظر الى النساء﴾ النظر الى المرأة على سبعة أحوال (الأول)  
أن تكون أجنبية عن الرجل فيحرم عليه ولو خصيا أو مجبوبا أو عينا أن ينظر  
إليها إن كانت بالغة أو مراقة أو صغيرة مشتهة لغير حاجة حتى الوجه  
والكفين على المعتمد . لقوله تعالى (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم) وقيل  
يجوز النظر إلى الوجه والكفين لقوله تعالى (ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها)  
بناء على أن ما ظهر هو الوجه والكفان . والمعتمد أنه الثياب . وقيل هو الكحل  
والخاتم . وقال عليه السلام يقول الله عز وجل (النظرة سهم مسموم من سهام إبليس  
من تركها من مخافتى أبدلتها إيماناً يجد حلاوته في قلبه - ط . ح) ص - وهذا  
كله ما لم يقع نظره عليها غفوا من غير قصد ولم يدمه . وإلا فلا حرمة لقوله  
عليه السلام (لا تتبع النظرة النظرة فإن لك الأولى وليست لك الآخرة - د . ت)  
أما الصغيرة التي لا تشتهي فلا يحرم النظر إلا إلى الفرج منها إلا لنحو أم كمرضع  
فيجوز لها النظر والمس عند الحاجة . ونظر الشعر والظفر حرام ولو كانا منفصلين  
فكل ما حرم متصلا حرم منفصلا - وقيل لا يحرم نظر المنفصل . وحيثما حرم  
النظر حرم المس . والصوت ليس بمررة (الثاني) أن تكون زوجة أو أمة  
فيجوز حال الحياة النظر إلى جميع بدنهما حتى الفرج على المعتمد ولو حال الحيض  
وقيل النظر إلى الفرج حرام لقوله عليه السلام (النظر إلى الفرج يورث الطمس)  
أي العمى ذكره الشيرازي في المذهب وقول عائشة رضي الله عنها « ما رأيت  
منه ولا رأي مني » والمعتمد أنه مكروه والحديث الأول ذكره ابن الجوزي  
في الموضوعات وحسنه بعضهم فيحمل على الكراهة . والثاني محمول على الأدب  
والخلافة في غير حالة الاستمتاع والا فهو جائز قطعا - أما إن مات أحد  
الزوجين أو تزوجت الأمة أو كانت وثنية أو مجوسية أو مرتدة أو مشتركة

أو مبعضة أو محرمة بنسب أو رضاع أو مصاهرة فكاللحارم (الثالث) أن تكون محرماً كأخت وخالة أو أمة مزوجة . فيجوز النظر إلى ما عدا ما بين السرة والركبة من صدر وساعد . والسرة والركبة قيل محرمان وقيل لا . وكالحرم المصوح مع الأجنبية . والمحرم الكافر كالسلم ما لم يكن ممن يمتدجواز المحارم فيكون كالأجنبي (الرابع) أن تكون مخطوبة له فيحسن أن ينظر إلى الوجه والكفين ظاهراً وباطناً ولو بشهوة سواء أذنت هي أو وليها أم لا اكتفاء بأذن الشرع إذا رجا قبول خطبته رجاء ظاهراً وذلك لقوله ﷺ للمغيرة بن شعبة وقد خطب امرأة «انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما المودة والآلفة» . ح ، ص . أي يديم . والمرأة يسن لها ذلك . وإذا لم يكتف بمرة جاز له أخرى . وإذا اكتفى حرم النظر إلى أن تضير حيلته (الخامس) أن ينظرها للمداواة إذا فقدت الطيبة وكان أميناً . فينظر المكان الذي يداويه ولو إلى الفرج بشرط وجود زوج أو محرم أو امرأة أخرى ثقة . وتعتبر في كل حالة ما يليق بها بحيث لا يمد نظر الطبيب هناك للمرأة فيمكن في علاج الوجه والكفين مطلق الحاجة . وفي غيرها وغير السواطين شدة الحاجة . وفي السواطين زيادة شدة الحاجة (السادس) النظر للشهادة فينظر الرجل من المرأة ما يحتاج إليه في أداء الشهادة وفي تحملها حتى إلى الفرج في نحو الشهادة على زنا أو ولادة إن احتيج إلى ذلك فإن أمكن أداء الشهادة أو تحملها بدون النظر حرم . وهذا كله إذا انتفت الفتنة وإلا فلا يجوز النظر ما لم تميم الشهادة فينظر مع خوف الفتنة ويضبط نفسه ما استطاع (السابع) النظر للمعاملة وتعليم الواجبات الدينية والصنائع الضرورية إذا لم يمكن من وراء حجاب وقد من يملها من نحو زوج ومحرم فينظر للوجه فقط . وقيل تلحق المندوبات بالواجبات أيضاً وعند

شراء الجارية ينظر الى . يحتاج اليه الا المودة .

«مسائل» «الاولى» حكم نظر المرأة الى الرجل كالرجل الى المرأة على ما امر لقوله تعالى «وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن» الآية «الثانية» الامر بالجميل كالرأة في النظر واللمس «الثالثة» المراهق كالرجل فيما سبق فعلى المرأة أن تستر منه وعلى وليه أن يمنعه من أن ينظر «الرابعة» الخنثى مع النساء كالرجل ومع الرجال كالرأة «الخامسة» يحرم على الرجلين أن يناما معا عاريين ما لم ينفرد كل منهما بغطاء . وكذلك المراهقان لقوله ﷺ «لا ينظر الرجل الى عورة الرجل . ولا المرأة الى عورة المرأة . ولا يفضى الرجل الى الرجل في ثوب واحد . ولا تفضى المرأة الى المرأة في ثوب واحد .م» «السادسة» ما أسلفناه لك من الأحكام في الاحوال السبعة . إذا أمنت الفتنة وإلا امتنع النظر حتى للمحارم كابنة الرجل أو أخته . نسأله تعالى صيانة عيوننا عن المحارم وقلوبنا من الوسوس «آمين»

## الباب الاول في اركان النكاح

أركانه خمسة : «١» زوج «٢» وزوجة «٣» وولي «٤» وشاهدان «٥» وصيفة .

فشروط الزوج خمسة : «١» أن يكون واضحا فلا يصح نكاح الخنثى «٢» وأن يكون ممينا فلا يصح زوجت ابنتي أحدهما «٣» وأن يكون حلالا فلا يصح نكاح المحرم ولو بالتوكيل «٤» وأن يكون مختارا فلا يصح نكاح مكره بغير حق «٥» وأن يكون عالما بحل الزوجة له عارفا نسبها واسمها وأوذاتها . وشروط الزوجة أربعة : الثلاثة الأولى في الزوج . وأن تكون خالية

من نكاح وعدة .

وشروط الولي تسعة : (١) ، الإسلام . فلا تصح ولاية الكافر إلا في الذمية والمستأمنة فيشترط كونه كافراً إلا الولي العام فيزوجها مع كونه مسلماً واليهودي يزوج النصرانية وبالعكس لأن الكفر ملة واحدة . إلا أن الحربي والمزتدلا ولاية لها ولا عليها (٢) ، والبلوغ . فلا ولاية لصبي (٣) ، والمقل فلا ولاية لمجنون ولا يضر الأنماء فتنتظر إفاقته (٤) ، والحرية . فلا ولاية لرقيق (٥) ، والدكورة فلا ولاية لآشي ولا لخنثى المكن لو عقد ثم بان ذكراً صح (٦) ، والعدالة فلا ولاية لفاسق إلا في تزويج أمته فيصح . وإلا إن اتبعت به . لحاكم ارتكب مثل ما فسقناه به غير الامام الأعظم وإلا ولي مع فسقه لانه لا يعزل به (٧) وعدم اختلال نظره بهرم ونحوه (٨) وعدم الحجر عليه بسفه (٩) ، وعدم الإحرام بنفسك - ومتى اختل شرط انتقلت الولاية لمن بعده إلا عدم الإحرام فإن الحكم يزوج المرأة عند إحرام وليها .

وشروط الشاهدين اثنا عشر : الستة الأولى من شروط الولي (٧) والسمع (٨) والبصر (٩) ، والنطق (١٠) والضبط (١١) ومعرفة لسان العاقلين (١٢) وعدم تعيينهما للولاية - ويصح كونهما ابني الزوجين أو عدوئهما .

وشروط الصيغة ستة : الخمسة التي مرت في البيع . وأن تكون بصريح ما اشتق من لفظ نكاح أو تزويج ولو بغير العربية بشرط فهم العاقلين والشاهدين . فإن لم يفهموا وأخبرهم ثقة بالمعنى فإن كان قبل العقد ولم يطل الفصل صح وإلا لم يصح .

هو ترتيب الأولياء وأولى الأولياء الأب . ثم أبوه وهكذا . ثم الأخ

ثم الأخ الشقيق ثم الأخ للأب . ثم ابن الأخ الشقيق . ثم ابن الأخ للأب . وإن  
 تراخيا . ثم العم الشقيق . ثم العم للأب . ثم ابن العم الشقيق . ثم ابن العم  
 للأب . وإن تراخيا أيضا فالمعتق الذكر . ثم عصبته . ثم الحاكم لقوله وَالْحَاكِمُ  
 (السلطان ولي من لا ولي له - د) أما عتيقة المعتقة فيزوجها في حياتها من زوج  
 المعتقة نفسها . وبعد موتها من له الولاء عليها . وهو ابنها ثم ابن ابنها ثم أبوها  
 على ترتيب عصبية الولاء .

﴿ مسائل ﴾ « الأولى » المراد من المدالة في الولي عدم الفسق لا ملازمة  
 التقوى فلو تاب الفاسق . أو بلغ الصبي . أو أسلم الكافر ولو قبل العقد  
 بلحظة صح تزويجهم . أما في الشاهد فلا بد من المدالة الحقيقية التي هي ملازمة  
 التقوى . ولا يحتاج في كليهما لاثبات عند القاضي بل يكفي معرفتها عنهما في  
 الظاهر « الثانية » إنما قدم الجد على الأخ هنا بخلافهما في الإرث لأن  
 الجد أشد عناية برفع العار عن النسب . ولذلك لم تكن لابن ولاية خلافا  
 للأئمة الثلاثة فلا يزوج الابن عندنا بمحض البنوة « الثالثة » يقدم في الولاية  
 ابن العم للأب إذا كان أخا لأم على ابن العم الشقيق . وابن العم إذا كان ابنا  
 على ابن عم ليس ابنا . وابن المعتق الابن على باقي أبناء المعتق . وابن عم  
 المعتق الابن كذلك « الرابعة » القرابة الناشئة عن وطء الشبهة أو عن نكاح  
 المحوس معتبرة في الولاية « الخامسة » يزوج المبعوضة مالك بعضها مع من  
 يزوجها لو كانت حرة « السادسة » لو انعدم الأولياء ولم يوجد حاكم كنه كتمت  
 المرأة عدلا في تزويجها وصار كالحاكم لشدة الحاجة .

## الباب الثاني في الخطبة

الخطبة بكسر الخاء التماس الخاطب من الخطوبة أو من وليها النكاح

وهي نوعان «١» تصريح . وهو ما يقطع ببيان الرغبة في النكاح كأريد زواجك  
«٢» وتريض . وهو ما يمتحله وغيره كأن كانت جميلة ورب راغب فيك .  
(وحكمهما) أنها تحرم تصريحاً وتريضاً إن كانت المخطوبة . م زوجة  
لأفْسَادِهَا عَلَى زَوْجِهَا . أو مستفرشة لأفْسَادِهَا عَلَى سَيِّدِهَا . أو مخطوبة خطبة  
معتبرة يعلّمها الخاطب لأفْسَادِهَا عَلَى خَاطِبِهَا . أو كانت لا تحل له كالخامسة للحر  
والثانية للعبد والثانية للسفيه وأخت الزوجة ونحوها لما يترتب عليها من الضرر  
أو كانت ممتدة رجعية إلا لزوجها . أما الممتدة غير الرجعية فيجوز التريض  
لها دون التصريح لثلاث تكذّب في انقضاء المدة متى تحققت الرغبة . وتكره  
من الحرم . ونجوز فيما عدا ذلك . والتيب الصغيرة والبكر الفاقدة للتعجير  
قل يجوز خطبتها وقيل يحرم التصريح بها لعدم التمكن من نكاحها في الحال .  
وحكم جواب الخطبة كحكمها .

«تزوج المرأة» النساء نوعان: «١» بكر وهي التي لم تنزل بكارتها بوطه في قبلها ومثاتها  
من خلقت بغير بكاره ولم توطأ في قبلها «٢» وثيب وهي من زالت بكارتها  
بوطه في قبلها ولو نائمة أو مجنونة . أو مكرهه (فالبكر) مطلقاً صغيرة أو كبيرة  
لا يزوجه إلا الأب فالجد إجباراً من غير إذن لقوله ﷺ (التيب أحق  
بنفسها والبكر يزوجه أبوها - ن) . إلا أنه يستحب استئذانها إن كانت بالغة  
عاقلة أو كانت مراغمة ومحل عليه قوله ﷺ (والبكر يستأذنها أبوها - م) أي  
ندبا - ويشترط لصحة العقد مع عدم الأذن أربع شرائط «١» ألا يكون  
بينها وبين الأب أو الجد أو وكيل كل عداوة ظاهرة «٢» وأن يكون الزوج  
كفئاً «٣» وموسراً بحال الصداق «٤» وليس بينه وبينها عداوة أصلاً  
لا ظاهرة ولا باطنة . فإن قد شرط منها لم يصح العقد . ويشترط لعدم

الحرمة ثلاث شرائط «١» أن يزوجها بغير المثل «٢» وأن يكون حالاً «٣» ومن قد البلد. فإن قد شرط منها صح العقد مع الحرمة - وغير الأب يعتبر في تزويجها استئذانها. وإذنها السكوت لقوله ﷺ ( وإذنها سكوتها - م ) (والثيب) المأقلة لا يجوز لأحد تزويجها إلا بأذنها للحديث السابق فإن كانت صغيرة لم يصح تزويجها إلا بإدبها. وإذنها بالنطق لقوله ﷺ ( الثيب ) تعرب عن نفسها والبكر رضاها صمتها - ( ن ) - وأما المجنونة فيزوجها الأب. فأجد عند ظهور المصاحبة. فالحاكم بشرط حاجتها للنكاح. وترفع شفاؤها به بقول طبيين عدلين لا بظهور المصلحة فقط كالأب والجد. ويسن للحاكم مشورة أهلها حينئذ (١)

مسألة ❦ علم مما تقدم أن الصغيرة لا يزوجها غير الأب والجد ثيباً أو بكراً عاقلة أو مجنونة.

## الباب الثالث في محرمات النكاح

النساء اللاتي يحرم تكاثرهن إحدى وعشرون ثمان عشرة على التأييد.

(١) ❦ مسألة ❦ يسن في النكاح ثلاث خطب (الأولى) يخطبها الخطيب عند الخطبة (الثانية) يخطبها الحبيب عليه (الثالثة) يخطبها الولي عند العقد قبل الإيجاب. وتشتمل الثلاثة على حمد الله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والوصية بالتقوى والامتثال ويقول الخطيب في الأولى جئت راغياً فئاتكم أو كرمتمكم ونحو ذلك. ويقول الحبيب لست بمغرور عنكم ونحوه وتحصل السنة بخطبة الأجنبي ويذكر ندبا اسم الزوجين فيقول أما بعد فقد جاءكم فلان ابن فلان يخطب فئاتكم فلانة بنت فلان - ويستحب أيضاً حضور جمع غير الشاهدين. والدعاء للزوجين بالبركة لأنه صلى الله عليه وسلم (كان إذا رفاً من تزوج قال بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير) من ويكره أن يقال بالرفاء واللين. ومعنى رفاً دعا بالتوفيق. والرفاء التوفيق. وأصله من رفاً الثوب إذا أصلحه أم



منهن سبع بسبب النسب . وسبع بسبب الرضاع . وأربع بسبب المصاهرة أي  
الزوجة الصحيحة . أما الفاسدة فلا عبرة بها . وثلاث لا على التأيد . فإقسام  
أربعة : (الاول) السبع المحرمات بالنسب هن : «١» الأم وإن غات من جهة  
الأم أو من جهة الأب «٢» والبنت وإن سفلت إلا إن كانت من الزنا فتحل  
عندنا خلافا للحنفية لكن مع الكراهة . بخلاف الابن من الزنا فيحرم اتفاقا  
«٣» والأخت مطلقا «٤» وإخالة ولو بواسطة كخالة الأب أو الأم «٥»  
والعمة كذلك «٦» وبنت الأخ مطلقا وإن سفلت «٧» وبنت الأخت كذلك  
وذلك للأجماع ولقوله تعالى (حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم  
وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت) ويجمع السبع قولهم . كل قريبة لم  
تدخل تحت ولد العمومة والخوالة .

(الثاني) السبع المحرمات بالرضاع هن . ما حرم بالنسب لقوله تعالى  
«وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة» وقوله ﷺ (يحرم من  
الرضاع ما يحرم من النسب - ق)

• مسألة • كل من حرمت بالنسب حرمت بالرضاع إلا «١» أم  
الأخ أو الأخت «٢» ومرضعة النافلة أي ولد الولد «٣» وأم مرضعة الولد  
«٤» وبنت مرضعة الولد . ولو كانت الأربعة من النسب لحرم من مولدا  
قال بعضهم .

يحل من أرضعت أختا ونافلة وأم مرضعة لابن وابنتها  
(الثالث) الأربع المحرمات بالمصاهرة هن : «١» أم الزوجة وإن غات  
وإن لم يدخل بها «٢» والريبة وهي بنت الزوجة وإن سفلت كبنت بنت  
الزوجة إذا دخل بالزوجة حال حياتها . فإن لم يدخل بها حلت بعد أن تبين منه

وإن دخل بها وهي ميتة ففيل تحرم البنت وقيل لا تحرم وهو الاظهر «٣»  
 وزوجة الابن وإن سفل لقوله تعالى (وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في  
 حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح  
 عليكم وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم) «٤» وزوجة الأب وإن علا  
 لقوله تعالى (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء) سواء في الاربعة النسب  
 والرضاع . وتحرم على الرجل أيضا موطوءة أبيه بملك أو شبهة «تنبه» علم  
 مما تقدم أن العقد على البنات يحرم الأمهات وإن لم يحصل دخول . وأن العقد  
 على الأمهات يحرم البنات بشرط الدخول (الرابع) الثلاث المهرمات لا دلى  
 التأييد هن «١» أخت الزوجة من نسب أو رضاع لقوله تعالى (وأن تجمعوا  
 بين الأختين. «٢» وعمتها كذلك «٣» وخالتها كذلك لقوله ﷺ «لا تنكح  
 المرأة على عمتها ولا العمة على بنت أخيها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة  
 على بنت أختها لا الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى» «د» من  
 فإن عقد عليهما معا بطل العقد أو مرتبا بطل الثاني . فإن ماتت الزوجة  
 أو طلقت جاز كل من الثلاثة . وكما يحرم الجمع بالزوجية يحرم بملك اليمين .  
 أو أن تكون أحدهما زوجة والأخرى بملك اليمين وحينئذ تحل الزوجة  
 دون المملوكة لأن فراش النكاح أقوى من فراش الملك .

## الباب الرابع في الفسخ بالعييب

«للزوج» ولو ميبيا ففسخ النكاح بأحد عيوب خمسة : «١» الجنون ولو  
 منقطعاً ومثله الأغواء الدائم . «٢» والخلل «٣» والجذام «٤» والبرص . وإن كانت  
 الثلاثة غير مستحكمة على المعتد «٥» والرتق وهو انسداد محل الجماع بالأنثى

«٤» والقرن وهو انسداده بالمظم . ويخرج البول من ثقب ضيق فيه .  
 «وللزوجة» ولو معيبة الفسخ بأحد عيوب خمسة : الثلاثة الأولى «٤»  
 والجب . وهو قطع الذكر ولو بقطعه بحيث لم يبق منه قدر الحشفة . فإن بقي  
 قدرها فلا فسخ . وإن اختلفا في إمكان الجماع بالباقي صدقت يمينها . وإن  
 اتفقا على الامكان . وأهمته بالمعز لضعفه صدق يمينه في الأصح . فإن ثبت  
 عجزه كان عيناً «٥» والعنة . وهي المعز عن الوطء لعدم انتشاره ولو معها  
 خاصة . سواء أ حصلت هذه العيوب قبل المقد أم بعده وقبل الوطء أم بعدهما  
 في غير العنة . أما هي فلا فسخ بها بعد الوطء ولو مرة واحدة . وإنما شرع  
 الفسخ بهذه العيوب لأخلالها بالتمتع المقصود من النكاح . بل قد يفوت في  
 بعضها بالكلية . والأصل في ذلك ( أنه وَاللَّهُ يَدْرِكُ ) أنه وَاللَّهُ يَدْرِكُ رد امرأة تزوجها من يياض  
 رآه بكشفها وقال لا أهلها دأستم على (مد) ف . مع ماصح من أن عمر  
 رضى الله عنه ( خيره الزوج إذا وجد بزوجه جنونا أو جذاما أو برصا أو  
 قرنا . رواه الشافعي ) ومثل ذلك لا يكون إلا عن توقيف . ولا بد في الفسخ  
 بهذه العيوب من الرفع إلى القاضى على المتمد . بشرط أن يكون فوراً . فن  
 أخره بلا عذر أو رضى بالعيب سقط حقه في الفسخ وإن زاد العيب . ومتى  
 ثبت العيب فسخ في الحال إلا في العنة . فيضرب للزوج ولو عبداً سنة من  
 حين الرفع . حتى ولو قال لا تضربوا إلى مدة لاحتمال شفائه . فإن مضت  
 السنة ولم يصبها مع تمكنه منها حكم القاضى بتمته وجاز لها الفسخ في الحال .  
 فإن لم تمكنه مدة ما . لم تحسب من السنة . ولو رضيت البقاء معه قبل ضرب  
 القاضى المدة لم يسقط حقه . أو بعد انقضاء المدة سقط كما لو أجلت الفسخ  
 ولو يوماً بعد السنة لأنه على الفور .

- مسألة ١٠٠ مخالفت الفسخ الطلاق في أمور ثلاثة : «١» أنه لا ينقص عدد الطلاق «٢» وأنه قبل الدخول لا يوجب نصف المهر «٣» أنه بعد الوطء يلزم به مهر المثل لا المسمى بخلاف الطلاق في الثلاثة .

## الباب الخامس في الصداق «١»

ويسمى المهر (٢) وهو لغة . ما وجب بنكاح وشرعا ما وجب بمقد أو وطء أو تقويت بضع قهراً (٣) والأصل فيه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة) وقوله ﷺ «المهر ولو خاتماً من حديد صدق» وهو نوعان : «١» مسمى «٢» ومهر المثل فالسمى ما يسميه الزوج وترضى به الزوجة ومهر المثل هو ما يرغب به في مثله عادة من نساء عصبائها كالأخت الشقيقة أو لأب . وبنت الأخ كذلك وهكذا القربى فالقربى فإن فُقدن أو لم يُنكحن أو جهل مهرهن فالعبرة بنساء الأرحام كالأم والأخت للام . ثم الأجنبية مع مراعاة المائاة في السن والجمال ونحو ذلك مما يعتبر في العرف .

ويسمى تسمية المهر في صلب العقد أداء برسول الله ﷺ . ومنما للخصومة فيه (٤) . فأن لم يذكره صبح العقد مع الكراهة ووجب للزوجة مهر المثل بالعقد

(١) يفتح الصاد أشهر من كسرهما مشتق من الصدق بالفتح أى الصواب لشدة لزومه . أو بالسكسر لأشهره بصدق الرغبة في النكاح اهـ . (٢) والطول والعطية والأجر والنحلة والصدقة وتجمع على صدقات كالأية . وقبل الصداق غير المهر فهو ما وجب بالنكاح . والمهر ما وجب بغيره كوطء الشبهة . والأول هو المشهور اهـ (٣) فالأول كعقد غير المفوضة . والثاني كوطء الشبهة ووطء غير المفوضة . والثالث كما لو أرضعت إحدى زوجتيه وهى الكبرى الصغرى فتحرمان عليه . ويجب على الكبرى نصف مهر الصغرى اهـ (٤) ما لم يكن الزوج عبده والزوجة أمته ولا كتابة بينه وبينها . أما إن كان أحدهما مكاتباً أو مبعوثاً فيسن ذكره اهـ

إن كانت غير مفوضة . ويستقر كل من المسمى . أو مهر المثل بالوطء أو الموت .  
أما المفوضة وهي البالغة الرشيدة تقول لو ليها زوجني بلا مهر فيزوجها وبنفي  
المهر أو يسكت عنه فهذه لا يجب لها بالعقد شيء ويجب لها مهر المثل بأحد  
أُمور أربعة : « ١ » بفرض الزوج مع رضاها به وإن كان دون مهر مثلها « ٢ »  
أو بفرض الحاكم مع كونه حالاً ومن نقد البلد وبشرط علمه بمهر مثلها لثلا  
يقع تفاوت كبير . ولا يشترط رضاها به « ٣ » أو بوطنها ولو في الميضع أوفى  
الدبر « ٤ » أو بموتها أو أحدهما . ويعتبر في المهر أكثر مهور أمثالها من وقت  
العقد إلى الوطء أو الموت لا وقت العقد على الأصح .

ويشترط في الصداق صحة جملة ثمنه سواء أكان عينا أم ديناً أم منفعة  
كتعليم شيء من القرآن . أو الصناعات بشرط أن تكون المنفعة معلومة  
للمأقدين . وأن يكون فيها كلفة . فإن لم يصح جملة ثمنه لتجاسته أو لكونه  
غير متمول ونحو ذلك وجب لها مهر المثل . ولا حداً أكثره ولا أقله . لكن يسن  
ألا ينقص عن عشرة دراهم خروجا من خلاف من أوجب ذلك ولا يزيد عن خمسمائة  
درهم لانه هو الوارد في صداق بناته عليها السلام (١) ويصح جملة كله مجزئاً . ووجلا  
لكن يسن ألا يدخل بها حتى يعجل ببعضه خروجا من خلاف من أوجب ذلك . (٢)  
ويسقط نصف الصداق بالطلاق قبل الوطء . لقوله تعالى « وإن طلقتموهن  
من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم » ومثل الطلاق  
كل فرقة لا من الزوجة ولا بسببها كإسلام الزوج أو رده وحده أو معها أو

(١) وكون صداق أم حبيبة أربع مائة دينار . إنما كان من النجاشي لإكرامه عليه السلام اهـ

(٢) العشرة دراهم تعادل ٢٥ قرشا تقريبا . وال... درهم تعادل ثلاثة عشر حنينا تقريبا  
أيضا . إلا أنه يرأى أن الدرهم كانت قيمته في الماضي أعلى كثيرا من قيمته اليوم اهـ

بعد انقضاء مدة الأيلاء ولو عاقلها بشرط عدم تشطير الصداق لغا الشرط -  
فإن كانت القرعة بسببها كأن ارتدت وحدها عاد كل المهر الى الزوج ويتقرر  
لها جميع المهر بالوطء ولو في الدبر . وبالموت لا بالخلو على الجديد وهو المعتمد  
خلافا لأبي حنيفة رضي الله عنه .

﴿مسألتان﴾ الأولى، إذا كان الصداق تعلما وعسر لبلاتها أو لسبب  
آخر فلها مهر المثل - ولو أصدقها عينا أو علمها ثم طلقها قبل الدخول رجع  
عليها بنصف العين في الأولى ونصف الأجرة في الثانية «الثانية» نجب المتمة  
باتفاق لكل مطلقة قبل الدخول لم يفرض لها المهر . ولكل مفارقة بعد  
الدخول لامنها ولا بسببها على الجديد لقوله تعالى (وللمطلقات متاع بالمعروف)  
خلافا للقديم ولذهب أبي حنيفة فأنها مندوبة حينئذ لا واجبة - وهي عبارة عن  
كل متمول كثوب . ودرهم راضيا عليه . فإن تنازعا قدره الحاكم بنسبة حال الزوج  
لقوله تعالى (ومتوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف)  
ولا تجب بموت الزوج . وإنما شرعت جبرا للزوجة عما يصيبها من إباحاش القرعة .

### الباب السادس في الوليمة (١)

لوليمة طعام يتخذ للعرس ونحوه كختان وقُدوم حاج ونحوه . وهي سنة وآكدها  
وليمة العرس . والأجابه إليها فرض عين . وقيل فرض كفاية . ولنفيها من الولائم  
سنة . والأصل فيها قوله ﷺ لعبد الرحمن ابن عوف (أو لم ولو بشاتمق)  
وقوله (إذا دعى أحدكم إلى الوليمة فليأتها - ق) وحملت على وليمة العرس لقوله  
ﷺ (إذا دعى أحدكم إلى وليمة عرس فليجب - م) وقيل إجابة كل وليمة .

(١) مشتقة من الولم وهو الجمع لانها بمناسبة اجتماع الزوجين اهـ

وأجب . ویرده أن عثمان بن أبي العاص ( دعى إلى ختان فلم يجب . وقل لم یکن یدعی له على عهد رسول الله ﷺ - مد )

ویدخل وقت ولیمه العرس بالمقد ولا تهوت بطول الزمن . والأفضل فعلها بعد الدخول وهی إلى سبعة أيام فی البکروثلاثة فی الثیب أداء . وبعدها قضاء . والأولى كونها لیلا . وأقلها للمتمكن شاة . فإن أو لم یغیرها کفی .

وإنما تجب الاجابة فی العرس وتسن فی غیره بشروط عشرة « ١ » أن یكون الداعی مسلماً « ٢ » وألا یخص بالدعوة الأغنیاء لفنایم قال ﷺ ( شر الطعام طعام الولیمه تدعی لها الاغنیاء وتترك الفقراء - م ) « ٣ » وأن یكون مطلق التصرف « ٤ » ولس فاسقاً « ٥ » ولا أكثر ماله حرام « ٦ » وأن یمین المدعو بنفسه أو بنائبه « ٧ » وأن یدعوه فی الیوم الاول . فلو أولم ثلاثا فالأجابة فی الاول واجبة . وفی الثانی سنة . وفی الثالث مکروهة لقوله ﷺ ( الولیمه فی الیوم الاول حق وفی الثانی معروف وفی الثالث ریاة وسمة - د ) ما لم یکن ذلك لصغر منزله ونحو ذلك « ٨ » وأن لا یكون لدى المدعو عذر یبیح ترك الجماعة کعطر ومرض . ومن العذر کونه صائماً تطوعاً لکن السنة أن یفطر إن شق علی الداعی صومه لأن أبا سعید صنع طعاماً فدعی النبی ﷺ . فلما قدم أمسک بعض القوم وقال لانی صائم . فقال له النبی ﷺ : یتکاف لك أخوک المسلم وتقول لانی صائم . أفطرتم اقض یوما مکانه - نی . د . حق ) ص . فإن لم یشق علی الداعی استحب استمرار الصوم - أما الفرض فلا یجوز قطعه « ٩ » وألا یكون قد دعاه طامعاً فی جاهه أو خوفاته « ١٠ » وألا یكون فی مکان الولیمه منکر أو من تأذى منه المدعو

مسألة من المنکرات التي تبیح للمرء عدم حضور الولیمه أن یكون فی

مكأنها صورة محرمة . والتصوير محرم مطلقا مجسما أو غيره على هيئة تعيش بها أم لا . إلا ما يعرف بالتصوير الشمسي . وأما اتخاذ الصورة فإن كانت مجسمة وعلى هيئة تعيش بها فحرام باتفاق . وإلا بأن لم تكن مجسمة أو كانت لكنها على هيئة لا تعيش بها كالصور النصفية فقيل بالحرمة مع استثناء لعب الصغار كلب عائشة رضي الله عنها . وقبل بعدم الحرمة . واتخاذ الصور الشمسية جائز لأنه لا دخل للمصور فيها بل هي لإثبات لطيفة صورة الخالق جل وعلا .

## كتاب القسم والنشوز

القسم لغة مصدر قسمت الشيء . وشرعاهو أن يقيم الرجل بين الزوجات وهو مندوب (١) لأنه من المعاشرة بالمعروف وتركه قد يؤدي إلى الفجور ما لم يبت عند واحدة ولا واجب فوراً . والتسوية فيه واجبة كما يأتي . والأصل فيه قوله تعالى «وعاشروهن بالمعروف» . ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف» وقوله ﷺ (إذا كانت عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه مائل أو ساقط - دسح) ص . وإنما شرع لتحقيق العدالة الزوجية .

## الباب الأول في القسم

القسم نوعان : (١) خاص «٢» وعام - (فالخاص) فيما لو زُفّت لآلِهِ البكر فيخصها وجوباً بسبع ليال متتابعة (٢) ولو كانت كناية أو أمة . والثيب بثلاث كذلك لقوله صلى الله عليه وسلم - (سبع للبكر وثلاث للثيب - ابن حبان) ص .

(١) حتى ولو كان متزوجاً واحدة . وأقله لها ليلة من أربع . اهـ

(٢) فإن فرق استأنف وقضى المفرق للباقيات اهـ



فوقول أنس رضى الله عنه (من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها .  
سبعاً ثم قسم . وإذا تزوج الثيب على البكر أقام عندها ثلاثاً ثم قسم - ق) وذلك  
لزوال الوحشة . فإن سبيع للثيب برغبتها قضى الكل ولا قضى الزائد على  
الثلاث فقط لقوله ﷺ لأم سلمة رضى الله عنها (إن شئت سبعت عندك وسبعت  
عندهن وإن شئت ثلثت عندك ودرت - مالك م) (١) - وفيما لو سافر سافراً  
مباحاً ولو قصيراً لغير نقلة ولغير تقرب الزنا . فيأخذ واحدة بالقرعة لفعله  
صلى الله عليه وسلم - ق) فإن رضين بواحدة من غير اقتراح جاز . ولا يقضى  
مدة السفر مطلقاً . ولا مدة الإقامة إلا إن كانت أربعة أيام فأكثر . أما سفر  
المعصية والنقطة والتفريب فلا يخص فيه واحدة بالقرعة ولا بغيرها . فإن فعل  
عصي ووجب عليه القضاء للباقيات - وفيما لو كان تحت حرة وأمة . فيخص  
الحرة بليتين والأمة ولو بمعضة بواحدة لما روى عن علي رضى الله عنه قال  
(من أنكح حرة على أمة فلا حرة ليلتان وللأمة ليلة - ن) ولم يعرف له مخالف  
فكان لإجماع . وفيما لو نشزت واحدة أو سافرت لأمه بلا إذن أو به لغير حاجة  
فيخص الباقيات ولا يعمد للناشئة والمسافرة .

(والعام) أن يقسم لكل واحدة من زوجاته بالسوية في الزمن بأن يحمل  
لها ليتين أو ثلاثاً (٢) وفي المسكن بأز يحمل لها . مسكناً ثم يدور عليهن وهو  
أولى أو يدعو صاحبه التوبة إلى مسكنه الخاص . فإن ميز واحدة في الزمن أو في  
المسكن أو جتمع في مسكن واحد حرم إلا برضاهن . ولا يجوز القسم بأكثر  
من الثلاث ولا ببعض ليلة ولو مع ليلة أو ليتين . ولا يجب الوطء في

(١) لو تزوج اثنتين معا وهو مكروه أقرع وجوبا بينهما فمن خرجت لها القرعة  
بدأ بها (٢) ويجب القرعة في الابتداء بواحدة وفي الباقيات حتى يتم الدور لهما

انقسم لأنه متعلق بالنشاط والشهوة وهو لا يملكهما . ولكن يسن التسوية فيه وفق سائر الاستمتاع متى أمكنه . ولا يؤخذ بميل القلب لقوله تعالى ( ولئن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة ) وقوله ﷺ ( اللهم هـذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك - د . ح ) ص .

ومن عمله نهاراً فماد قسمه الليل والنهار تابع . ومن عمله ليلاً كحارس فبالعكس وعماد قسم المسافر فترات تمكنه من الخلوة بزوجاته . ولا يجوز له أن يدخل على غير المقسوم لها في الأصل إلا لضرورة . ولا في التابع إلا لحاجة . وله ما سوى الوطء من الاستمتاع لقول عائشة ( كان صلى الله عليه وسلم يطوف علينا جميعاً فيدنو من كل امرأة من غير مسيس أى وطء - ح ) والضرورة كرضها بالخوف أو حريق عندها . والحاجة كوضع متاع أو أخذه . ويقضي زمن الضرورة إن طال أو أطلاله هو وفي الحاجة يقضى الزائد إن أطلاله

## الباب الثاني في النشوز

النشوز هو خروج المرأة عن طاعة الزوج بعدم تمكينه من الاستمتاع أو بخروجها من المسكن بغير إذنه أو نحو ذلك . وهو مسقط للقسم والنفقة والكسوة والسكنى مادامت ناشزة بغير عذر . ولا يعود لها كسوة الفصل بعودها إلى الطاعة بل تكسو نفسها فيه .

ومتى ظن الزوج نشوز المرأة بأماره كعبوس وجهه بعد طلاقه وإعراضه بعد إقبال وعظها ندباً بالقول ميئناً لها ما يجب عليها نحوه ذاكراً لها قوله صلى الله عليه وسلم ( أيما امرأة باتت وزوجها عنها راض دخلت الجنة ) ص .

وقوله **وَالَّذِي** (إذا باتت امرأة هاجرة فراش زوجها لفتها الملائكة حتى تصبح - ق) موضعاً لها ما ترتب على نفسها - فإن أصرت على حالها هجرها في الفراش دون الكلام . فإن أصرت على حالها مع المهرض ضربها في غير الوجه والمهالك ضرباً غير مبرح وهو شديد الإيلام . والأولى أن ينفو ولا سيما إذا علم أنه لا يفيد . وذلك لقوله تعالى ( واللاتي يخافون نشوزهن فمطوهن واحجروهن في المضاجع واضربوهن ) - فدرجات تأديب الناشزة ثلاث . الوعظ عند الظن . والمهرض عند التأكد من غير تكرار . والضرب عند التكرار - أما المهرض في الكلام فلا يجوز لاللزوجة ولا لغيرها فوق ثلاثة أيام لقوله **وَالَّذِي** ( لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام - ق ) إلا إن كان مبتدعاً أو فاسقاً ومن رجا بهجره صلاح حاله - وإذا منع الزوج حقاً لزوجته ألزمه الحاكم إياه .

**التحكيم** إذا ادعى كل من الزوجين ظلم صاحبه بمثل الحاكم الأمر وأوقف الظالم منهما . فإن عجز ولم تكن بينة كاف ثقة يتعرف حالهما وينهي إليه ما يوقف عليه . فإن فعش الخلف بمثل الحاكم وجوباً حكيم والأولى أن يكونا من أهلها للآية لينظرا أمرهما ويفعلا ما فيه المصلحة . ولا بد من رمنا الزوجين فيوكل الزوج أحد الحكيمين في الطلاق وقبول عوض الخلع وتوكل الزوجة الآخر في بذل العوض . فإن لم يرضيا بهما ولم يتفقا على شيء عمل القاضي بشهادة الحكيمين وأدب الظالم . وإتوفى للمظلوم حقه .

## كتاب الخلع (١)

هو لغة من الخلع أى النزاع . وشرعا فرقة بين الزوجين بموض مقصود راجع لجهة الزوج - والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى ( فان خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ) وقوله ( فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا ) - وما روى من أن امرأة ثابت ابن قيس رغبت في فراق زوجها على أن ترد له صداقه وكان حديقه فقال له النبي ﷺ ( قبل الحديقه وطلقها تطليقة - ب ) وهو أول خلع في الاسلام . وإنما شرع لدفع الضرر عن المرأة . ولجبر الزوج عن فراق زوجته بما يأخذه من عوض .

### الباب الأول في أركانه

وهي خمسة :- « ١ » زوج « ٢ » وبضع « ٣ » وموض « ٤ » وملزم له « ٥ » وصيغة - فشرط الزوج كونه ممن يصح طلاقه - وشرط البضع أن يملكه الزوج فيصح خلع الرجعية - وشروط العوض هي شروط المعقود عليه فان كان غير متمول كخمر وخنزير . أو مجهولا . أو غير معين ، أو لا يقدر على تسلمه أو لم يذكر مع نية طلبه صح الخلع ووجب مهر المثل . وكذا إن كان مما لا يقصد كدم وميتة - لكن الأظهر أنه يقع رجعيا لا بائنا - وشرط ملتزم العوض . إطلاق تصرفه المالى سواء أ كان هو الزوجة أم كان أجنبيا - وشروط الصيغة مامر في البيع . لكن لا يضر هنا

(١) بضم الخاء وإنما سمي بذلك لأن كلام الزوجين لباس للآخر فقراه كخلع الثوب اهـ

تمخل كلام يسير . ومثالها أن تقول الزوجة خالني أو طلقني على هذين الدينارين فيقول خالعتك أو طلقتك على ذلك - أو يقول الأجني خالع زوجتك على ألف في ذمتي فيقول الزوج خالعتها على ذلك.

## الباب الثاني في حالاته واحكامه

« حالته » خمسة (١) « أن يقترن به مال لفظاً فيجب المال ويقع طلاقاً باتناً » (٢) « وأن يقترن به نية فكسابقه ويجب مهر المثل (٣) « وأن لا يقترن به مال لالفاظاً ولا نية . وينوى به الطلاق فيكون كسائر كنايات الطلاق (٤) « وألا يقترن به مال ولا ينوى به الطلاق فيكون لغواً لا يقع به شيء (٥) « وأن ينفي معه العوض فيكون طلاقاً رجعيّاً .

« أحكامه » أربعة :- ( الأول ) كونه مكروهاً لا بسبب كشقاق وكره وخوف تقصير في حق الزوج . وتخلص من لحوق الطلاق الثلاث المعلق ( الثاني ) عدم حرمة في الحيض ولا في الطهر الذي جامعها فيه ( الثالث ) أنه ينقص عدد الطلاق واحدة . وقيل لا ينقص كالتفسيخ ( الرابع ) أن المرأة تبين به بينونة صغرى فلا يستبيح الزوج وطأها إلا بمقد جديد . ولا توارث بينه وبينها . ولا إحقاقاً لإبلاء ولا ظهار ولا طلاق . ولذا يخلص من الطلاق الثلاث في الحلف على النبي مطلقاً ومقيداً وفي الاثبات المطلق . وكذا المقيد بشرط أن يبقى زمن يسع المحلوف عليه على المعتمد وإلا لم يخلص قطماً (١)

(١) فالتنفي كمل الطلاق الثلاث لأفعل كذا في المطلق وفي هذا الشهر في المقيد . والاثبات كمل الطلاق الثلاث لأفعلن كذا في المطلق وفي هذا الشهر في المقيد اهـ

## كتاب الطلاق

الطلاق لغة حل العقد . وشرعا حل عقد النكاح بلفظ طلاق أو نحوه وهو مذموم إلا لمصلحة لقوله ﷺ (أبض الحلال إلى الله الطلاق - د) وقال ﷺ (ما من امرأة تسأل زوجها الطلاق من غير بأس فتجد ربيع الجنة - هـ د) س . وهو يهدم كيان الأسرة ولا سيما إذا كان للزوجين نسل فإن فيه تمريضا لهم للضياع والفساد . وقد ذكر في عدة آيات من الكتاب العزيز والاحاديث الشريفة . ويكون واجبا كطلاق المولى والحكم في الشقاق إذا رآه مصالحة . ومندوبا كطلاق غير العفيفة وسيدة الخلق . وحراما كالطلاق البدعي . ومكروها كطلاق مستقيمة يميل إليها . ومباحا كطلاق مستقيمة لا يميل إليها . ولا تسبيح نفسه بمثونها فالطلاق تمرية الأحكام الخمسة :

(وأقسامه ) ثلاثة :- « ١ » سنى . وهو طلاق ذات الحيض المدخول بها غير الحامل وغير المختلعة في طهر لم تجامع فيه ولا في حيض قبله لاستعقابها الشروع في العدة قال تعالى (وإذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) - « ٢ » وبدعى وهو طلاقها في الحيض أو في طهر جامعا فيها « ٣ » ولا سنى ولا بدعى . وهو طلاق الصغيرة والآيسة والحامل والمختلعة والتي لم يدخل بها : والطلاق لآخر لحظة من الحيض سنى ومن الطهر بدعى .

( تنبيه ) لا منافاة بين هذا التقسيم وبين ما أسلفناه من أن الطلاق تمرية الأحكام الخمسة لأنه في كل موطن بحسب الاعتبار . فمثلا طلاق سيدة الخلق في الحيض مندوب لسوء خلقها وبدعى باعتبار زمنه .

## الباب الاول فى اركانه

وأركانها ثلاثة :- (١) مطلق (٢) وعمل (٣) وصيغة .

فشروط المطلق أربعة :- (١) البلوغ فلا يقع من الصبي (٢) والعقل فلا يقع من المجنون . ومثله المغمى عليه والنائم والسكران غير المتعدى . وقيل وكذا المتعدى (٣) والاختيار فلا يقع من المكره بغير حق . فإن كان بحق كإكراه القاضى فى الإيلاء فإنه يقع (٤) وقصده لفظ الطلاق لمعناه عند وجود الصارف صريحاً كان أو كناية . مع قصده الإيقاع إن كان كناية لقوله ﷺ (رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق وعن الصبي حتى يكبر - مد . د . ح ) والمأزول يقع طلاقه كما ينمقد نكاحه . -

(مسألة) لا يقع طلاق المكره بغير حق لقوله ﷺ ( لا طلاق فى إغلاق - د . ح ) ص . والإغلاق الإكراه وذلك بشروط خمسة (١) كون الإكراه بما يحصل به ضرر شديد معجل كالتهديد بالقتل والضرب الشديد وكذا القليل والشتم لمن هو من ذوى الأقدار (٢) وألا تظهر أمارات اختيار كان أكره على ثلاث فطلق واحدة (٣) وعجزه عن دفع المكره بنحو هرب أو استغاثة (٤) وقدرة المكره على تنفيذ تهديده (٥) وألا ينوى الطلاق . وشرط المحل أن يكون للزوج ولاية عليه فيلحق الرجعية بخلاف التى سينزوجهما لقوله إن تزوجت فلانة فهى طالق لقوله ﷺ ( لا طلاق إلا بعد نكاح - ح ) ص .

وشرط الصيغة . سماع لفظ الطلاق فلا يكفي تحريك اللسان من غير

أن يسمع نفسه . وهي نوعان : - (١) صريح وهو مالا يحتمل ظاهره غير الطلاق (٢) وكناية وهي ما يحتمل الطلاق وغيره - وألفاظ الصريح خمسة ما اشتق من الطلاق والفراق والسراح وكذا الخلع والمفاداة مع ذكر العوض . وترجمة لفظ الطلاق صريح وترجمة غيره كناية وقيل صريح . ومن لا يعرف إلا لفظ الطلاق فهو الصريح عنده وما عداه كناية . وهذا كله في المسلم والكافر سواء . وقيل المبرة في الكفار باصطلاحهم فما هو صريح عندهم هو الصريح وإن كان كناية عندنا وبالعكس - والكناية كقوله أنت خلية وألحقى بأهلك وأنت حرام على . وأنت حرام . وعلى الحرام . وحرمتك . وتحتاج إلى نية لإيقاع الطلاق كما مر بخلاف الصريح . فلا يحتاج إلا من المكره - ولو قال أنت مطلقة وادعى أنه أراد طلاقاً من وثاق ولا قرينة لم يقبل منه وقبل فيما بينه وبين الله عز وجل . أما مع القرينة كأن كان يحل وثاقها فيقبل - وإشارة الآخرس كافية وإن قدر على الكتابة . أما غير الآخرس فلا تكفي لإشارته كما لا تكفي النية من غير افظ وإن حرك لسانه وشفثيه وتكفى مع بعض اللفظ على المتمد .

## الباب الثاني في عدد الطلاق

يملك الحر على زوجته ولو أمة ثلاث تطليقات اتافاً لأنه وَيُطَلِّقُ سئل عن قوله تعالى ( الطلاق مرتان ) أين الثالثة ؟ فقال ( أو تسريح بإحسان ) ويملك من فيه رق على زوجته ولو حرة تطليقتين لورود ذلك عن عثمان وزيد بن ثابت ولا يخالف لهما - رواه الشافعي وأخذ به لكونه إجماعاً سكوتياً . فالمبرة بالزوج لا بالزوجة خلافاً لأبي حنيفة رضي الله عنه . ومن عتق بعد



طلقة بقي له اثنتان . ومن طلق دون ما يملك ثم راجع أو جدد عادت زوجته بما بقي له وإن اتصلت بأزواج . أما إذا استوفى ماله فلا تحل له حتى تنكح غيره . ثم إذا جدد عادت بجميع ما يملك لأنها روجة جديدة .

( الاستثناء ) يصح في الطلاق على ما مر بيانه في باب الأقرار فلو قال طلقت ثلاثا إلا ثلاثا طلقت ثلاثا . أو إلا طلقتين إلا طلقة طلقت طلقتين أو إلا ثلاثا إلا اثنتين طلقت طلقتين أيضاً لأنه استثنى الأخير مما قبله فكأنه قال ثلاثا إلا واحدة - ولو قال أنت طالق خمسا إلا ثلاثا طلقت اثنتين بناء على الأصح من أن الاستثناء يكون من الملقوظ لا من المملوك - ولو قال أنت طالق ثلاثا إلا نصف طلقة وقع ثلاثا لأن النصف الباقي يكمل . ويصح تقديم المستثنى منه على المستثنى .

( التعليق ) يكون الطلاق منجزاً كأنت طالق . ومعلقاً بالصفة كأنت طالق أول الشهر أو عند وجود المطر . ومعلقاً بالشرط كأنت خرجت فأنت طالق . واستؤنس له بقوله وَيُطَلِّقُ ( المؤمنون عند شروطهم - د ) لكن لا يصح التعليق من الوكيل وإن وكل فيه - وأدوات التعليق كثيرة منها متى . وحيثما . ومن . ومهما . وأى . وكلما . وإذا . وإن . وكلها تقتضى الفور في الإثبات إلا إذا وإن في التعليق على مشيئتها أو على دفعها عوضاً - وتقتضيه في النفي بغير إن كقوله إذا لم . أو متى لم تدفعى إلى كذا فأنت طالق . فلها تطلق إذا مضى زمن يسع الدفع ولم تدفع . فإن كان بأن لم . لم تطلق إلا باليأس من الدفع بموت ونحوه - ولو عبر بأذا وقال أردت معنى إن قبل منه - ولو قال كلما خرجت فأنت طالق طلقت بمد دمرات الخروج ما لم تبين بالأولى .

\* ( مسألة ) جمهور المسلمين من الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب

الأربعة على أن الطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع ثلاثاً . وانقصد الاجماع في خلافة عمر بن الخطاب رضى الله عنه على ذلك - وذهب جماعة من المتأخرين منهم ابن تيمية وابن القيم إلى أنه يقع واحدة . وعليه العمل الآن . وقيل إن كانت الزوجة مدخولاً بها وقع ثلاثاً وإلا فواحدة . وقيل لا يقع مطلقاً لا ثلاثاً ولا واحدة وهذا قولان ضعيفان لا يعتد بهما .

## كتاب الرجعة (١)

الرجعة لغة المرة من الرجوع . وشرعاً رد المرأة إلى النكاح في عدة طلاق غير بائن على وجه مخصوص . والأصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى (وبعولتهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحاً) وقوله (الطلاق مرتان فأمسك بمعروف أو تسريح بإحسان) (٢) وقوله ﷺ (أتاني جبريل فقال لي يا محمد راجع حفصة فإنها صوامة قوامه وإنها زوجتك في الجنة - د) س . وقوله ﷺ لعمر رضى الله عنه وقد أخبره أن ابنه طلق زوجته في الحيض (مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً - م. د. ن)



الأصل فيها الإباحة ، وتعتريها أحكام النكاح السابقة

---

(١) هي بفتح الراء أشهر من كسرها ١ هـ (٢) فلامسك هنا والرد في الآية الأولى معناها الرجعة . وفي ذلك أى في العدة فأقبل التفضيل وهو أحق ليس على بابه . وإصلاحاً أي رجعة ١ هـ

## الباب الاول في اركانها

وهي ثلاثة :- «١» مرتجع وهو الزوج أو وكيله «٢» ومحل وهو الزوجة «٣» وصيغة - فشرط المرتجع أهلية النكاح بنفسه ، فتصح رجعة السكران المتمدى والسفيه والعبد . لارجعة الصبي والمجنون والمكره والمرتد . ويستثنى المحرم بالنسك تصح رجعته وإن لم يكن أهلاً للنكاح بنفسه ولو طلق زوجته على ألا رجعة له ، أو أسقط حقه فيها ، فله مراجعتها .

وشروط المحل ثمانية :- «١» كونه زوجة «٢» ومعيّنة «٣» وقابلة للمحل «٤» ومطابقة «٥» وبعد الدخول ولو بالوطء في الدبر ، ومثله استدخال منيه «٦» وبلا عوض «٧» ولم يستوف عدد طلاقها «٨» وهي في المدة الأصلية فلا تصح رجعة الأجنبية والمهيرة كأن طلق اثنتين ثم قال راجعت إحداكما والمرتدة والمفسوخ نكاحها . والمطقة قبل الدخول ، والمطقة بموض ، والمطلقة ثلاثاً في الحر ومثنتين في الرقيق ، والتي انقضت عدتها ، وخرج بالأصلية ماله وطئها الزوج في المدة فإنها تستأنف لكن لا تصح مراجعتها إلا في الباقي من المدة الأصلية دون ما زاد بسبب وطئه ، وهذا الوطاء حرام . وشروط الصيغة ثلاثة :- «١» لفظ يشعر بالمعنى المراد صريحاً كراجعتك أو أمسكتك ، وكناية كرددتك ومثل اللفظ الكتابة مع النية «٢» وعدم التعليق ولو بمشيئها فلو قال راجعتك إن شئت فقالت شئت لم تصح «٣» وعدم التأقيت فلو قال راجعتك شهراً لم يصح ، ويسن . الشهاد عليها خروجاً من خلاف من أوجبه .

( مسألة ) قيل يشترط لصحة الرجعية تحقق الطلاق قبل طرده

على شيء وشك في وقوعه فراجع ثم تبين أنه وقع فلا تصح الرجعة ، وقيل لا يشترط فتصح .

## الباب الثاني

### ﴿ في أحكام الرجعية والباطن ﴾

الرجعية هي التي لم تنته عدتها ولم يستوف عدد طلاقها الواقع من غير عوض بعد الدخول ، والباطن من عداها ، فإن استوفت عدد طلاقها فينبوتها كبرى وإلا فصغرى ، فالأنواع ثلاثة : -

١ ( الأولى ) الرجعية وأحكامها أربعة ١ « أنه يحرم استمتاع زوجها بها ويلزمه بوطئها مهر المثل مع التعزير وإن راجعها بعده ٢ « وأنه يلحقها الطلاق والظهار ويصح لعانها ومخالفتها ٣ « وأنها ترثه ويرثها ٤ « وله مراجعتها ولو بدون رضاها ( الثانية ) البائن بينونة كبرى ، وهذه لا تحل له إلا بمقد جديد بعد خمسة أمور ٥ « انقضاء عدتها منه ، وهذا خاص بالدخول بها ٦ « وتزوجها زواجاً صحيحاً من غيره ولو كافراً إن كانت كتابية لقوله تعالى ( فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ) ٣ « ودخول الغير بها بأبلاغ حشفته أو قدرها من مقطوعها في قبلها مع الانتشار وهو ممن يمكن جماعه وإن لم ينزل أو كان بحائل أو في حيض أو لحرام أو كانت نائمة لقوله ﷺ ( حتى تنوق عسلته ويذوق عسلتك - ق ) ولا بد في البكر من اقتضائها - وإن كانت صغيرة لا تشتهي فليل ينتظر حتى تشتهي . وقيل لا ٤ « وينبوتها منه بطلاق أو فسخ أو موت ٥ « وانقضاء عدتها منه تفيه - الحنكية في توقف الحل على التحليل التنفير من الإطلاق

الثلاث **﴿ الثالثة ﴾** البائن بينونة صغرى ، وهذه تحل له بعقد جديد وتعود بالباقي له من عدد الطلاق وإن انصلت بأزواج كإمرو .  
**﴿ مسألة ﴾** لو طلق الرجل زوجته ثلاثاً ، ثم ادعت تزوجها بزواج آخر وكانت مدة غيبته عنها تحتمل ذلك ، ولم يقع صدقها في قلبه حلت له مع الكراهة ، فإن اعتقد كذبها لم تحل له .

## كتاب الأيلاء

الأيلاء لغة الحلف مطلقاً ، وشرعاً حلف الزوج ألا يبطأ زوجته في قبلها مطلقاً أو مدة تزيد على أربعة أشهر ، والأصل فيه قوله تعالى ( للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم ) - وعن أبي الدرداء وغيره ( يوقف في الأيلاء عند انقضاء الأربعة فأما أن يطلق وأما أن يبقى - ب ) . وليس منه إيلاءه وَاللَّيْلَةُ من نسائه في السنة التاسعة لأن المدة كانت شهراً (١) والأيلاء حرام لما فيه من الإيذاء ، قيل كبيرة والمعتمد أنه صغيرة :

## الباب الأول في أركانه

وهي ستة :- «١» حالف «٢» وحلوف به «٣» وحلوف عليه «٤» وزوجة «٥» ومدة «٦» وصيغة .

(١) وسببه أن النبي ﷺ أسر إلى حفصة بنت عمر أنه حرم على نفسه مارية وأن أباهما سيكون خليفة على المؤمنين فأفشت سره لعائشة فأعلمه الله بذلك فغضب واحتزل نساءه شهراً .

فشروط الخالف ثلاثة : (١) كونه زوجاً (٢) يصح طلاقه (٣) ويتأتى منه الوطء . بخلاف الأجنبي والصبي والمجنون والمسكر والمجبوب . لكن يصح من المريض والخصى والعنين .

وشروط المحلوف به كونه اسماً من أسماء الله أو صفة من صفاته ، ومثله أن يعلق الزوج على الوطء طلاقاً أو عتقاً أو التزام ما يلزم بالنذر كصوم و صدقة .

والمحلوف عليه هو ترك الجماع ، فلو حلف على ترك غيره من أنواع الاستمتاع لم يكن لبلاء .

وشروط الزوجة لإمكان وطئها بخلاف القرناء والرتقاء ، ويصح كونها صريرة أو صغيرة وتحسب المدة من الأمانة .

وشروط المدة زيادتها على أربعة أشهر ، ومثلها الاطلاق والتأييد والتقدير باستبعاد الحصول كوت أحدهما أو نزول عيسى عليه السلام .  
وشروط الصيغة لفظ يدل عليه . صريحاً كوالله لأطؤك أو إن جامعتك فضرتك طالق . أو فلي صيام أو صدقة - أو كناية كوالله لا آتيك خمسة أشهر .

## الباب الثاني في أحكامه

وهي أربعة ( الأول ) يمل المولى أى الخالف أربعة أشهر بتدبىء من الإيلاء ما لم يكن مانع من الوطء وإلا فن زوال المانع ( الثاني ) ترفع الزوجة بهذا هذه المدة أمرها للقاضي طالبة التمس أو الطلاق - فإن امتنع الزوج منها أو وقع القاضي عليه طلاق واحدة بشرط حضوره عند إثبات الامتناع .

ولا يشترط حضوره عند الملاقاة (الثالث) يحصل التقيء بالوطء في القبل مع العمد والطم والاختيار. فإن وطئ ساهيا أو ناسيا أو مكرها لم ينحل اليمين ولم يجب شيء بالوطء. لكن يسقط حقها في طلب التقيء أو الطلاق (الرابع) إذا فاء الزوج فإن كان الحاب يمينا لزمته الكفارة. وإن كان تطليقا وقع المعلق عليه. وإن كان انزاما لزم ما التزمه. والله أعلم.

\*\*\*

يقول مؤلفه - أحمد كامل بن عبد الرحمن بن عبد الحى بن محمد الخضرى. الشافعى كان الله في عونته .

بمحمد الله - وحسن توفيقه - وجعل عنايته - وعظيم رعايته - قد تم الجزء الثاني من كتاب التهذيب في علم الفقه على مذهب الامام العظيم محمد بن إدريس الشافعى رضي الله عنه - وذلك في صبيحة الاربعاء ١٧ من صفر الخير سنة ١٣٥٦ هـ الموافق ٢٨ من أبريل سنة ١٩٣٧ م

والحمد لله جاء محرر الأحكام - وافيا بالمرام - حسن الترتيب - بديع التيوب يسهل تناوله على الطلاب والمتفكرين - ويسوغ منهله للراغبين والباحثين - فأسأل الله اللى الكريم - أن ينفع به - وأن يثيبني عليه - وأن يجعله ذخيرة لى يوم الدين آمين. وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

## جدول الخطأ والصواب

( تنبيه ) نرجو أن يتدارك القارئ الكريم لإصلاح الأخطاء الواردة في هذا الجدول . لأنها وإن كانت في نظر الطابع تافهة . إلا أن بعضها مما يترتب عليه فساد المعنى وتغيير الحكم .

صحيفة	سطر	خطأ	صواب
٢٨	٦	بينه - )	بينه - ح )
٢٩	١٧	أن يكون	ألا يكون
٥٢	١٣	ذلك	ذلكم
٦٠	١٩	النقول	المنقول
٦٢	٤	للحاجة	الحاجة
٦٢	٥	لحاجة	للحاجة
٦٣	٨	السلطان إن	السلطان إلا إن
٦٥	٢٠	ضى	رضى
٦٧	١٨	جائز	جائزاً
٧٢	٤	فامتيط	فاحتيط
٧٤	٤	بمنمة	بمنمة
٨٢	٤	بجبون	بجبون
٨٧	٧	بتسليمه	بتسليمه
٩٥	٣	والعم للام	والعم للاب



- تابع جدول الخطأ والصواب -

صواب	خطأ	سطر	صفحة
والأخ والأخت للام	والأخت للام	٨	٩٦
سنة	سبعة	١٣	٩٦
الأخوة	من الأخوة	١٤	٩٧
ثمن	ثالث	٣	٩٨
ثالث	ثمن	٣	٩٨
فمصبته	فمصبه	١٧	٩٨
بالأب	بالأبن	٤	١٠٠
أفرد	أفرد	٧	١٠١
من ١٢	من ٢	٢	١٠٥
الأول	الأولى	١١	١٠٧
فليستن	فليستن	٨	١٠٩
والعدالة	والعدلة	٨	١١٥
يحتمله	يحتله	٢	١٠٧
الوليمة	لوليمة	١٥	١٢٤
بالمعروف	بالمعروف	٩	١٢٦

« تنبيه » وقع أثناء الطبع في كتاب الضمان صفحة نمرة ٤٤ السطر الثالث .

سقط بمد كلمة والشفعة وهو : -

« وكونه معيناً فلا يصح ضمان أحد الدينين .

## امتحان النقل من السنة الثالثة الابتدائية — الدور الأول —

### لسنة ١٣٥٥ الدراسية

١ — ما الذي يثبت فيه خيار المجلس ، ومتى ينتهى ، وإذا اختار أحد المتبايعين لزوم البيع واختار الآخر الفسخ فما الحكم ، وإذا أخرج أحدهما من مجلس العقد مكرها فما حكم خياره وما حكم خيار الآخر ، وما مدة خيار الشرط ، ومن أى وقت تنبذى . وإذا شرط المتبايعان الخيار لأجنبى فهل لهما أن يختارا لزوم البيع أو فسخه ، وإذا وجد المبيع عيب ففى يجوز للمشتري رده على البائع ومتى لا يجوز ( ١٢ — ٤٠ )

٢ — عرف الاجارة ، وأذكر أركانها ، وشروط صحتها ، وهل يقتضى عقد الاجارة تعجيل الاجرة . وإذا استأجرت عاملا بالطعمة والكسوة فما الحكم ، وإذا مات أحد المتعاقدين قبل إنتهاء مدة الاجارة أو تلفت العين المستأجرة فما الحكم ، وإذا استأجرت خبازاً لصنع الخبز فاحترق منه فما الحكم . ( ١٢ — ٤٠ )

٣ — أذكر أسباب الأثر ومثل لكل منها ، وبين من يرث ومن لا يرث ونصيب كل فى المسألة الآتية : —  
مات شخص وترك . أما ، وأخوة لأم ، وأخوة لأب ، وأم . ( ٨ — ٤٠ )

### « متفرقات »

.. ساقبت عاملا على نخل صغير لا يثمر فى مدة المساقاة فما حكم المساقاة ، وما حكم أجرة العامل — رهن عبده المدبر فى دين حال فما حكم الرهن — أعارك شخص شاة لتأخذ لبنها فما حكم هذه العارية — استأجر المحجور عليه بالفلس داراً ليسكن فيها فما حكم إجارته — تزوج الحرة فما حكم زواجه ( ٨ — ٤٠ )

## امتحان النقل من السنة الثالثة الابتدائية - الدور الثاني

لسنة ١٣٥٥ الدراسية

١ — عرف المصلح ، واذكر أنواعه في المعاملة، وعرف كل نوع ، وهل يجوز للشخص أن يشرع روشنا أو يلقي حجارة المارة ونحوها في طريق نفاذ أو غير نافذ ، وإذا قدم أحد الشركاء في الدرب غير النافذ بابه إلى أول الدرب أو أخره عن موضعه فما الحكم . ( ١٠ - ٤٠ )

٢ — عرف الوقف ، واذكر أركانه ، وشروطه ، وبين حكم موقوف وقت داري على أولادي وله أولاد ، وموقوف وقت بستان على عسي ثم على أولادهم وإذا وقف على الفقراء فأنظر فهل يجوز له الأخذ من ريع الوقف ، وإذا شرط لنفسه النظر على الوقف بأجرة المثل أو بأكثر منها أو شرط أن يكون له نصيب فيما وقفه على الفقراء فما الحكم . ( ١١ - ٤٠ )

٣ — من الذي يستحق الثلثين من ورثة الميت ، وإذا مات شخص وترك : أما ، وأبا ، وأخوة لأب وأم ، وبنتا . فمن يرث منهم ومن لا يرث وما نصيب كل . ( ٩ - ٤٠ )

### { مفرقات }

رهن شخص داجه في دين عليه ثم رجع في الرهن فهل يجوز له الرجوع - أقر السفينة بلن عليه ثلثان ديناراً أو بانه طلق امرأته فهل يصح إقراره - وهب شخص لغيره مالا وقبضه فهل للواهب الرجوع في الهبة - باع التمرة قبل بدو غلاتها فما الحكم - دفعت مالك لرجل ليعجر فيه وقتلته لا تعجر الا في الرطب ، أو قلته لا تعجر الا في الخليل البلق فما الحكم ( ٤٠ - ٤٠ )

# مطبوعات المؤلف

﴿ نهاية المارء ! إلى حكم المسح على الجورء ﴾

بحث واف فى حكم المسح على الجورء . استعرض فى المؤلف آراء المانعن والمجيزائن . وذكر أدلة كل . وأقوال المذاهب الأربعة . وختمها بخلاصة بمتمة . وثمته قروش صاع

﴿ تهذيب السكمانية فى علم الفقه ﴾

هو كتاب قيم فى فقه الشافعية . يشتمل على مباحث الطهارة . والصلاة . والجنائز والزكاة . والصوم . والإعتكاف . محررة الأحكام والمسائل . ذكر فى المؤلف الأدلة الشرعية . وخرج الأحاديث الواردة فى الكتاب . واستطرد فى عدة فوائد لا يستغنى عنها . وثمته خمسة قروش

﴿ التهذيب . فى علم الفقه ﴾

هو كتاب فى فقه الشافعية . وضعه المؤلف لطلاب السنة الثالثة الابتدائية بالمعاهد الدينية يشتمل على مباحث الحج والعمرة ، والنيوخ والمغفلات ، وأوقف . والموارث والوصايا . والانكحة ، وغيرها وقد تنكلم فى على أسرار هذه الأحكام ، وذكر كثيرا من المسائل التى تعرض للناس فى حياتهم مبينا حكمها من القرآن الكريم والسنة النبوية مخرجا الأحاديث . كل ذلك بعبارة سهلة وأسلوب واضح يلائم العصر الحاضر وثمته خمسة قروش

﴿ النحو الحديث . أو خلاصة القطر ﴾

هو كتاب فى علم النحو . وضعه المؤلف لطلاب السنة الثالثة الابتدائية بالمعاهد الدينية يشتمل على ما فى شرح قطر الندى وبل الصدى . لأمام العربية العلامة ابن هشام المصرى مع تريب القواعد ويزادة القواعد وأعراب الشواهد وثمته خمسة قروش







2

Bibliotheca Alexandrina



0413547